جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي:.....

البعد الاقتصادي في إدارة العلاقات الدولية:
إدارة الموارد المشتركة نموذجا

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة :إشراف الأستاذ:

خولة حميداني د.حميداني سليم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة	الجامعة	الصفة
رابح زغوني	أستاذ محاضر –أ-	8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
سليم حميداني	أستاذ محاضر –أ-	8 ماي 1945 قالمة	مشرفا
رياض مزيان	أستاذ مساعد–أ-	8 ماي 1945 قالمة	مشرفا مساعدا
ليندة لفحل	أستاذ محاضر –ب-	8 ماي 1945 قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

البعد الاقتصادي في إدارة العلاقات الدولية:
إدارة الموارد المشتركة نموذجا

شكر وتقدير

أشكر الله تعالى القدير على توفيقه وتيسيره لي في اتمام هذا البحث

عرفانا بالفضل إعترافا بالجميل أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي المشرف الدكتور **حميداني سليم** على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة ومتابعتها من بدايتها إلى نهايتها، وعلى توجيهاته المستمرة والمتواصلة فلقد كان خير معين وخير مرشد ؛

والشكر ذاته موصول إلى الأساتذة الأفاضل الذين أشرفوا على تدريسي عبر كل مراحل الدراسة بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وأخصّ بالشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على حسن قراءتهم ودقة ملاحظاتهم وتوجيهاتهم التي من المؤكد أنها ستنير بصيرة الباحث، وتساهم في تنمية معارفه.

الإهداء

وما توفيقي إلا بالله.....

...إلى والديا الكريمين أطال الله في عمرهما عرفانا

وتقديرا؛

إلى إخوتي وابنة خالتي ملاك؛

إلى زميلاتي في الدراسة؛

إلى كل من أعان على إنجاز هذا العمل؛

«وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ(77) ».

القصص الآية (77)

مقدّمـــــة

مقدّمة:

يشغل الاقتصاد حيزامهما في العلاقات الدولية وتشكيلها ، كما أن للعلاقات الاقتصادية الاعتبار الأول على صعيد تعاملات دول العالم،حيث أصبح الاقتصاد المحرك الأساسي، والرئيسي لكل نواحي الحياة لدرجة تحدد مستوى التنمية الاقتصادية بما لها من الأثر البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، كما صار مستقبل العلاقات بين الدول،يخضع لمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي قد تكون مظهرا من مظاهر التكامل والوحدة بين الدول المنشئة لتلك العلاقات ، ولعل الأمثلة على ذلك وفي مقدمتها العلاقات الدولية الأوروبية كالاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي التي سعت إلى تكريس الوحدة بموجب ما يعرف بمجلس التعاون الخليجي ، أما الدول التي تبقى بعيدة عن التعاون ستظل معزولة سياسيا واقتصاديا وتفقد مكانتها، هذا ما يفسر أن العقوبات الاقتصادية هي أهم وسائل العقاب الدولي لبعض الدول مثل العراق وليبيا، فبالاضافة إلى أن الحظر الاقتصادي هو نوع من أنواع العقاب ، فهو يسعى إلى إضعاف قدراتها ، وعزلها من الجانب السياسي ، وضمان تخلفها اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا.

يعتبر العامل الاقتصادي السبب الرئيسي وراء نشوء ظاهرة الصراع الدولي ، وأن كل الحروب تحركها أسباب ودوافع اقتصادية ومطامح على الموارد الطبيعية.

إن التنافس الدولي في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة وما أعقبها من تغير في عوامل القوة وبروز العامل الاقتصادي والتكنولوجي في العلاقات الدولية، ومع تنامي ظاهرة العولمة عابرة للحدود وماتحمله من تحديات اختراق لسيادة الدول عن طريق الوسائل التكنولوجية المتطورة، وبروز عوامل فوق قومية كالشركات المتعددة الجنسيات همها الوحيد تعظيم قوانينها على حساب المجتمعات المحلية.

كل ذلك نتج عنه ندرة في الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط ، بناءا عليه اتخذ التنافس الدولي منحنى خطير يتطور ل يتحول إلى توتر، فنزاع بوسائل لا تنافسية وهو مايحدث فعلا بين القوى الكبرى في أكثر من منطقة في العالم ، وقد طالت مسألة استغلال الموارد الطبيعية مسارا للتحالف الدائم، والمستمر في التفاعلات الدولية، وسبب في الصراع لاسيما في منطقة حوض شرق المتوسط.

أولا التعريف بالموضوع:

إن الموضوع المتناول يتكلم عن الاقتصاد كعنصر أساسي محرك للعلاقات الدولية، فهو يمثل في المرحلة الراهنة أولوية ملحة لكل دول العالم، لا سيما إعادة توزيع ميزان القوة التي تستند بصورة كبيرة إلى المعيار الاقتصادي ، فالدول القوية اقتصاديا هي التي انفردت بزعامة العالم بسبب حسن استغلالها واستثمارها للموارد.

ثانيا أهمية الموضوع:

يمكن الإشارة إلى أهمية الموضوع من خلال نقطتين أساسيتين:

1/ الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية لموضوع هذه الدراسة في دور الاقتصاد كمحور رئيسي في بناء العلاقات الدولية، فلا يمكن لأي مجتمع أن يحقق التفوق دون التعاون الدولي، الذي تسعى إليه الدول في فيما بينها من خلال عمليات التكامل، كما أن القوة الاقتصادية سببها حسن إستغلال وإستثمار الموارد الطبيعية.

2/ الأهمية العملية: إن العامل الاقتصادي الذي يعتبر معيار رئيسي لقوة الدول يجعل دول العالم الثالث ال تي تعاني من التبعية تحسن استغلال مواردها للدفع بإقتصادياتها للتخلص من الضغوطات الأجنبية ،حيث تقاس قوة الدول بالمعيار الاقتصادي ، فالقوة الاقتصادية تؤدي إلى القوة العسكرية والسياسية.

ثالثاأسباب اختيار الموضوع: تجتمع جملة من الأسباب التي دفعت إلى اختيار الموضوع في أسباب يمكن تفصيلها على النحو التالي:

1 –الأسباب الذاتية:

تقترن هذه الأسباب بالميل البحثي بشأن معرفة أسباب قوة الدول الاقتصادية التي تؤدي إلى القوة العسكرية والسياسية ،فالصراع اليوم بين الدول القوية هي على الزعامة ،والتي تسعى جميعها للسيطرة على الدول الضعيفة الغنية بالموارد الطبيعية، إضافة إلى الرغبة في زيادة الرغبة المعرفية.

2 –الأسباب الموضوعية:

تتمثل في معرفة التطور التاريخي للعلاقات الدولية، وكيف تقوم العلاقات الاقتصادية على مبدأ المشاركة، الذي يعتبر حجر الأساس بالنسبة للسياسة الخارجية لكل أمة ، والاضطراب الذي وقع في الاقتصاد الدولي ، وما نجمت عنه من مشاكل كالفتور والركود الاقتصاديين.

رابعا حدود الدراسة: يتخذ مجال هذه الدارسة في جملة حدود فرعية في مجال البحث وضبط المعلومات.

1 –الحدود المعرفية: تظهر من خلال انتماء الموضوع إلى علمي الاقتصاد والعلاقات الدولية، والسعي لمعرفة التطورات التاريخية للعلاقات الاقتصادية، العامل المحرك لها ، أسباب القوة والضعف ، ودوافع الصراع ، والتنافس، وكيفية إدارة الموارد المشتركة التي تحكمها قوانين في التنقيب والاستغلال.

2 –الحدود الزمنية: إن الاقتصاد مرتبط بوجود الدولة القومية ، وبذلك يشهد التاريخ البشري قاعدة الارتكاز في موضوع البحث، فالعوامل الاقتصادية ذات تأثير فعال على مسار التاريخ الإنساني ، والشعوب التي شهدت حضارات ركزت على الاهتمام بالنشاط الاقتصادي.

3 –الحدود المكانية:

تتصل هذه الحدود بما يعرف بجغرافية الموارد الطبيعية ، مناطق توزيعها ومعرفة مناطق انتشار الموارد المشتركة، شمل بحر قزوين، بحر الصين الجنوبي، وشرق المتوسط، كما أن الصراع على الموارد المشتركة أوجد حدود جغرافية جديدة لتلك الموارد.

خامسا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تغطية جملة من الأهداف التي تنتظم في العناصر التالية:

1 –تحقيق الغرض الوصفي من خلال اكتشاف جملة من المعلومات بشأن الاقتصاد ، وتفكيك فكرة التفوق التي تسعى الدول للوصول إليها، حيث أن الاقتصاد له مراحل تاريخية وتطورات عرفتها الشعوب عبر مراحل التاريخ ، فالجانب الوصفي يتصل بحالة التشخيص لفكرة التفوق وتحقيق السيطرة.

2 –تغطية الجانب التفسيري في مجال العلاقة بين التخطيط وكفاءات الإمكانيات، من خلال تفسير أسباب الصراع والتنافس بين الدول، وربط الأمن الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.

3 –التنبؤ: مثل استعادة الصين لتايوان، يجعلها قوة سياسية واقتصادية، وكذلك التنبؤ بأن الدول المصدرة للنفط ستتفاعل في إدارة النظام النقدي الدولي، وهذا إذا تمكنت من تجميع القوة النقديةللنفط،فستتفاعل في إدارة النظام النقدي الدولي.

4 –التقويم: من خلال معرفة خصائص النظام الدولي الجديد الذي أدى إلى ثورة المعلومات والتكنولوجيا، وظهورالتكتلات الاقتصادية وتنامي دور المؤسسات العالمية في إدارة الشؤون النقدية.

5 –التفنيد: من خلال تفنيد فكرة التعاون الدولي،بسبب الحرب الاقتصادية التي تشنها الدول الكبرى بسبب ندرة الموارد الطبيعية؛ فندنا كذلك فكرة مساعدات الدول المتقدمة للدول الفقيرة، ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

سادسا إشكالية الدراسة:

إن حالة العلاقة بين الاقتصاد، وإدارة العلاقات الدولية تجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

كيف يظهر البعد الاقتصادي في إدارة تفاعلات العلاقات الدولية، بالتركيز على حالة الموارد المشتركة؟

لمناقشة هذه الإشكالية تجدر الإجابة عن تساؤلات فرعية نحوها:

أ – هل يمكن للفواعل من غير الدولة التأثير في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية؟

ب –ما تأثير الاقتصاد الرقمي في إدارة العلاقات الاقتصاد الدولية؟

ت –كيف تساهم الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الاقتصادية؟

ث –ما الاستراتيجيات المتبعة في زعزعة استقرار الدول لإدارة الموارد المشتركة؟

سابعا:فروض الدراسة:

سنحاول تأصيل البحث بجملة من الفرضيات؛

- تتراجع الدول بعدم مجاراتها لمستوى التقنية والتطور الاقتصادي الذي يشهده العالم
- يتجه العالم إلى التحول أكثر من الدبلوماسية التقليدية إلى الدبلوماسية الاقتصادية مجاراة لتحولات النظام الدولي،
- تطمح الدول إلى الهيمنة الكاملة على الموارد المشتركة، لدرجة استعدادها للدخول في مواجهة عسكرية في سبيل ذلك.

ثامنا منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة، وذلك بعد اسناد العمل بمستويات الوصف والتحليل، وبالتركيز على دراسة الموارد المشتركة، فقد تم إيراد ثلاث حالات، يمكن على أساسها الحصول على جملة من الخصائص المشتركة، والوصول إلى مستوى من التعميم، على نحو يحقق الطابع التراكمي المنشود للبحث العلمي، ويكون أساسا لدراسات لاحقة.

تاسعا:أدبيات الدراسة

نظرا لأهمية الموضوع، وفي إطار بحثنا وقفنا على إسهامات بشأنه نذكر منها :

- **الدبلوماسية المعاصرة: التمثيل والاتصال في دنيا العولمة** د/ محمد صفوت حسن ، دار الفجر للنشر والتوزيع 2014، تأليف جيفري إلين بيجمان، حيث يقدم الكتاب جملة من المفاهيم الحديثة حول الدبلوماسية المعاصرة التي بينت السياسات التي

تطبقها الدول المتقدمة تجاه الدول النامية ، من خلال استخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية منها : المقاطعة، الحضر التجاري، والمعونات الاقتصادية

– **عالم أوحد** للكاتب دافيد غيوم، تر: مروة نصير، حيث يقدم الكتاب مسار التعاون الاقتصادي الدولي بمختلف أنواعه

عاشرا: صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهناها في بحثنا هذا، عدم توفر مراجع كافية بسهولة،تشابك مواضيع وقضايا البحث لكن وبحمد الله أنجزت هذا العمل رغم كل الصعوبات التي وقفت أمامنا، ويرجع هذا إلى توجيهات الأستاذ المشرف، ونصائحه المفيدة.

احدىعشر:تفصيل الدراسة:

يتكون العمل من ثلاث فصول، أُريدَ لها أن تحيط إحاطة شاملة بالموضوع وأن تكون فيها الإجابة عن الإشكالية بشكل مفصل كاف ووافـحيث يتصل الفصل الأول بالاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ، البناء المفهومي والتأطير النظري ، حيث تضمن المبحث الأول حلقة المفاهيم في الربط بين الاقتصاد والعلاقات الدولية، أما المبحث الثاني ينصب حول الاقتصاد والسياسة في ظل تغير عناصر بناء العلاقات الدولية، والمبحث الثالث تضمن النقاشات النظرية بشأن إرتباطات الاقتصاد بالعلاقات الدولية

أما الفصل الثاني ففي المبحث الأول عالجنا البعد الاقتصادي في إدارة سلوك الدولة الخارجي والذي تضمن الفعاليات الاقتصادية في راهن العلاقات الدولية، والمبحث الثاني عالجنا فيه الدبلوماسية الاقتصادية في إطار سلوك الدولة الخارجي. أما المبحث الثالث تضمن الاقتصاد وفرصة التنمية والاستقرار في العالم ، بينما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى إدارة الموارد المشتركة في الواقع الدولي: تضمن المبحث الأول جيوبوليتيكا الموارد المشتركة في العالم ، والمبحث الثاني تكلمنا فيه عن الموارد المشتركة في بناء سلوك الأطراف المعنية، والمبحث الثالث تضمن طروحات إدارة الموارد المشتركة (دراسة نماذج).

الفصل الأول:
الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية:
البناء المفهومي والتأطير النظري

يعتبر الاقتصاد في وقتنا المعاصر هو العنصر الأكثر فعالية في التأثير في مجال العلاقات الدولية، فهو المؤثر في حياة الأفراد والمؤسسات ، بل الدول كذلك، فالقوة الاقتصادية معناها قدرة الدولة على تحقيق نسبة عالية من الإكتفاء الذاتي ، وتقديمها للمساعدات المادية والمعنوية للدول المحتاجة، كما أن القوة الاقتصادية معناها قدرة الدولة على بناء اقتصاد قوي في السلم والحرب على حد سواء، فأقوى الدول في العلاقات الدولية هي الاقوى على مستوى الاقتصاد، كالولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، وفرنسا، وتنعكس هذه القدرة الاقتصادية للدول المتقدمة في التأثير على اتجاهات وسياسات الدول الأخرى، وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة في التأثير في العلاقات الدولية مثل: المساعدات،المنح، والقروض.

وقد تناولتُ في الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية: البناء المفهومي والتأطير النظري ثلاث مباحث ينصب المبحث الأول في حلقة المفاهيم في الربط بين الاقتصاد والعلاقات الدولية ، ويتناول المبحث الثاني: الاقتصاد والسياسة في ظل تغير عناصر بناء العلاقات الدولية ، أما المبحث الثالث فيتناول: النقاشات النظرية بشأن ارتباطات الاقتصاد بالعلاقات الدولية.

المبحث الأول: حلقة المفاهيم في الربط بين الاقتصاد والعلاقات الدولية

يرتبط مفهوم العلاقات الدولية بمفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية، لذا وجب ربط الاقتصاد بالعلاقات الدولية من خلال حلقة المفاهيم التالية:

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الدولية

ظهر علم العلاقات الدولية أول ذي بدئ في الولايات المتحدة، وذلك بعد الحرب العالمية الأولى، ثم انتقل منها إلى بريطانيا وشهد تطورا سريعا واسعا ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فانتشر تدريس هذه المادة في مختلف بلدان العالم ، وقد ساعدت عوامل عديدة على توسيع هذا العلم ، أهمها الوسائل المشجعة التي وضعت في خدمة الباحثين ، تأسيس المعاهد المتخصصة، وكثرة المؤلفات، ولحداثة هذا العلم فإن الخلاف بين المفكرين حول تعريف العلاقات الدولية يبدو كبيرا ، إذ يعد علم العلاقات الدولية مفهوم فضفاض للغاية ، فهو في استخدامه الحديث لايشمل العلاقات بين الدول فحسب ، بل يشمل أيضا

العلاقات القائمة بين الدول، والمنظمات من غير الدولة مثل: الكنائس، والمنظمات الحكومية الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.[1]

ترتبط دراسة العلاقات الدولية خاصة بتحليل وتفسير العلاقات بين الجماعات السياسية المنظمة في إطار إقليم ما، وأعني العلاقات بين الدول،إذ علينا أن نأخذ بعين الاعتبار العلاقات القائمة بين الشعوب وبين الأشخاص الذين يؤلفون هذه الشعوب، كتبادل المنتجات والخدمات وتداول أفكار ومجموعة المؤثرات المتقابلة بين أشكال المدينة، ومظاهر العنف والنفور.[2]

بسبب حداثة علم العلاقات الدولية وكثرة المؤلفات ، فقد ظهر الخلاف بين المفكرين والباحثين حول تعريف العلاقات الدولية، لم يختلف حول أي علم ، كما اختلف المنشغلون بعلم العلاقات الدولية من حيث تعريفه ومضمونه، [3] وبسبب الاختلاف بين المفكرين والباحثين حول وضع تعريف محدد وموحد لعلم العلاقات الدولية، فمن الموجب استعراض عددا من هذه التعاريف مع تحديد بعض الضوابط والمعايير التي توضح أبعاد ومضمون وموضوع هذه المادة [4] ،هناك من الفقهاء من يذهب في تعريفه للعلاقات الدولية إلى القول أن العلاقات الدولية "هي العلاقات التي تبحث وتحلل مختلف العلاقات التي تربط دول المجموعات الدولية بعضها ببعض".[5]

- يعرف فريديريك هارتمان مصطلح العلاقات الدولية بأنه "يشمل كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية.[6]

— يعرفها ريمون آرون بأنها " تمثل العلاقات بين الوحدات السياسية الموجودة في العالم منذ عصر الدولة_ المدينة الإغريقية وحتى الدولة القومية المعاصرة، واعتبر جون بورتون أن العلاقات الدولية تعنى بالدراس والتحليل والتنظير بغية شرح وفهم العلاقات بين الدول وتلك العلاقات الموجودة في النظام العالمي ككل والتنبؤ بتطورها.[7]

_ يرى محمد طه بدوي بأنها " العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع وهذا المفهوم يتم بالأسلوب العلمي في توضيح العلاقات الدولية وغايتها ، وتوقع ماسيتم من ظواهر في

(1)- بول وياكينسن، **العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا**، تر: لبنى عماد تركي،(مصر: القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2013)، ص09.
(2)- أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**،(عمان: الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1،2011)، ص42.
(3)- مخلد عبير المبيضين، **أصول العلاقات الدولية في الاسلام**،(عمان: الأردن،الأكاديميون للنشر والتوزيع،ط1،2012)، ص24.
(4)- نفس المرجع،ص21.
(5)- عبد السلام جمعة زاقود، **العلاقات الدولية فب ظل النظام العالمي الجديد** ،(عمان: الأردن،زهران، للنشر والتوزيع،ط1،2013)، ص19.
(6)- هايل عبد المولي طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية** ص12.
(7)- ناصيف يوسف حتى،**النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: لبنان، دار الكتاب العربي،ط1،1985)، ص8.

إطارها.[1] ويعرفها شيفاليه بأنها " تشابك مختلف أشكال العلاقات القائمة مابين مختلف الدول الموجودة في هذا الوسط الخاص والمسمى بالمجتمع الدولي".

أو أنها جميع العلاقات القائمة مابين الأفراد والجماعات التي مصالحها أو حتى ميولها وأعمالها تدفعها لاجتياز الحدود الوطنية حيث تنمو وتتطور من داخل الإطار الدولي.[2]

وإنطلاقا من هذه التعاريف يمكننا أن نعرف العلاقات الدولية بأنها جميع النشاطات التي تحدث خارج حدود الدولة الإقليمية.

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الدولية:

تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية مادة مهمة وحيوية في حقل العلوم السياسية، وتتزايد أهمية الموضوع مع انتشار العولمة وتأثيرها على الاقتصاديات الوطنية والمحلية، ويمكن الإلمام بماهية العلاقات الاقتصادية الدولية عبر تقديم لها، والقول بأنها في الأصل عبارة عن تفاعلات وأنشطة تختلف عن بعضها البعض، وتتم بين الدول أو التجمعات الاقتصادية والشركات الدولية ذات النشاط العابر للحدود الوطنية ، وتدخل ضمن هذا الحقل المعرفي أنشطة المنظمات الاقتصادية الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات التجارية الاقليمية الدولية وحالات الركود، وكذلك كيفية التصرف بنظام الصرف ومساعدة الدول الفقيرة ، وإمدادها بالقروض والاشراف على سير عملية التنمية، وتنظيم علاقات الدول المديونة بالدائنة.[3]

كما نعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية بمثابة نمط ثان من العلاقات الاقتصادية، حيث ت عبر الأكثر تقدما والأكثر تشبعا من العلاقات الوطنية الاقتصادية، من خلال حمله معنى الانفتاح العالمي على التجارة الدولية، وبالتالي يدعو إلى البحث عن أسواق تجارية في دول أخرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري، وهذا النمط من العلاقات يؤدي إلى سياسة الانغلاق الاقتصادي على الذات، ويدعو ويشجع التكامل بين الدول، بالاضافة إلى أنه ينعش الحركة الاقتصادية الدولية ويتجاوز حدود العلاقات الوطنية، بل ويرقى بالصناعة الوطنية والمنتجات إلى مستوى رفيع لضمان المنافسة الاقنصادية العالمية.[4]

هناك تعاريف عديدة للعلاقات الاقتصادية economic relation أهمها التعريف الذي جاء به كارل ماركس ، إذ يقول أن العلاقات الاقتصادية هي نمط من علاقات الانتاج وعلاقات الانتاج هي الصلات التي تربط العمال بأرباب العمل، والتي

(1)- هايل عبد المولي طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية** مرجع سلبق ص12.
(2)- أمال محمد عبد الرحمن عوض، **النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية** : دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016، ص 18.
(3)- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،(عمان: الأردن، ط1،مؤسسة الوراق للنشر، ط1،2001)، ص8.
(4)- علي حاتم القريشي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،(العراق: النجف، ط1، دارالضياء للطباعة،2014)،ص28.

تكون علاقات غير متكافئة ، إذ أن أرباب العمل يمتلكون أي شيئ سوى الجهود البشرية التي يبيعونها في سوق العمل بأجور زهيدة، وفائض القيمة هو الفرق بين ما يحصل عليه العمل وما يستحقه فعلا من هذه الأجور، لذا فالعلاقات الاقتصادية بالنسبة لماركس هي علاقات الانتاج، أي العلاقات غير المتكافئة بين أرباب العمل والعمال.

أما جيرمي بينتام فيعرف العلاقات الاقتصادية بالعلاقات التي تقع بين الأفراد ، والتي تعتمد على المنفعة التي يجنيها أطراف العلاقة بعد قيامهم بها، علما أن بنتام يعتمد مبدأ الحصول على أكثر كمية من السعادة لأكثر عدد من الناس لكي تكون العلاقة فاعلة وايجابية.[1]

تعرف العلاقات الاقتصادية بأنها العلاقات ، والتفاعلات، والمعاملات، والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، وكذلك الشركات دولية النشاط، والمنظمات الاقتصادية الدولية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجنة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية وتضم موضوعات على جانب كبير من الأهمية منها دراسة وإدارة نظام النقد الدولي ، والأزمة الاقتصادية العالمية للدول الخارجية ، وكذلك ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ونفاذها إلى دول العالم الثالث ، أو هي تفاعلات ثنائية الأوجه أو تفاعلات ذات نمطين: النمط الأول هو الذي يغلب على التفاعلات الدولية برغم محاولة الدول إخفاء أو التنكر لتلك الحقيقة، بل أننا يمكننا القول أن النمط التعاوني الذي قد تبدو فيه بعض الدول هو نمط موجه لخدمة صراع أو نمط صراعي آخر قد تديره الدولة أو تلك الدول مع دولة أو مجموعة دول أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أن الأخلاق والروابط السياسية بين مجموعة من الدول هي في صورتها الظاهرة قد تأخذ النمط التعاوني بين تلك الدول برغم حقيقة قيمها لخدمة صراع تلك المجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى.[2]

عوامل نشوء وتطور العلاقات التجارية الدولية: نتناول في هذا المضمار العوامل التي أدت وبشكل مباشر إلى بروز العلاقات التجارية كعوامل إنشائية وتشجيعية ، إذ أن الأسباب التي أدت إلى بروز العلاقات التجارية الدولية عديدة جدا ، ومع ذلك يمكننا التركيز على أهم تلك الأسباب.

1- نشوء دول ذات سيادة: تشير وقائع تاريخ العلاقات التجارية البشرية بوجه عام إلى اعتماد مبدأ حرية التبادل التجاري للسلع أو الخدمات بين أفراد المجتمع الواحد، وهو مايعرف بنظام المقايضة التجارية واتسع نطاق تطبيق المقايضة من

(1)- طاهرحسو الزيباري ، **النظرية السوسيولوجية المعاصرة** ،(عمان: الأردن، دار البيروتي للنشر والتوزيع، ط 1، 2016)، ص253.
(2)- محمد خالد جميل، **أساسيات الاقتصاد الدولي**،(عمان: الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص ص66-67.

الأفراد داخل المجتمع الواحد ممثلة بالقبائل إلى الأوطان المجاورة، عبر قواعد عرفية تخضع لسياسة العرض والطلب بشكل أساسي، لكن عند نشوء الدول ظهرت الحاجة إلى انتشار عقد الاتفاقيات للتبادل التجاري، الأمر الذي ساهم في تنظيم العلاقات التجارية،إذ ظهرت عدة محاولات لخلق نظام مستقر للعلاقات التجارية ، إلا أنها لم تتسم بالاستقرار المطلوب نظرا لانعدام وجود نمط تعاقدي مسبق، ملم جعل الأمر يقوم على السلطة في التعامل والذي لا يفيده أي إلتزام قبل وقوعه، وبالتالي فهو يقوم على التعامل الحر بظهور الدول الحديثة برزت عدة مبادئ ساهمت بشكل مباشر في تنمية العلاقات التجارية الدولية أهمها: **مبدأ حرية الدولة في ممارسة نشاطها**: إن مقتضى هذا المبدأ يعني تمتع الدولة وكل أجهزتها بمطلق الحرية في اتخاذ القرارات المناسبة لها في شتى مناحي حياتها السياسية والاقتصادية، فلها مطلق الحرية في اختيار نظامها السياسي، كما أن لها الحق الكامل والحرية التامة في صياغة نظامها الاقتصادي بما يخدم تطلعاتها الاقتصادية.

مبدأ مساواة الدول : إن هذا المبدئ يعد من أهم مبادئ القانون الدولي العام تظهر أهميته في المركز القانوني للدولة بشكل متساو سواء في ظل العلاقات السياسية الدولية أو العلاقات التجارية الدولية ، وهذا مايستلزم عدم التصغير والتقليل من شأن أي طرف في العلاقة التجارية الدولية.

مبدأ حصانة الدول: إن مبدأ حصانة الدول يقتضي عدم قبول الإدعاءات المقامة أمام الجهات القضائية الداخلية على دول أجنبية، ومن المعلوم للدولة حق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لمقاضاة غيرها من الدول، ولكنه لايجوز مقاضاة دول أجنبية أمام محاكم دول أخرى مما يصدق معه القول بأنه لايمكن مقاضاة الدولة الأجنبية بصفتها مدع م ة عليها ، وفي مجال العلاقات التجارية الدولية يبرز لهذا المبدأ انعكاسا مباشرا في المجال القضائي، بحيث لا تقام الدعاوي القضائية على دولة أجنبية أمام محاكم أجنبية غير دولية خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تحتكر التجارة الخارجية.

مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون بعضها:

إن هذا المبدأ هو النتيجة الطبيعية لمبدأ سيادة الدولة وحريتها في تنظيم شؤونها دون رقابة من أي جهة كانت، وهذا الحق الذي تتمتع به كافة دول العالم يسري في مواجهة جميع أشخاص المجتمع الدولي ، سواء أكان ذلك منصبا على دول أجنبية ، أومنظمات دولية، أو إقليميةحتى ولو كانت الدولة عضوا في تلك المنظمات، فلا يجوز مثلا لمنظمة الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الإفريقية التدخل في الشؤون الخاصة بدولة عضو ، وينطبق هذا على المجالات السياسية والمعاملات

التجارية الدولية، فليس لدولة أو منظمة أن تشير على دولة أخرى بفتح أسواقها الداخلية أو غلقها ، أو التكاليف من حجم علاقاتها، مما يعد تدخلا في شؤون دولة أجنبية وهو أمر محضور ومرفوض على مستوى قواعد القانون الدولي العام.[1]

المطلب الثالث: الموارد والتجارة الدولية

إن ندرة الموارد هي السبب الرئيسي في قيام العلاقات التجارية بين الدول التي تمتلك فائض من الانتاج يصدر إلى الخارج مقابل عملة صعبة.

الفرع الأول: تعريف الموارد

المورد هو كل الثروات الطبيعية السطحية والباطنية التي وهبها الله سبحانه للإنسان وتتمثل في الموارد المائية السطحية والباطنية، إضافة إلى المعادن ومصادر الطاقة.

أولا: الموارد الاقتصادية : هي الموارد التي تتمتع بندرة أو محدودية نسبية ، ولذلك فإن المورد الاقتصادي يتميز بأن عليه طلب وهذا الطلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي يدخل في إنتاجها، ولذلك يكون المورد الاقتصادي سعرا موجبا، حيث تكون الكمية المطلوبة من المورد الاقتصادي أكبر من الكمية المعروضة منه عند السعر" صفر" ، ويرتفع سعر المورد الاقتصادي مع زيادة الطلب عليه، ويتحدد الطلب عليه مع زيادة المنافع التي يمكن أن تنشأمن استخدامه.

خصائص الموارد الاقتصادية: للمورد الاقتصادي ثلاث خصائص هامة ، لكونها تحدد قيمتها وأسعارها وإمكانيةإحلال الواحد منها مكان آخر، وتخصيصها زمنيا ومكانيا بين استخداماتها المختلفة، هذه الخصائص هي:

أ/ندرة الموارد الاقتصادية: وتعني أن أغلب الموارد الاقتصادية محدودة الكمية مقارنة بكميات وأعداد وأنواع السلع المتوقعإنتاجها منها، والتي تتزايد مع تزايد أعداد السكان وتزايد استهلاك الفرد مع مرور الزمن، وندرة الموارد هي التي تحتم الاختيار بين الرغبات التي يمكن تلبيتها وإشباعها ومقدار كل منها، لذا سمي علم الاقتصاد بعلم الاختيار، ولولا ندرة الموارد لتمكين كل فرد ومجتمع من إنتاج واستهلاك جميع مايرغب من السلع والخدمات دون الحاجة إلى الاختيار أو التفضيل ، ومن ندرة ومحدودية الموارد تتحدد أسعار الموارد وتكاليفها، والكميات التي تستخدم منها في أي وقت من الأوقات اعتمادا على الطلب عليها، ويتم تحديد الأسعار في سوق الموارد عن طريق العرض والطلب اللذين تعتمد نظريتهما على ندرة الموارد الاقتصادية.

(1)- علي حاتم القريشي، مرجع سابق، ص ص33-36.

ب/ قابلية المورد الواحد للإسهام في إنتاج العديد من السلع: فالأرض تستخدم في الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري والخدمي وكذلك العمل ورأس المال يمكن استخدامها في جميع هذه الأنشطة الاقتصادية ، وتتفاوت القطاعات الاقتصادية من حيث الكميات التي تستخدمها من أي هذه الموارد ، كما أنها تختلف في نوعية الموارد التي تحتاجها ، فالزراعة تحتاج لمساحات شاسعة من الأرض مقارنة بالصناعة أو التجارة، وذات مواصفات محددة من حيث درجة الخطورة ومدى القرب من مصادر المياه، كما أنها تحتاج لأيدي عاملة أقل مهارة وتعلما مقارنة بغيرها من القطاعات، وقد تتفاوت كميات ونوعية المورد المطلوب في داخل القطاع الاقتصادي نفسه، فزراعة القطن تحتاج إلى أيدي عاملة أكثر من زراعة الفواكه ، ومن ناحية أخرى فكلما ازداد تخصص العامل في أداء عمل معين قلت الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم فيها، وقد يحتاج إلى إعادة تدريب لينتقل إلى عمل آخر.

ج/حاجة السلعة الواحدة إلى عدة موارد لانتاجها: فالسلع الزراعية تحتاج لرأس المال والعمل والأرض وكذلك السلع الصناعية والخدمات، ولذا فإنه يمكن احلال أي مورد من هذه الموارد الثلاثة محمل مورد آخر ، ولكن إلى حد ما وذلك يهدف تقليل تكاليف الانتاج، اذ يمكن زيادة العمل وتخفيض رأس المال مع ثبات الأرض ، اذ كان العمل أقل تكلفة من رأس المال والعكس صحيح، ومن هنا جاءت نظرية الموارد.[1]

شروط الموارد الاقتصادية: توافر شرطين في المورد وهما:

الشرط الأول: أن توجد المعرفة والمهارة الفنية للإنسان التي يسمح باستخراجه واستخدامه.

الشرط الثاني:أن يوجد طلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها:

-بالنسبة للشرط الأول نجد أنه لا بد ضرورة توافر الخبرات الفنية والتكنولوجية اللازمة لخلق الموارد وجعلها صالحة للاستخدام الاقتصادي، فالتطور التكنولوجي قد أدى إلى خلق موارد طبيعية كانت مهملة، كما هو الحال في توليد الكهرباء ، وذلك بتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية والذي أدى إلى جعل مادة اليورانيوم موردا له قيمة اقتصادية.—أما بالنسبة للشرط الثاني، وهو توافر طلب فعال وكاف على المورد، فهنا نجد أن الطلب على المورد هو طلب غير مباشر، أي أنه طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات النهائية، فالبترول كمورد اقتصادي يستمد أهميته الاقتصادية من خلال زيادة الطلب عليه، بغرض استخدامه في إنتاج العديد من السلع والخدمات سواء تم استخدامه كوقود ، أو لتوليد الكهرباء ، أو لتشغيل المصانع الكبرى، ويتحد د الطلب على

(1)- مصطفى يوسف كافي ، **اقتصاديات الموارد والبيئة** ، (عمان: الأردن، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، 2017)، ص 22_21

المورد من خلال سعر المورد الذي يجب أن يغطي تكاليف إنتاجه المتغيرة، وكذلك مدى وجود بدائل قريبة للمورد ، وكذلك يتأثر الطلب على المورد نتيجة لبعض الآثار السلبية المترتبة على استخدام المورد، ومن ثم التفكير في استخدام البدائل لذلك المورد.[1]

ثانيا: الموارد غير الاقتصادية: بناءا على التعريف للمورد الاقتصادي فكل شيء معروف في أي وقت من الأوقات أو مكان من الأمكنة، ولكن لايوجد له استخدام يحقق منفعة ما، أولم يستخدم لأي سبب من الأسباب لا يعتبر موردا اقتصاديا في ذلك المكان ،كما أن الأشياء التي لها منفعة ولكنها موجودة بكميات وافرة ، بحيث يمكن الحصول عليها بلا ثمن(مجانا) لا تعتبر موردا اقتصاديا.[2]

ارتباطات الموارد الاقتصادية:

ترتبط الموارد الطبيعية بالندرة والتجارة ،حيث أن كلما كانت دول فقيرة في الموارد الاقتصادية ، فهي مجبرة على استيرادها من الدول الغنية بها ،كما أن ندرة الموارد تؤثر على التنمية الاقتصادية في البلد.

أولا: ارتباط الموارد الاقتصادية بخاصية الندرة إن رغبات الإنسان المادية لاتقف عند حدود، فكلما امتلك الإنسان أكثر كلما شعر بالرغبة في المزيد، ولما كانت كميات الإنتاج محدودة بمجموعة من العوامل الموضوعية، مثل: الفن الإنتاجي السائد في المجتمع، وبكمية ونوعية الموارد الاقتصادية المتاحة نظرا لكون هذه الموارد محدودة، فإن المشكلة الاقتصادية تنشأ نتيجة لهذه الحقيقة، تشكل الندرة مشكلة أزلية في كل المجتمعات، ويمكن النظر إلى علم الاقتصاد على أنه دراسة الندرة أي دراسة الكيفية التي يتم فيها تخصيص الموارد النادرة لتلبية الاحتياجات البشرية المتنامية.[3]

وكون الندرة نسبية يعني أن بإمكان الإنسان تنمية الموارد الاقتصادية، وتخفيف حدة الندرة فبقدر ماتزداد درجة تقدم المعرفة الفنية والتقنية، وبقدر مانعرف من خصائص الأشياء ومن القوانين التي تحكم العلم؛ بقدر مايسهل ذلك في زيادة الاستفادة من هذه الموارد وإتباع الحاجات الإنسانية، فالندرة كمحرك لنشأة المشكلة الاقتصاديةتتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات، لا على كمياتها المطلقة، أي أنها مسألة نسبية.[4]

(1)- جلال أحمد ، **الأبعاد الاقتصلدية للمشاكل البيئية وأثرالتنمية المستدامة** ،(المملكة العربية السعودية: مكة المكرمة، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع،ط1، 2017)، ص 58.
(2)- رشيد فراح، **سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه** ،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2009،3،ص5.
(3)- الطاهر قانة، **علم الاقتصاد لطلبة العلوم الاقتصادية**،(عمان: الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، 2019)، ص 47.
(4)- محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي،(عمان: الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2017)، ص ص288_ 285.

ارتباط الموارد الاقتصادية بالتجارة الدولية international tread: تعد التجارة الدولية العمود الفقري للاقتصاد العالمي، وأهم رابط بين الدول، وتحتل مكانة بارزة في ظل الأحداث والتغيرات السريعة في عالم يتميز بالتعقيد والتشابك في العلاقات والاتجاه المطرد نحو تدويل الحياة الاقتصادية، باعتبارها أن الحدود الوطنية لم تعد كافية لنمو قوى الإنتاجية، وبالتالي الانغلاق سوف لن يمكنها من بلوغ أهدافها ، وتحقيق نموها ، وتعزيز تنافسها، فأصبحت الحاجة متزايدة للانفتاح على العالم الخارجي، والتفاعل في خصم الأحداث ، والتعقيدات والمساهمة في التبادل الدولي تماشيا مع الدور المتزايد للمؤسسات الدولية ، وخاصة المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية التي تسعى لتحرير التكامل للتجارة بين الدول.[1]

أمامفهوم التجارة فهو عبارة تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان، وهي ممثلة بـ نظرية التجارة الدولية والتي تهتم بدراسة تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود الدولية ،وعوامل العرض والطلب، والتكامل أوالاندماج الاقتصادي، ومتغيرات السياسة التجارية مثل: معدلات الرسوم الجمركية والحصص التجارية.[2]

أثبتت الدراسات والنماذج الآن أن التجارة الخارجية لها دور كبير في النمو الاقتصادي المختلفة ، فيؤكد جيرالد ماير أن التجارة الخارجية في البلدان النامية تسهم بشكل فاعل في تعجيل نمو بقية القطاعات الاقتصادية، مبينا أنه كلما زادت الصادرات ارتفعت قدرة الدولة على الاستثمار ، ومن ثم تحسين الإنتاج من خلال إعادة استثمار ما توفره ذلك الصادرات من عملات أجنبية، كما أن تومس يرى أن ما حققته التجارة الخارجية عن طريق تصدير فائض الإنتاج، يؤدي في النهاية إلى النهوض بالطاقة الإنتاجية للدولة، في حين أكد كندل بيركر أن زيادة الطلب الخارجي على صادرات بلد معين تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، كما أن تايلر أوضح أن هناك علاقة معنوية بين النمو والمتغيرات المتضمنة التحليل ، وهي نمو الإنتاج الصناعي والاستثمار وإجمالي صادرات الصناعة في دراسة لعينة من 55 بلد ناميا من ضمنها تركيا للفترة 1960- 1977،ودلت النتائج أن الصادرات لها أهمية كبيرة في تكوين رأس المال، وفي تفسير المتغيرات في معدل النمو.[3]

أسباب قيام التجارة الدولية: يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو سيما الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في مختلف دول

(1)-حفيظة شيخي، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي: المنظمة العالمية للتجارة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية: علوم التسيير والعلوم التجارية، وهران،2011،ص9.
(2)-محمد خالد جميل ، **أساسيات الاقتصاد الدولي**،(عمان، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1،2014)،ص65.
(3)-رواء زكي يونس الطويل، **الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية**(ط1،2011)،ص ص152-153.

العالم فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة، ولفترة طويلة من الزمن وذلك لأن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لاتمكنها من ذلك، ومهما يكمن ميل أي دولة لتحقيق هذه السياسة، فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى.[1]

يشكل التبادل التجاري جزءا من كلية العلاقات الدولية إذ لايوجد في بلدان العالم من يعتمد على إنتاجه المحلي بصفة مطلقة لإشباع حاجات سكانه من السلع والخدمات، والدول التي تمتلك الفائض من الإنتاج هي التي يكون لها الدول الكبير في التجارة الدولية.

المبحث الثاني: الاقتصاد والسياسة في ظل تغير عناصر بناء العلاقات الدولية.

يلعب الاقتصاد السياسي دورا هاما في بناء العلاقات الدولية وتشكلها، ولايمكن لأي مجتمع تحقيق أي تقدم دون مساهمة الفواعل في ذلك.

المطلب الأول: مكانة الفواعل من غير الدولة في إدارة الاقتصاد العالمي.

للفواعل دور في بناء العلاقات الدولية وتطور اقتصاديات الدول منها دور المنظمات الحكومية، وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقوميات، والتي تساهم في تحقيق الربح عن طريق الاستثمار خارج بلدانها.

الشركات العابرة للقوميات: تعددت المفاهيم الخاصة بتعريف وتحديد ماهية الشركات المتعددة الجنسيات سواء في الأدب الاقتصادي الغربي أو في الأدبيات الاقتصادية الاشتراكية، ولانريد التعرض لها، ما يهمنا هو استخدام مفهوم الشركات عابرة القوميات لأغراض هذه الدراسات لعدم انطلاق صفة التعدد الجنسيات على شكل الملكية في أغلب المصطلحات البرجوا زية المستخدمة، وانصرافها إلى مجالات النشاطات والعمليات المختلفة في العديد من البلدان، من خلال إقامة الفروع والشركات التابعة والفرعية، إذ تظل الملكية في أيدي الشركة الرئيسية(الشركة الأم) لدولة رأس مالية ، فتكون الملكية لرأسمال أمريكي ، أو رأس مال البريطاني، أو الياباني...الخ.

ومن سمات الشركات عابرة القوميات ما يلي:

أولا: الانتشار الواسع: تدعو الشركات عابرة القوميات إلى رأس مالية بلاحدود ولا قيود ، وربما يمكنها من الدخول في عصر العولمة ونشر حضارة سوق العولمة cloba le cammodation ،وهي بذلك تعبر عن سيادة نمط الش يء، حيث

(1)- جمال جويدان الجمل ، **قانون التجارة الدولية**،(عمان: الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1،2017)، ص15.

العمل على تحويل كل شئ إلى سلعة متداولة في السوق لصالح قوة الشركات الحاملة للعولمة فكرا وتطبيقا ، التي تنتقل بحرية كاملة مفترضة أن العالم كله مساحتها ومجالا لنشاطاتها، فلا حدود تقف أمام نشاطاتها وعملياتها الموزعة على الدول في العالم ، ولا حكومات ولا قوانين محلية تعيق.

ثانيا: التنوع والتعدد في الأنشطة: تتنوع وتتعدد أنشطة الشركات بغض النظر عن وجود رابط فني بين منتجاتها المختلفة، فالدوافع الكامنة وراء ذلك هو لاعتبارات اقتصادية مهمة لتعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تحققها أنشطة أخرى للشركة لها أسواقها المتميزة للتحقيق الربح سنويا وبانتظام رغم كل التقسيمات التي تحدث في الأسواق، تمتلك العديد من الشركات منها شركة شيراتون ، وشركة تايم وارنر لديها العديد من شركات النشر والإعلام ، والملاهي ، من استوديوها ت هوليود إلى شبكة(CNN) مرورا بالتلفزيون بالكابل.

وقد يصل الأمر إلى مجموعة مالية تفصل فصلا كاملا بين الشركات ، تحمل اسم الشركة الأم مضاف إليه مجال النشاط الخاص ،[1] ويمكن تجسيد دور الشركات متعددة الجنسيات وسطوتها في السوق العالمية من حقيقة كون 50 بالمئة من تجارة الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، و80 بالمئة من تجارة بريطانيا هي معاملات بين شركات وفروع للشركات نفسها في دول أخرى، كما تقدر مبيعات الشركة العالمية الأولى 7700 مليار دولار سنويا، وهي تمثل 35 بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي الذي يقدر ب 21800 مليار دولار في العام نفسه ، علما أن جميع المؤشرات الاقتصادية تشير إلى النمو المستمر في هذه النسب ، وبالتالي تعزيز هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي.[2]

نشاط المنظمات غير الحكومية كقيد على العلاقات الاقتصادية الدولية: يمكن تعريف المنظمة غير الحكومية بأنها عبارة عن بنية تعاونية أومجال محدد ، وتجمع مؤسسات غير دولية مثل : أطباء بلا حدود ، ومنظمة العفو الدولية ، وغيرها من المنظمات ، والاتحاديات، والنقابات بمختلف أشكالها ، ويمكن تعريفهابأنها منظمة تأسست بموجب مبادرة خاصة بغية تحقيق أهداف ذات مصلحة عامة- يمكن أن تتخطى المنظمات غير الحكومية بأشكال قانونيةمتعددة ، غير أن معظمها تتخذ شكل جمعيات أو مؤسسات لا تستهدف الربح.

(1)- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي** ، (عمان: الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص351-367.

(2)- سيف نصرت توفيق الهرمزي، **" فواعل النظام الدولي الجدد في القرن الحادي والعشرين "**، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 11، (18 آيار 2018)، ص ص 129_165.

بداية نشأة هذه المنظمات يعود إلى نهاية القرن التاسع عشر وتوسع بشكل أكبر في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ شهدت تطورا سريعا لشكل آخر من المؤسسات الدولية بالتوازن مع نشوء المنظمات الدولية الحكومية ، يمكن تصنيف الأهداف التي تنشأ لأجلها المنظمات إلى نوعيين رئيسين من الأهداف:

_يكمن أولهما في العمل على تحقيق أغراض اقتصادية بالمفهوم الواسع ، في حين النوع الآخر من هذه الأهداف في الدفاع عن قضايا معينة تؤرق المجتمعات الداخلية والخارجية أو كلاهما معا ، وتقديم الخدمات والاستشارات والقيام بالبحوث والدراسات المطلوبة لجهات معينة.

_تتسع أهداف العمل من الفئة الأولى لتشمل العمل من جانب المنظمات الدولية غير الحكومية على تحقيق الرفاهية ، من خلال تقدم الخدمات المختلفة إلى المحتاجين، بما في ذلك الخدمات الصحية إلى جانب تقديم المساعدات وتلبية الاحتياجات الخاصة للفقراء مثل : توزيع الأغذية ، والملابس الإدارية ، وغيرها من أشكال المساعدات لاسيمافي أوقات الكوارث والأزمات الطبيعية القيام بأعمال الإنمائية، يركز بصفة أساسية على الجماعات الفقيرة بما يضمن في النهاية بلوغ التنمية الاقتصادية في الدول والمجتمعات الفقيرة عموما ، إلى جانب تقديم خدمات استشارية ، وبحوث ، ودراسات لحساب جهات معنية ، وصولا إلى أداء مشروعات خاصة بها من أجل ابتكار وتطوير مقتربات جديدة، أو تحسين المقتربات القائمة لحل المشكلات الناشئة ، أو الموجودة في مجال معين.[1]

وإزداد دور المنظمات العالمية في تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد العالمي من خلال:

-زيادة الانفتاح والتحرر في الأسواق ، واعتمادهما على آليات العرض والطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح والتكيف الاقتصادي ، والخصخصة ، وإعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات الموجهة ، واقتصاديات الدول النامية مع متطلبات العولمة، (مثلما حدث في مصر، ويحدث الآن في دول الخليج فضلا عن باقي دول العالم)- زيادة دور وأهمية المنظمات العالمية في إدارة وتوجيه الأنشطة العالمية كصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية ، واليونسكو ، ومنظمة الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة وغيرها -

(1)-نفس المرجع ص129-165.

_التوجه نحو تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية، الاقتصادية والسياسية ، والثقافية مثل :تكتل الآسيان ، والاتحاد الأوروبي وغيرها، والزيادة الملحوظة في إعداد المنظمات غير الحكومية بعد أن بدأ دور الدولة في إدارة الاقتصاد في التناقص.[1]

الأشخاص الفاعلين(الفرد الفاعل): لم يكن الحديث عن الأشخاص الفاعلين في النظام الدولي في القرن العشرين مع نهاية الحرب الباردة، لأن الصراع الإيديولوجي آنذاك كان طاغيا وفق التفكير التقليدي لمدارس العلاقات الدولية ، ومع دخول الفاعل الرقمي والتكنولوجي إلى كل بيت، وبيد كل شخص عبر الهاتف الذكي والحاسوب الذكي أصبح للفرد تأثير بدون كيان الدولة ، فأصبح للفرد الفاعل مكانة في النظام الدولي، ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

جورج سوروس: هو ملياردير مجري يهودي أمريكي سياسي واقتصادي في الوقت نفسه ثروته أكثر من 23 مليار دولار في 2014، وضع في المرتبة 27 لقائمة فوزيس لأغنياء العالم ، ويعد في العالم نفسه سابع أغنى رجل في الولايات المتحدة الأمريكية، أهمية هذا الشخص من نفوذه الدولي بل العالمي لا سيما وأن الدلائل تشير على قدرته في التحكم باقتصاديات دول مختلفة، ويمكن استشفاف تلك القدرة في تأثير مؤسساته التي يتمتع بها في الأوساط الدولية ، فهو يمتلك أسهم بعدة مؤسسات مالية دولية كبرى مثل بنك سوسيتيه جنرال- جنرال موتورز- جنرال اليكتريك- أبل، وكذلك أكبر المساهمين بفيسبوك، لأنه الأداة الرئيسية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لا سيما بعد ثورات الربيع العربي بالإضافة إلى مجموعة البنوك والشركات الأمريكية، ويعد سوروس مؤسس صندوق المجتمع المفتوح ،ومؤسسة سوروس بالمجر المعروفة بدعمها للتغيير في البلدان الديكتاتورية، إلى جانب ذلك فإن هذه الشخصية العالمية لها دور في تمويل المؤسسات التي تستهدف الشباب، لذا يعد من أكبر ممول لمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان ، وهو المؤثر في النظام السياسي الأمريكي ، وله صدى في صناعة القرار لاسيما في سياسة أوباما،وهوالممول الرئيسري لمختلف الثورات الملونة، قام سوروس في تاريخه بدعم الحركات التحريرية بوسط أوروبا وشرقها عبر مؤسسة المجتمع المفتوح إبان الحرب الباردة ، ويعد أكبر ممول وداعم للمنظمات غير الحكومية الحقوقية الدولية مثل : فريدوم هاوس ، والصندوق الوطني للديمقراطية ، ومركز أبحاث كارنجي أهم خزانات الفكر الأمريكي ، ويقدم أيضا تبرعات ضخمة لمنظمة حقوق الإنسان التي تهتم بحقوق الانسان الديمقراطية التي تمول بنسبة75 بالمئة غير أن الدعم الحكومي الأمريكي الموجه.

يعد جورج سوروس أحد أكبر ممولي الأديان المتحدة بجانب بيل جيتس اذ يدعوإلى إقامة نظام عالمي موحد لتوسيع رقعة العولمة التي تتسلل إلى العالم عبر الفاعل الرقمي لعالم واحد ، وحكومة واحدة، وسوق واحد، وجيش واحد، وتعليم واحد، ودين

(1)- مبروك رايس، **انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي**(دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016)، ص38

واحد، ولهذه الشخصية الفاعلة دور في التغيير في اقتصاديات الدول الصاعدة، فهو المسؤول الرئيسي عن الانهيارات الاقتصادية للدول النمرو الآسياوية خلال عامي 1997-1998، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن روسيا الاتحادية كقوة كبرى في النظام الدولي قد حظرت مؤسسة خيرية مؤيدة للديمقراطية، أسسها الملياردير جورج سوروس قائلة إن المؤسسة تشكل تهديدا لكل من أمن الدولة والدستور الروسي ، وهذا يعني أن الأشخاص العاملين أو عابري القوميات لهم تأثير حي على الدول من مستوى الدول الكبرى، وهو ما يعزز نظرتنا بأن الفواعل من غير الدول أصبحوا اليوم لهم مكانة ونفوذ في إطار التفاعلات الدولية ، وهناك تسريبات من الشخصية المثيرة للجدل سنودن أنه المسؤول الرئيسي لتحريك الشارع في المنظمة العربية وإدارة التغيير، وهو الفاعل في أحداث ما يسمى ثورات الربيع العربي [1]،ومنه فالمنظمات غير الحكومية تضغط في بعض الأحيان على الدول من أجل صناعة بعض القرارات وتعتبر الشركات والمنظمات أطراف فاعلة في المسرح الدولي، ولها كلمتها على مستوى العلاقات الدولية لأنها تلعب بأوراق ناجحة من المال وحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: الاقتصاد في ظل العالم الرقمي

إن الرقمنة الاقتصادية تتمثل في ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الالكتروني ، بإستخدام وسائط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهو اقتصاد يعتمد على المعلومات والاتصالات التي ألغت كل الحدود.

نشأة ومفهوم الاقتصاد الرقمي:

يعود ظهور هذا النوع من الاقتصاد إلى التطورات التي شهدها الاقتصاد الجديد، وهو تعبير برز مؤخرا ليفسر الظاهرة التي دخلت بالاقتصاد الأمريكي إلى دائرة الإنتاجية العالمية والنمو المتواصل، باعتبار هذا الإقتصاد أكبر إقتصاد في العالم.

وتشمل تكنولوجيا المعلومات والإتصال(TIC) المحرك الأساسي للاقتصاد الأمريكي الجديد ، والذي أصبح يشكل بشكل كبير اقتصاد رقمي تحكمه الاتصالات وشبكة الانترنت، وقد شكلت (TIC) عاملا أساسيا في التحول الذي شهده الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الأخيرة، وحققت له عائدات ضخمة، وساهمت في تحقيق زيادات معتبرة في الإنتاجية، وتجدر الإشارة هنا أن العوامل الهيكلية المصاحبة لظاهرة الاقتصاد الجديد والتي تأتي في قمتها الثورة التقنية المعلوماتية والتي رغم أنها بدأت كظاهرة أمريكية ، إلا أنها انتقلت خلال فترة وجيزة وبدرجات متفاوتة إلى الدول المتقدمة الأخرى ، ولكنها لم تتضح بعد في

(1) سيف نصرت توفيق الهرمزي، مرجع سابق ص ص 123_165.

الاقتصاديات النامية والناشئة، ومنها الاقتصاديات العربية، وتعددت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي ، ولعل من أبرز ما كتب حول مفهومه مايلي:

يقصد بالاقتصاد الرقمي ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال(TIC) من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى ، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية، والتجارية، والمالية في الدول خلال فترة ما.[1]

خصائص الاقتصاد الرقمي: يعتبر الاقتصاد الرقمي بالعمل على بناء مجتمع المعلومات عن طريق تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق العديد من الأهداف التنموية، وفيما يلي أهم مزايا وخصائص الاقتصاد الرقمي-إن المعلومة صارت قوةالمجتمعات المعاصرة في عصر الثورة الرقمية، بحيث أن التوجه الاقتصادي القائم على المعلوماتية يؤكد على الثروة الفكرية والمعلوماتية كمحرك أساسي للاقتصاد ،كما لم تعد الموارد الطبيعية المفتاح الرئيسي الوحيد للتطور الاقتصادي، ولا العدد الكمي للقوى البشرية كذلك.

- تهاوي القيود والحدود الاقتصادية التقليدية، وصارت السياسة الاقتصادية والاجتماعية الحمائية المتمثلة في التحكم في العملة وفرض القيود على الواردات وزيادة التعريفة الجمركية موضع إعادة نظر وتقييم؛

-يقوم الاقتصاد الرقمي على نموذجية تنطلق من أهمية قدرة البشر وتمكينهم من استخدام المعارف والمعلومات وإنتاجها وتطويرها كمعامل رئيسي له قيمة اقتصادية إنتاجية، ويركز بالأساس على أهمية الرصيد الفكري والإبداعي للبشر بوصفه قادرا على زيادة عوائد الاستثمار، وخلق الثروات وتحقيق التنمية المستدامة.

-أصبح رصيد المؤسسة الاقتصادية يقوم بالأساس على مخزونها المعرفي والمعلوماتي.

-سيكون المحرك الأساسي للاقتصاد الرقمي مكونا من صناعات الإنفوميديا(الوسائط المعلوماتية)، وهي الحواسيب والاتصالات الرقمية، وهذه الصناعات ستكون أكثر انتشارا وربحا على المستوى العالمي.[2]

للاقتصاد الرقمي عدة تطبيقات في العديد من مجالات الحياة منها التجارة الالكترونية، التسويق الالكتروني، الاستثمار الالكتروني.

(1)-أسامة عبد السلام السيد، **الإقتصاد الرقمي**، (عمان: الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع ، ط1، 2019)، ص ص 11-12.
(2)- وسام مرابطي، **آليات التسويق عن بعد في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي- وكالة أم البواقي-** رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، جامعة أم البواقي، 2014، ص ص 65-64

التجارة الالكترونية Electronic Commerce: تمثل التجارة الالكترونية واحد من موضوعات مايعرف بالاقتصاد الرقمي القائم على حقيقتين: التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات ، فتقنية المعلومات أو صناعة المعلومات في عصر الحوسبة والاتصال هي التي خلقت الوجود الواقعي والحقيقي للتجارة الالكترونية ، باعتبارها تعتمد على تقنية المعلومات والاتصال ومختلف الوسائل التقنية الأخرى لتنفيذ وإدارة النشاط التجاري، وتعرف التجارة الالكترونية على أنها كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري ،ساهمت فيها شبكة الانترنت بصفة إجمالية أو جزئية كالتزود بمعلومات تخص خدمة أوسلعة معينة لاقتنائها لاحقا، ويتم التسديد الكترونيا سواء بصك ورقي عند التسليم أو بطرق أخرى.

وتصف التجارة الالكترونية عمليات بيع وشراء وتبادل المنتجات ، والخدمات والمعلومات من خلال الشبكات بما في ذلك شبكة الأنترنت بأسلوب مباشر(online).

التسويق الالكتروني Electronic marketing: لقد ازدادت الأهمية الاستراتيجية للتسويق الالكتروني(التسويق عبر الأنترنت) خاصة بعد إنتشار الاستخدامات التجارية للأنترنت، وقد فتح التسويق الالكتروني أفاقا جديدة في عالم التسويق، ويرتبط مفهوم التسويق الالكتروني أومايسمى بالتسويق عبر الأنترنت internet marketingبظاهرة التجارة الالكترونية فأنشطتها موجهة بالدرجة الأولى لتعاملات التجارة الالكترونية، وتستهدف عملاتها من مستخدمي شبكة الأنترنت.

مزايا الاقتصاد الرقمي: مما لاشك فيه أن لكل اختراع علمي مزايا وفوائد وتكمن مزايا الاقتصاد الرقمي في:

- وفقا لتقرير البنك الدولي الصادر في عام 2016م تكمن الفوائد التي يمكن أن تتحقق من الاقتصاد الرقمي في النقاط التالية:

1/ تكمن التكلفة الحقيقية في البحث والابتكار وليس في الأجهزة والمعدات وتشكيل الخبرة التي تأتي من البحث العلمي في تكوين تراكم معرفي يدفع نحو تطوير الصناعة لزيادة برامج تقنية وتطبيقات حديثة تتميز بالقوة والفعالية.

2/ زيادة فرص التعاون بين المؤسسات بوتيرة متس ارعة في أشكال شراكةمختلفة أدى إلى ظهور المؤسسات الشبكية ، إضافة إلى ذلك تغيير طبيعة العمل، وبروز نماذج عمل جديدة تؤدي إلى زيادة أجور العاملين في هذا القطاع بصورة كبيرة.

3/ تغيير الصناعة وتطوير المنتجات بطرق جديدة يستفيد منها الزبائن وقدموا الخدمة على حد سواء، من خلال تحديد المستهلك لمواصفات المنتج الذي يناسبه، والانتقال من الإنتاج الكبير إلى الإنتاج بحسب الطلب بالنسبة لمقدمي الخدمة.

4/ التغيرات الكبيرة التي أحدثها التحول الرقمي في الأعمال المالية والمحاسبية ، خاصة المتعلق منها بنظام السداد ، فتقيد أمر الكتروني يؤدي إلى انجاز العديد من المعاملات تمثل: التدفق، ائتمان المشتري، والتدفيق على توفير المنتج ، وإرسال التأكيدات على عمليات الدفيق، ومتابعة حسابات السداد والمستحقات، ووفقا لدراسة أعدتها شركة أكستشر العالمية المتخصصة في الاستشارات الإدارية والخدمات التقنية، فإن التطور بمعدل واحد بالمئة في التحول الرقمي في الخدمات الحكومية يرفع الناتج المحلي الاجمالي 0,5 بالمئة يقابله نمو بنسبة 1,9 بالمئة في تجارة الدولة الخارجية، مما يشجع على زيادة التنافسية بين الدول، كذلك فإن زيادة 10 بالمئة في التقنيات الرقمية يؤدي إلى خفض نسبة البطالة لواقع 0,86 بالمئة في الدول التي تتبنى التوجه نحو الرقمية.[1]

ومنه إن من المحركات الأساسية الدافعة للإقتصاد الرقمي هي العولمة التي أدت إلى التطور في الإقتصاد وأصبح اقتصاد رقمنة.

المطلب الثالث: الأمن الاقتصادي كركيزة للأمن الإنساني

يعتبر الأمن الاقتصادي ركيزة للأمن الإنساني وعلى مستوى الفرد يشمل تدابير الحماية والضمان، التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته.

الأمن الإنساني: كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش على الأمن الانساني الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض ، والارهاب، والفقر، والمخدرات، ووجود نظام عالمي غير عادل ، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية ، وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية،ويمكن تتبع جذور مفهوم الأمن الانساني في الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 الذي كان تركيزه منصبا على ارساء بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الانسان ، وبالتالي تحقيق الأمن الانساني، ذلك بغرض المبادرات المحدودة لطرح مفهوم الأمن الانساني ، إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية[2]،ولتحقيق الأمن الإنساني وجب توفر آليتين والمتمثلتين في:

الحماية: الأمن الإنساني ذو طابع وقائي، حيث يعمل بشكل مسبق لمواجهة التهديدات التي تحيط بالأفراد كالأزمات المالية العالمية والصراعات العنيفة ، والأعمال الإرهابية ، والأمراض، وانحدار مستويات الخدمات الأساسية ، وهو مايتطلب وضع

(1) - عبد الكريم البشير فضل، ، " **دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي** "، مجلة بيت المشورة، العدد 09،الدوحة: قطر،(أكتوبر، 2018)، ص-ص 7- 79

(2) - فارس محمد العمارات، **الأمن الإنساني في ظل العولمة** ،(عمان: الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، 2020)، ص 51.

معايير إنشاء مؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي لأوجه انعدام الأمن بطريقة شاملة ووقائية لاتقصر على ردود الأفعال اتجاه التهديدات، بل تعمل بشكل وقائي وتكشف ثغرات البيئة الأساسية للحماية.

التمكين: أي إكساب الأفراد القدرة على التصرف والتخطيط سواء لصالحهم أم لصالح بقية أفراد المجتمع وجعلهم يمتلكون قدرة المطالبة باحترام حقوقهم وحرياتهم، والتصدي للكثير من المشكلات ، وإيجادالحلول لها الأمر الذي يتطلب النهوض بكل ما من شأنه تعزيز هذه القدرات؛ ومن الملاحظ أن كلتا الآليتين مترابطتان؛ فالحماية تفسح المجال لإعمال التمكين والأفراد الممكنون قادرون على تجنب المخاطر والمطالبة بتحسين آليات الحماية.[1]

أخذت ظاهرة العولمة وثورة تكنولوجيا الاتصالات وسيادة اقتصاد السوق تهميشا لفئات كثيرة من الأفراد خاصة في الدول النامية إلى جانب عدم مراعاة الأبعاد الاجتماعية في السياسة الوطنية والدولية، فبالرغم من أن العولمة حققت بعض الفوائد على الصعيد الاقتصاد العالمي وتحسين المستوى المعيشي في بعض البلدان ، إلا أن هذه الفوائد لم تكن متكافئة بين بلدان العالم وشعوبه كلها، مما أدى إلى توسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء وطنيا ودوليا ، وقد أكد برنامج الأمم المتحدة الإنساني عام 1999 بعنوان العولمة، فهي ذات وجه إنساني أنه على الرغم مما تقدسه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في المجالات كلها ، فهي ذات أخطار على الأمن الإنساني.[2]

الأمن الإقتصادي: يشمل الأمن الاقتصادي تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على حاجاتهالأساسية، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وللأمن الاقتصادي أهمية عظمى تتعدى أهمية الأمن البدني، والصحي، والثقافي، والغذائي، أي أن تحقيق الأمن الاقتصادي فعلا يكتنف بين طياته أمنا صحيا، وثقافيا، وغذائيا...إلخ[3]

يعتبر الأمن الإقتصادي من أهم المواضيع التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ وقد يجتمعا أو ينفردا في بلد دون الآخر، وذلك فيما يتعلق بزيادة أو انخفاض الدخل القومي، ذلك أن انعدام الأمن يؤدي إلى سوء توزيع الدخل؛ وزيادة الفقر والبطالة؛ مما يؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية التي تلعب دورا أساسيا في تحقيق الأمن، من خلال رفع مستوى المعيشة وتنمية القطاعات والعدالة في التوزيع ،وعليه لايمكن الفصل بين الأمن الاقتصادي وبين التنمية الاقتصادية للترابط الوثيق بينها، حيث لايمكن أن يكون هناك أمن إقتصادي دون تنمية اقتصادية والعكس صحيح.

---

(1)_خولة محي الدين يوسف، **الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العالمي** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، العدد2،(2012)، ص ص 523_550.
(2)- تقرير لجنة الأمن الإنساني، "المعنون" أمن الانسان حماية الناس وتمكينهم، نيويورك، 2003، ص ص11_12.
(3)_علي سيد إسماعيل، **الأمن القومي العربي: واقعة وآفاقه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة** ، (مصر، الاسكندرية دار التعليم الجامعي، ط2019،1)،ص70.

توجد علاقة طردية بين الأمن الاقتصادي وبين التنمية الإقتصادية ، ذلك أنه عندما يتوافر الأمن الإقتصادي تزداد المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية ، مما يساعد على وجود الأمن الإقتصادي وبين التنمية الإقتصادية ، فكلما زاد الفساد كلما انخفض معدل التنمية ، وكلما قل الفساد زاد معدل التنمية وتوفر الأمن والإستقرار؛ فالتنمية الإقتصادية لها أثر في تحقيق الأمن الإقتصادي في حياة الفرد؛ من أجل تحسين وزيادة مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل؛ وضمان المساواة؛ وتنمية مهارات قوة العمل وتقنية المعلومات والإتصالات والإستخدام الكفئ للموارد الإقتصادية وحمايتها.[1]

وتبرز المعضلة الأساسية لبلدان العالم الثالث من وضعيتها الاقتصادية التي تتمتع بالتبعية، حيث تقوم بدور المزود بالمواد الأولية الخام للبلدان المتقدمة، كما تبرز في تبعيتها الاقتصادية لميزان الصادرات والواردات، وتبعيتها الماليةحيث ورثت تلك الوضعية من الحقبة الاستعمارية، ووجدت تلك البلدان نفسها مربوطة بعلاقات تجارية غير متكافئة ومضرة؛ لها تأثيراتها السلبية على تنميتها الاجتماعية والسياسية،وعلى الرغم من كون هذه البلدان مستقلة، إلا أنها وجدت نفسهامحل تغلغل خارجي كبير، حيث تأثيرات السوق العالمية الخارجية، وكذلك المصالح السياسية، وضعف في الموارد ونقص في المهارات، وانقسامات اجتماعية داخلية ،حيث تمثل جميع هذه العوامل أسسا للفقر والتراجع، وتقف حائلا أمام أي تطور اقتصاد سياسي عصري.[2]

يعتبر الأمن الإقتصادي من أهم دعامات الأمن الانساني نظرا إلى أهمية العامل الاقتصادي من تداخل في مختلف مجالات الحياة، فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظل إقتصاد سليم.

إن الحديث عن الاستقرار الاقتصادي يأخذ أبعادا مختلفة من تلك التي كانت موجودةفي السابق، ففي ظل عولمة الإقتصاد أصبحت إقتصاديات الدول مترابطة في مابينهاعلى المستويات، وهذا مايجعل أي خلل يصيب إقتصاد إحدى الدول يؤثر بالضرورة على إقتصاد دولة أخرى وخير دليل على ذلك ما حصل في شرق آسيا في نهاية التسعينات ، حيث أخذت الأزمة الاقتصادية تنتقل من دولة إلى أخرى ومن ناحية ثانية يرتكز الأمن الاقتصادي على اتخاذ الإجراءات الكفيلة من أجل حماية الاقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الاقتصادية ، وبالتالي العمل على تأمين الاستقرار في الاقتصاد على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي لأن عدم الاستقرار سينعكس سلبا على الأمن البشري ويجعله في حالة تهديد مستمرة،ويعيش الكثيرمن البشر في حالة فقر مزمن وحالة انعدام أمن اقتصادي يومي، وهذه الحالة لا يعاني منها الناس الذين يعيشون في فقر مدقع فقط، ولكن أيضا هناك

(1)_أحمد مصنوعة، **الأمن الإقتصادي: الواقع والتحديات**، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، العدد03، (جوان2016)،ص69_84.

(2)_محفوظ رسول، **أمن الطاقة في العلاقات الروسية_الأوروبية**،(مركز الكتاب الأكاديمي، ط1،2018)، ص ص33_34

أشخاص لديهم وظائف ثانية لايستطيعون أن يعيشوا حياة كريمة، ومن الممكن إدراج مجموعة من الحاجات الأساسية التي إذا كان الإنسان لا يضمن تحقيقها لنفسه ولأسرته فهذا يعني أنه يعاني من تهديد خطير لأمنه الإقتصادي أكثر جدية وخطرا في الدول النامية، فإن الدول المتطورة كذلك تشكو البطالة التي تشكل عاملا مهما في التوتر السياسي والعنف.[1]

إن تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب تأمين دخل ثابت للفرد عبر عمله المنتج والمدفوع الأجر ، أو عبر شبكة مالية آمنة، ولايتحقق الأمن الاقتصادي إلا بالتنمية الاقتصادية، ولاتشكو من مشاكل الأمن الاقتصادي الدول النامية، بل المتقدمة كذلك.

المبحث الثالث: النقاشات النظرية بشأن إرتباطات الاقتصاد بالعلاقات الدولية

إختلفت وجهات نظر النظريات الاقتصادية حول العلاقات الدولية، فكان من يرى أن القوة العسكرية لم تحقق النتائج التي تخدم مصالح الدول الكبرى، لذا يجب الاهتمام بالعامل الاقتصادي كمحور رئيسي في تفسير العلاقات الدولية وربط الاقتصاد بالعلاقات الدولية.

المطلب الأول: الطرح الواقعي حول دور الاقتصاد في العلاقات الدولية

بالرغم من تزمت الواقعيين في موضوع القوة واعتبارها قضية أساسية في نظريتهم، فإن ذلك لم يمنعهم من الاستجابة للمتغيرات المعرفية والبراديغمات الفكرية لعلم العلاقات الدولية، ومستجدات الواقع الدولي، ولعل أبرزها عدم دخول القطعيين الرئيسيين بحرب ساخنة مباشرة بينهما، مما جعلهم يقرون بإمكانية ضبط حالة الحرب والسيطرة عليها من قبل الدول العظمى.

_ إن سياسة الانفراج التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الصين والاتحاد السوفياتي.[2]

مطلع ثمانينات القرن العشرين؛ أدت إلى بروز الأفكار النظرية البنيوية الواقعية التي اعتمدت على نظرية النظم بمفاهيمها المتعددة القائمة على فكرة التفاعل بين العناصر، مما دفع لتسميتها بالواقعية البنيوية.

_انتقدت الواقعية الجديدة سابقتها التقليدية بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة_العنصر الأساس في تقديرها في السياسة الدولية، وأخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه بنية أو كيانه المتميز ، وبالغت في تفسيرها للمصلحة ومفهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية ، ومن أبرز ممثلي الواقعية الجديدة، يمكن ذكر "روبرت جلين، كينيث وولتز، ستيفن كريزيز، وروبرت تاكر، وجورج مودلسكي"، حيث كان هدف رواد هذه

(1)_فارس محمد العمارات، **الأمن الإنساني في ظل العولمة**، مرجع سابق ، ص ص 57_58.
(2)-محمد عقيل وصفي، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة** ، مجلة دراسات العلوم الانسانيةوالاجتماعية، العدد 1، (2015)، ص ص 99_118.

المدرسة هو محاولة إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي والتحليل البديهي إلى مستوى من التحليل، أكثر عملية للوصول بها إلى نظرية علمية.(1)

حيث أن رواد هذه النظرية تخطو سابقيهم من الواقعيين التقليديين التجريبية المتنافرة الأجزاء أو مايعرف atomistic empiricism، من خلال جهودهم بإيجاد نظرية علمية موضوعية للسياسة الخارجية ، على عكس المدرسة التقليدية القائمة على البديهية، وهناك سمات معينة للواقعية الجديدة يمكن إيجازها في مايلي: تأكيدها على معنى الصراع السياسي الدولي للسيطرة ومن خلال العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد ذهبت الواقعية الجديدة إلى القول بأن كل من المدرسة الليبرالية والمدرسة الراديكالية في الاقتصاد أخفقت في إدراك وفهم هذه العلاقات الاقتصادية عندما تناولتها بمعزل عن العلاقات بين الدول، وقدمت الواقعية الجديدة نظريات لتفسير وشرح العلاقات البنيوية والارتباط السببي بين الوسائل والأهداف التي تؤدي على نشوء السيطرة، وبالتالي تحديد مؤشرات أو معايير للتنبؤ بالنشوء والاضمحلال، وتتميز الواقعية الجديدة بمفهوم الدولتية statesm.(2)

وتعتبر هذه الواقعية الجديدة من المقاربات التي تعتمد على نموذج الرجل الاقتصادي homo economicus في تحديد أهداف الدولة العقلانية، فهي تتصور وتفهم الفواعل كفواعل ناتجة حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد ،تتابع الفواعل بوعي وإدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف،من بين الخيارات السلوكية فهم يختارون واحد هو الأمثل يفضلونه بالنظر إلى النتائج والعقبات التي يواجهونها.(3)

يمكن القول أن هناك تراجعا في إدراك أهمية الحرب في العلاقات الدولية، وانطلاقا من ذلك الافتراض بأن الأبعاد العسكرية لم تعد هي فقط التعبير الأساسي عن القوة ، ولكن برزت أيضا أهمية القوة الاقتصادية التي فرضت الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية للسياسات الدولية المعاصرة، وسياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، وبعدأن أضحت الحرب لأسباب عديدة لاتمثل الخيار الأساسي أمام صناع القرار، حتى في أكثر الدول قوة برزت الاتجاهات التي لاتركز على تحليل الاهتمامات الأمنية العسكرية فقط، والتي سبق وسيطرت على السياسات الدولية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين في ظل مناخ الحرب الباردة، ولكن التي تهتم بموضوعات وقضايا جديدة تفجرت على نحو يمثل تحديا للمجتمع الدولي المعاصر مثل: الانفجار السكاني، الغذاء العالمي، الموارد الطبيعية، التجارة الدولية، النقد، المعونات، التلوث، استغلال البحار والفضاء الخارجي، أضحى فهم جميع هذه

(1)- ميثاق مناحي دشر، **" النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة** (قراءة في الفكر السياسي الأمريكيالمعاصر)"، مجلة أهل البيت، العدد 20، ص ص 386_433.
(2)- أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**،(عمان: الأردن، دار الزهران للنشر والتوزيع ،ط 1، 2011)، ص ص 104_105.
(3)- منعم خميس مخلف، **" الواقعية الجديدة والعلاقات الدولية : الافتراضات والتصنيفات والأسس-رؤية تحليلية "** ، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد 59، ص ص، 213_236.

القضايا وماتثيره من مشاكل ضرورية لفهم العلاقات الدولية المعاصرة، ومايمر به النظام الدولي من تطورات أو تحولات في هيكل علاقات القوى الدولية، تحت تأثير الحقائق والمتغيرات الاقتصادية الجديدة، ولم يكن المنظور الواقعي التقليدي يوفر الإطار المناسب لتحقيق هذا الفهم، فهو وإن عرف بأهمية هذه المشاكل، إلا أنه كان يركز على كيفية الحفاظ على السلام في مواجهة الصراعات بين الدول حول القوة والأمن أساسا، أي أن الحفاظ على السلام والتوازن كان القيمة العليا فوق كل القيم الأخرى، حتى ولو كانت تدور حول الحاجة لحل المشاكل الدولية الأخرى الملحة في مجالات التجارة الدولية، التنمية الاقتصادية، حماية حقوق الإنسان وغيرها، والتي أضحى يتوقف عليها أيضا سلام واستقرار العالم على ضوء ملاحظة العلاقة بين إدراك مدى فعالية القوة العسكرية وبين التطور في طبيعة القوة، وبين بروز أهمية قضايا وموضوعات اقتصادية دولية ملحة ، يمكن القول أن أحد الخصائص الأساسية المميزة للنظام الدولي المعاصر كما تدركها الرؤية الجديدة هي التعقيد والتجديد في نفس الوقت ، واللذان أفصحا عن نفسهما في تطور واتساع نطاق الموضوعات التي تمثل محتوى العلاقات الدولية المعاصرة، ولكن هذا الارتفاع في أهمية وحساسية الموضوعات الاقتصادية الدولية لايعني أن الموضوعات العسكرية_السياسية قد تلاشت من نطاق اهتمام الرؤية الجديدة وخاصة في شقها التدريجي المعتدل، وكما لايعني أن هذه الموضوعات الجديدة التي احتلت الاهتمام لم تكن مثارة من ذي قبل عددية ، فمن ناحية مازالت الموضوعات التي تمثل جوهر سياسات القوى التقليدية باقية ، وتمثل جزءا من محتوى السياسات الدولية المعاصرة ، ولكنها لم تعد تمثل المحتوى الغالب أو السائد في اهتمام بعض الدوائر الحركية والأكاديمية على حد سواء ، ومع ذلك ستظل موضوعا للدراسة والمتفاعلات طالما تتصارع الدول في سعيها لتحقيق الأهداف السياسية التقليدية التي تتعلق بكيفية التعامل مع القدرات العسكرية والسياسية للدول الأخرى.

أصبح إدراك وتقييم علاقات المشاركة والتعاون أو علاقات العداء يتم على أسس اقتصادية وليس سياسية أو عسكرية فقط كما يتصور المنظور الواقعي التقليدي، ولهذا تنطلق الرؤية الجديدة من أن سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية واقتصاديات العلاقات السياسية يمثلان محورا أساسيا في محتوى السياسات الدولية في السبعينيات، أي أن دراسة الموضوعات التي تبرز في نطاق التعاون أو التصارع بين الفاعلين الدوليين_ على مختلف المستويات في السعي نحو تحقيق أهداف الرخاء والثروة،وتتلخص الأسباب التي دفعت إلى بروز ذلك الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية للسياسات الدولية وسياسات العلاقات الاقتصادية الدولية فيمايلي:

أ_ تطور الظروف الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية والتي سادت عقب الحرب العالمية الثانية، والتي أبرزت وحتى نهاية الستينيات أولوية وتفوق الاهتمامات السياسية العسكرية ، بل والتي أدت إلى تدعيم الانفصال بين السياسات الدولية

والاقتصاديات الدولية فخلال وبعد الحرب العالمية الثانية تمكنت الحكومات الغربية من الاتفاق وتدعيم مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤسسات لإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وقد اجتمعت في هذه الفترة ثلاثة ظروف سياسية شكلت الأسس السياسية لفعالية هذا النظام الاقتصادي العالمي وهي:

1_ تركيز القوة في عدد صغير من الدول الغربية مكنتها من السيطرة على هذا النظام في وقت كانت الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي تتفاعل في نطاق نظام اقتصادي دولي منفصل، ومن ثم لم تكن تفرض تحديا على الدول الغربية في انفرادها بإدارة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي.

2_ وجود مصالح مهمة مشتركة بين الدول الغربية محورها الاعتقاد في حيوية إرساء أسس التجارة الدولية الحرة من ناحية، وفي حيوية مبدأ التعاون الاقتصادي من ناحية أخرة.

3_ وجود قوة مساندة قادرة وراغبة في القيام بدور قيادي وهي الولايات المتحدة ، فإذا كانت ركائز قوتها الاقتصادية والعسكرية قد ساعدتها على القيام بهذا الدور فإنها كانت أيضا راغبة في القيام به بعد أن قررت عدم الرجوع إلى عزلتها كما حدث عقب الحرب العالمية الأولى تحت ضغط مناخ الحرب الباردة من ناحية ، وعلى ضوء اعتقادها بأن خبرة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فترة مابين الحربين، وكانت نتاج هذه العزلة إلى حد كبير كما كان حلفاؤها الأوروبيون، وكذلك اليابان تحت ضغط انهيارهم الاقتصادي.[1]

معظم التحليلات والاتجاهات المعاصرة تهتم بالاعتماد المتبادل، حيث أطلق "كيوهان" "وجوزيف ناي" تحديا حقيقيا لأطروحات الواقعية الأساسية ، وبذلا جهدهما من أجل إقامة الاعتماد المتبادل ، استنادا إلى عدة معطيات تجريبية للبرهنة على أن استخدام النموذج الواقعي في عالم الاعتماد المتبادل غير كاف لفهم ديناميكيات العلاقات الدولية.

لاسيما مايتعلق بالنقد والتجارة البحرية أو العلاقات بين البلدان، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا. لكن اختيار الشركاء المنتخبين يشكل نقطة ضعف في براهانهما، لأن خصوصية العلاقة بين الولايات المتحدة وكندا من جهة، وأمريكا وأستراليا من جهة أخرى، لاتعبر كثيرا عن واقع الاعتماد العالمي المتبادل، قام هذان الباحثان السياسيان بوضع نماذج نظرية تعزز حجتهما، أي نموذج الواقعية، ونموذج الاعتماد المركب يعرض النموذج الأول العلاقات الدولية بوصفها نضالا من أجل السلطة، وفي النموذج

(1)- نادية محمد مصطفى، **" نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"** ، مجلة السياسة الدولية، ا"لدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام"، العدد82، (أكتوبر1985)، ص ص54_82.

الثاني يتسم الاعتماد المتبادل المركب من دون أن يكون محددا بشكل حقيقي، بوجود فاعلين آخرين غير الدول وغياب تراتبية واضحة للأهداف وعدم جدوى القوة.[1]

من خلال منظار الاعتماد المتبادل الدولي فإن النظام الدولي الراهن يتسلم بظاهرة الاعتماد المتبادل المكثف ، أي تتحصل العملية السياسية الرئيسية في النظام الدولي في درجة وقواعد وأنماط الاعتماد المتبادل بين أعضائه، أي أن العمليات السياسية والاقتصادية التي تجري في جزء من النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى، وقد يعكس الاعتماد المتبادل مجرد حقيقة مادية ، وذلك حين ينظر إليه كمجرد ظاهرة تعكس طبيعة أوسمة النظام الدولي، كذلك يمكن النظر إليه على أنه ديناميكية ينبع منها روابط عديدة بين الدول ، ومن ثم ينتج عنها تلك الدرجة من الحساسية والتأثير بالأحداث والقوى الخارجية، وكذلك يمكن اعتباره عاملا محددا لتطور النظام الدولي، حيث تنصب وتتبلور الأبعاد الجديدة في رؤية خصائص وسمات النظام الدولي المعاصر حول مفهوم الاعتماد المتبادل، وماله من مدلولاتبالنسبة لطبيعة السياسات الدولية المعاصرة، وبالنسبة لكيفية دراسته، بالاستعانة بأساليب التحليل عبر التقليدية، ومن ثم فإذا كانت أحد ركائز الرؤية الجديدة هو الاعتماد المتبادل، فهو يعد بالتالي أحد أبعاد الجدال بينها وبين التحليلات الواقعية التي ترفض الاعتراف بتزايد الاعتماد المتبادل في النظام المعاصر بالمقارنة بالنظم السابقة.[2]

رأى والتز أن توازي القوى نتيجة حتمية ناجمة عن بنية النظام الفوضوي، وأنه يعمل على مواجهة الهيمنة، وضمان تحقيق أمن الدول وقد شبه والتز النظام الدولي بالسوق، ورأى أن اليد الخفية التي تعمل على استقرار السوق في الاقتصاد، يقابلها توازن القوى الذي يعمل على استقرار النظام الدولي ، فالتصرف العدواني من قبل القوى العظمى، يدفع المتضررين لفرض التوازن، ومنع القوة العظمى من تعظيم قوتها، لذلك عارض والتز حيازة القوى العظمى لقوة تفوق حاجتها، حيث رأى أن الإفراط في القوة يشكل دافعا للتحالف ضدها من قبل الآخرين، ما يعني أن عدم سعيها لاكتساب المزيد من القوى هو الأفضل لها.[3]

المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي للتنمية في العلاقات الدولية.

الماركسية ونظرية التبعية:

وضع هذه النظرية كارل ماركس وركز فيها على عنصر العمل البشري بمفهومه الواسع، حيث احتل هذا العنصر مكان الصدارة في الفكر الماركسي ، وقد انعكست أهمية النظرية الماركسية للإنسان في الأهمية الكبرى ،وتقوم النظرية الماركسية على تفسير مختلف

(1)- جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولتية "ألجزء الثاني"** ، تر: قاسم المقداد (سورية، دار نينوى للنشر، ط1، 2015)، ص92

(2)- نادية محمد مصطفى، مرجع سابق، ص ص54-82.

(3)-عبد العزيز الخليلي، **النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبي**، رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، كلية الدراسات العليا،2018، ص33.

ظواهر الحياة مثل التفسير المادي للتاريخ، والصراع الطبقي، وفائض القيمة، وتراكم رؤوس الأموال العينية، فهذه العناصر وفق النظرية الماركسية هي التي تخلق النمو في المجتمع.[1]

تعد الماركسية التقليدية من أهم المدارس في العلاقات المفسرة لبعض الظواهر الدولية كالإمبريالية imperialism والصراع الدولي من الزاوية الاقتصادية، ومن بين زعمائها نجد كارل ماركس، وفريديريك انجلز، وجون هو سيون...إلخ.

اختلفت النظرية المادية التاريخية للعلاقات الدولية مع المفاهيم الكلاسيكية ، شأنها في ذلك كما في جميع العلوم الاجتماعية التي تعالجها، حيث أدخلت هذه النظرية مفاهيم وتفسيرات جديدة للماضي والحاضر والمستقبل، وقد تجاوزت آثار النظرية الماركسية الحقل النظري أي الميدان التطبيقي، حيث اعترف عدد كبير من الأنظمة السياسية باعتمادهم على هذه النظرية، وقد أدى هذا الربط بين النظرية والتطبيق؛ إلى إفساحالمجال أمام تفسيرات متجددة ومختلفة.[2]

الفرع الأول:المنظور الماركسي التقليدي للتنمية الاقتصادية:

يؤثر فكر ماركس في مئات الملايين من الناس في روسيا والصين والدولة الشيوعية الأخرى لهذا فإن دراسة آراء ماركس لها أهمية إذ أردنا أن نفهم ما يحدث في جزء هام من العالم وسوف لا تستعرض نظرية ماركس في مجموعها، وتجدر الإشارة إلى أن ماركس بالرغم من توقعه إنهيار النظام الرأسمالي إلا أنه لم يسئ تقدير قدرة هذا النظام على النمو، فماركس متفائل بقدرة النظام على النمو بالمقارنة بمالتس وميل، فتوقع الإنهيار الرأس مالي على أساس عوامل اجتماعية وليست بسبب الركود.

يتفق ماركس مع المدرسة الكلاسيكية في أن الإنتاج يعتمد على حجم القوى العاملة، وعرض الموارد الطبيعية (الأرض)، ومقدار رأس المال، والنسبة التي تمزج بها هذه العوامل مع بعضها البعض، ومستوى التقدم الفني، وقد ركز ماركس بأهمية أكبر على التقدم الفني، كمحرك للنمو في ظل الرأسمالية، كما أكد أهمية المنظمتين وأبرز بوضوح أكثر ممن سبقوه من الكتاب_ العلاقة المزدوجة بين التقدم الفني والاستثمار، فنذكر أنه يلزم الاستثمار المربح، ونقطة الاختلاف الثانية هي أن ماركس أدخل في هيكلة تحليل العمالة، كذلك أبرز ماركس العلاقة بين التنمية في أوروبا والتنمية في الخارج، فإعتبر إنجلترا أو فرنسا ومستعمراتها قسمين رئيسيين في إقتصاد واحد يدار لمصالح المستعمرين.[3]

(1)- رافدة الحريري، **اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة**، (عمان: الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1،2013)، ص 72.
(2)- عبد الناصر جندلي ، **التنظيرفي العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية الكويتية** ، (الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2007)، ص 191.
(3)- بنيامين هيجنز، **التنمية الاقتصادية: المبادئ- المشاكل- السياسات**، (مصر: الجيزة، وكالة الصحافة العربية، ط2، 2020)، ص ص 39،40.

جادل لينين بأن التناقض المتأصل في قلب الرأسمالية المسيطر يبذر بذور ثماره بنفسه عند قيامه بنشر التكنولوجيا والصناعة ، فهو يشجع المنافسين الأجانب ذوي الأجور الأكثر انخفاضا الذين يتفوقون عندئذ على الاقتصادات الرأسمالية الأكثر تقييما في الأسواق العالمية، ثم أن اشتداد المنافسة الاقتصادية بين القوى الرأسمالية الأقلية والصاعدة يؤدي إلى صراعات اقتصادية ومنافسات استعمارية، واعتقد لينين أن هذا سيكون مصير الاقتصاد العالمي الليبرالي المتمركز حول بريطانيا في القرن التاسع عشر، وحاول ماركس أواخر القرن العشرين إثبات أنه عندما يتعرض مصير الاقتصاد الأمريكي إلى ضغوط متزايدة من منافسين أجانب مساعدين، فإن هناك مصيرا مماثلا ينتظر الاقتصاد العالمي الليبرالي المتمركز حول الولايات المتحدة.

_ تعتقد الماركسية الأصولية المألوفة من ماركس بأن الرأسمالية تطور العالم، ولكنها لاتفعل ذلك بصورة متساوية أو مستمرة، أو بدون حدود، غير أن الماركسيين التقليديين يختلفون مع الليبراليين، حول الأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية أو السياسية في تطور الاقتصاد.[1]

الفرع الثاني: نظرية التبعية ومجال التنمية الاقتصادية.

ظهرت نظرية التبعية the dependency theory كمدرسة فكرية جديدة لها مدخل جديد في دراسة التنمية والتخلف ، حيث قدمت أساسا جديدا لتفسير ظاهرة التخلف في الدول النامية، وتم تقديمها بواسطة علماء وباحثين من الدول الاشتراكية والدول النامية، وذلك عكس نظرية التحديث والتي قدمها علماء وباحثون من الغرب بالولايات المتحدة الأمريكية.

ترى نظرية التبعية بأن استمرار اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة يؤدي إلى إستمرار نمط التبعية، كذلك فإن حرص الدول المتقدمة على اختراق تحت أي مسببات الدول النامية وإفشالها يساهم في إستمرار نمط التبعية لصالح الدول المتقدمة ، إن نظرية التبعية ترفض مفاهيم نظرية التحديث، وتفسر تخلف الدول النامية بالتأثير السلبي للرأسمالية الغربية الدولية على الأوضاع الاقتصادية للدول النامية، وترى نظرية التبعية أن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول الأقل نموا والدول الأكثر نموا تؤثر بالسلب على مسيرة التنمية في الدول الأقل نموا، وفي ضوء عدم وجود بدائل للخلاص من هذه العلاقات غير المتكافئة؛ فإن ثورة الشعب على هذا الظلم هي الطريق الوحيد المطروح لمواجهة هذا التخلف، كما أن التبعية ليست فقط عملية إقتصادية لكنها أيضا إجتماعية، وثقافية، وتعليمية، وسياسية...إلخ [2]

(1)- روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** ، تر: (دبي: الامارات، مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2004)، ص ص 337_338.

(2)- مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها** ، (مصر: القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2017)، ص73_74.

التيارات الفكرية لنظرية التبعية: تنطوي مدرسة التبعية على اتجاهات متعددة نذكر منها:

01– تيار التخلف: يمثل هذا الاتجاه "أندري غوندر فرانك"andre Gunder frankالذي توصل من استنتاجاته، انطلاقا من تحليل التاريخ الاقتصادي لبلدان العالم الثالث، حيث يركز على فكرة تنمية التخلف في النظام العالمي، وقد توصل إلى وجود علاقة سببية بين بلدان المركز وبلدان المحيط؛ أي أن العلاقة بين الطرفين تتضمن تباين البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المحيط مما يزيدمن ارتباطها ببنيات دول المركز، وبالتالي كلما تتطور العلاقة بين المركز والتوابع؛ بقدر ماتزداد وتيرة التخلف.(1)

02_ تيار الإمبريالية: في الدراسات المعاصرة للإمبريالية نجد أن أصحاب هذا التيار إعتبرو أن القرن العشرين يتميز بالهيمنة التدريجية لشمال أمريكا مكان الإمبراطورية الأوروبية الاستعمارية، ويرون أن أفضل وسيلة لهذه الدول من أجل تحقيق التنمية هي في الخروج من هذا النظام ، كما يعتبر أن السبب الرئيسي لاستمرار الإمبريالية هو في سياسة الدول الصناعية من أجل ضمان حصولها على المواد الأولية من العالم الثالث.(2)

04_تيار النظام العالمي: يعد إيمانويل والرشتاين أحد المفكرين الذين اهتموا بالتنمية المتفاوتة في العالم ، وتأثر الاقتصاد العالمي حيث طمع إلى صياغة نظرية النظام العالمي، حيث يرى أن لأي نظام صفتين تحددانه:أ_ إن العناصر المكونة له كلها مترابطة وهي توجد في إطار علاقة ديناميكية نشطة فيما بينها؛ب_ إن الحياة داخل نظام ما ذاتية الاحتواء تقريبا ، هذا المعنى إذا تم عزل النظام عن المؤثرات الخارجية، فإن نتائج التفاعلات داخله تكون متطابقة تماما.(3)

نشأت النظرية التبعية في منتصف الستينيات خلال القرن العشرين بشكل جزئي ، كاستجابة للفشل الظاهر للتحليل الهيكلي ووصفاته، ويجادل منظرو التبعية بأن إستراتيجيةتصنع إحلال الواردات التي جاء بها الهيكليون قد فشلت في إنتاج نمو إقتصادي مستدام في البلدان الأقل نموا، لأن الظروف التقليدية والاجتماعية، والاقتصادية في أقل البلدان نموا بقيت متماسكة كما هي ، بل أن إستراتيجية الاقطاعية المحلية والرأسمالية الدولية وكانت النتيجة مزيدا من سوء توزيع الدخل، وطلبا محليا أضعف من أن يديم دعم التصنيع المتواصل، وإعتمادا متزايدا بشكل مطرد على الشركات متعددة الجنسيات التابعة للاقتصادات المتقدمة، التي استفادت من سياسة إحلال الواردات، ونتيجة للظلم فقدت البلدان الأقل نموا سيطرتها على اقتصاداتها المحلية، وزاد اعتمادها أكثر فأكثر على

(1)- نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 2007) ص 81.
(2)- اسماعيل شعبان، مقدمة في اقتصاد التنمية، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، د، ت، ن)، ص 35.
(3)- جون بليس وستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،ط 1، 2004)، ص 276.

الراسمالية الدولية، ولذا فإن الحل يجب أن يكون ثورة اشتراكية وقومية، يكون من شأنها أن تشجع قيام مجتمع أكثر مساواة وأمة مستقلة بذاتها.[1]

وتشمل المكونات الكبرى في نظرية التبغية تحاليل لكل من:

_ طبيعة النظام الرأسمالي العالمي قواه المحركة.

_ العلاقة أو الرابطة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان الأقل نمو حول نقاط محددة ، فإن جميع منظري التبعية يعتقدون أن مكونات النظرية هذه تفسر تخلف أقل البلدان نموا ، وتشير إلى طرق الحل إن أحد المكونات المركزية لنظرية التبعية هو النقد الماركسي المعمق للرأسمالية الذي طرحه لينين وآخرون، وتؤكد هذه النظرية أن قوانين حركة الرأسمالية والتناقضات الموجودة في الاقتصاد الرأسمالي ترغم الرأسمالية على التوسع إلى داخل المحيط الأقل نموا للاقتصاد العالمي.[2]

المطلب الثالث: مأسسة الفعل الاقتصادي في العلاقات الدولية الطروحات الليبرالية

إن للمؤسسات الإقتصادية الدور الكبير في تطوير العلاقات الاقتصادية والدولية، لما تقوم به من المساهمة في رفع مردودية الإنتاج وتحسين نوعيته.

الفرع الأول: مدخل عام للفكر الليبرالي.

منذ مطلع السبعينيات شهد الاقتصاد العالمي تحولات ذات أثر عميق ، إذ برز ركود اقتصادي وانكفاء في تقدم التطور التقني في منظومة الاقتصاد الاشتراكي، كما برز إلى جانب هذه الأفكار العديد من المفكرين الاقتصاديين الذين كان أبرزهم ميلتون فريدمان، والذي كان ناطقا باسم "مدرسة شيكاغو"، الاقتصادية وهو أبرز منظرو الفكر الليبرالي الجديد، كما لعبت المؤسسات الدولية دور المشروع والمنفذ لسياسات الليبرالية الجديدة، عبر الاشتراطات التي كانت تقدمها للبلدان الضعيفة في سبيل تحقيق تعديلات هيكلية في اقتصادياتها الوطنية بما سنسجم مع السياسات العولمية الجديدة مقابل إعادة جدولة ديونها أو منحها قروض جديدة للخروج من أزماتها الاقتصادية[3]

(1)- روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص349.
(2)- نفس المرجع، ص350.
(3) - سليم عبد الرحمن شلالده، **الليبرالية الجديدة في العالم العربي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الدراسات الدولية،كلية الدراسات العليا، جامعة بيزيرت، فلسطين، 2008، ص ص 25-27.

إن الأفكار الجديدة والتي عملت على انبعاث الفكر الكلاسيكي بحلته الجديدة هي أفكار متشعبة كونها صادرة عن مدارس متعددة، إلا أن وحدة الهدف تمثل الطابع المميز لهذه الأفكار، وهو الحفاظ على مكانة الحرية الفردية وتنظيم الحريات، وإن أهم الإسهامات التي ظهرت بشكل عام في هذا المجال تمثلت بالمدرسة النقودية لميلتون فريدمان وأتباعه، وأنصار المدرسة المؤسسية الجديدة والنقوديين الجدد، وعلى رأسهم الاقتصادي النمساوي، فريديريك فون هايك فضلا عن مدرسة اقتصاديات جانب العرض ومدرسة التوقعات العقلانية.[1]

يعرف الاقتصادي دوغلاس نورث المؤسسية بأنها مجموعة القواعد والاجراءات الرسمية الواجب الالتزام بها، فضلا عن القواعد الرسمية المتمثلة بقواعد السلوك والقيم التي يلتزم بها الأفراد، وكلا النوعين من القواعد ينظم التفاعلات الإنسانية جميعها ، وذلك بهدف تعظيم ثروة أو منفعة للجهات المهتمة، ويعد بناء المؤسسات ركنا أساسيا في تحديد مراحل إقتصاد السوق وتنظيمها، ويمكن القول بأن المدرسة المؤسسية نجد جذورها في ألمانيا مع المدرسة التاريخية، ثم إزدهرت فيما بعد بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

عادة ما يستخدم مصطلح الليبرالية الجديدة ما الدلالة على الليبرالية المؤسساتية الجديدة.[3]

فالليبرالية المؤسسية الجديدة فرع من فروع المدرسة الليبرالية في دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية بالأساس.

التي تهتم بدراسة التغيير الذي يحدثه الاقتصاد على ظواهر العلاقات الدولية وطبيعة السلوكيات الدولية من جانب، ومن جانب آخر معرفة تأثير القيم والمعايير والترتيبات المؤسسية الجماعية على سلوك الفاعلين الدوليين الدول.

– القومية، المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية، المجتمع المدني العالمي، جماعات الهوية والشخصيات الدولية العامة...الخ.

أما الليبرالية المؤسسية الجديدة، فإن جانب ما سبق فإنهاتعتقد بوجود دور حيوي وفعال تمارسه المؤسسات الدولية "الحكومية والغير حكومية" في التأثير على سلوك الوحدات والفاعلين الدوليين.

مصدر هذا التأثير هي المعايير والالتزامات والقيود التي نفرضها مواثيق وتعهدات الدول الأعضاء في هذه المنظمات وبذلك فإن الدول تتنازل طواعيه عن جزء من سلطاتها وسيادتها القومية من أجل تحقيق منفعة عامة public Goods مشتركة بينها

(1)- عبد الوهاب محمد جواد الموسوعي، **الليبرالية والأزمات: دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة**، (عمان، دار اليازوري العلمية، ط1، 2016)، ص 80.
(2)- عبد الوهاب محمد جواد الموسوعي، مرجع سابق،ص82.
(3)- christian gesier, aooaroche eristique sur les conflits ethniques et les refugie obtenu en par ecurant : www .pauibalkans.orge/contribution/gerbier-parant-basnie.pdf.

وبين باقي الدول الأعضاء معها في هذه المؤسسات الدولية، فالدول طبقا لاطروحات الليبراليون المؤسسيون الجدد تهتم وتسعى نحو تحقيق مكاسب نسبية، بدلا من التركيز على تحقبق مكاسب كلية، كما تذهب الأطروحات الليبرالية الكلاسيكية والواقعية " الكلاسيكية والجديدة". [1]

تتعلق الموضوعات المتكررة لليبرالية الدولية طبيعة الفاعلين ومصالحهم، وتفاعلاتهم في كنف المنظمات الدولية التي تتعاظم مكانتها إلى حد احتكار التعاون بين الدول التي اتبعت النهج التعددي multilaterlisme.

أدى المفهوم الليبرالي للتقدم من ناحية حرية الإنسان، ما أولاه من أهمية للديمقراطية الليبرالية، والتجارة الحرة لليبراليين إلى اعتبار الأفراد بمنزلة أول الفاعلين الدوليين ، وقد أوجز روبيرت كيوهان فكرته حول هذه النقطة بقوله: إن الليبرالية مقاربة للواقع الاجتماعي الذي يبدأ بالأفرادلا شك في أن الجميع يتفق على أن الدول هي الفاعلون الجماعيون الأهم في العالم الحالي، لكن ينظر إليهم بوصفهم فاعلين متعددين تتحد مصالحهم وسياساتهم بعد التفاوض بين المجموعات، ويعد الانتخابات وانطلاقا من هنا فإن المؤسسية الليبرالية تعد الدولة الفاعل الأساسي والعقلاني الذي يدفع بفائدته إلى حدها الأقصى.

يرى الليبراليون أن هذه المصالح متعددة ومتغيرة، لأن قيم الأفراد وعلاقات السلطة بين الجماعات تتطور عبر الزمن، ومصالح الدول، ومثلها مصالح الأفراد تتحدد بمجموعة كبيرة متنوعة من الظروف المحلية والدولية، فعلى الصعيد الداخلي، لابد من التآلف مع طبيعة المنظومة السياسية والاقتصادية والتفاعلات الاجتماعية والقيم الشخصي، أما على الصعيد الدولي فعلى الدول التي تحدد قدرراتها التكنولوجية الخيارات المحتملة، أن تأخذ كل أنواعالاعتمادات المتبادلة بالحسبان، نحو النماذج والتدفقات العابرة للوطنيةوالمؤسسات الدولية، وبهذا فالدولة بوصفها فاعلا جماعيا مهيمنا،تدخل في مجتمعها مثلما تدخل في المنظومة الدولية، وبطبيعة الحال فإن مصالحها تتأثر بالمستويين معا وفي هذه البيئة المركبة، التي لاتزال تحت تأثير الفوضوتوزيع القوة، ومن دون سلطة دولية،فقد جهد المؤسسيون العالميون في البرهنة على سبب اختيار الدول العقلانية مع ذلك للتعاون، وكيفيته. السبب الرئيس كما يرى آكسيلرود axelrod وكيوهان keohane هو أن المؤسسات التي تفاوض الدول في كنفها تتيح لها إمكانية زيادة مكاسبها، والحفاظ على مصالحها الرئيسية، وتفتح أمامها آفاقا جديدة للتطور وتحقيق السلام.[2]

---

(1)-أحمد محمد أبو زيد، **الإخوة الأعداء:العلاقات اليمنية الخليجية(1990-2010)**، (دار العربي للنشر والتوزيع،ط 1، 2018)،ص33.

(2)- جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية** ،(سورية: دمشق،دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع،ط 1، 2015)،ص ص95-96.

وقد تم تطوير النظرية الليبرالية الجديدة (الليبرالية المؤسساتية) في إطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تشمل أبضا على تيارين في حقل العلاقات الدولية، يشتركان في الدور المركزي للمؤسسات الدولية وهذين التيارين هما: النظرية النقدية، والأمن الجماعي. وقد تم تطوير النظرية المؤسساتية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين من طرف منظري البرادايم التعددي أمثال "روبرت كوهين"، و"جوزيف ناي."وترتكز النظرية الليبرالية على مجموعة من المرتكزات نذكر منها:

_ التعاون ممكن بين الدول حتى في حالة الفوضى وانعدام القانون ، كما أن من شأن الأنظمة والمؤسسات لجم وتخفيف تبعاتهذه الفوضى تعني غياب السلطة الرادعة التي بإمكانها تعزيز آلية تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية_الدول هي الفواعل الأساسية في حقل العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة، والدولة كيان أناني عقلاني مهمتها المصلحة الخاصة ،وتعمل على زيادة مكاسبها، وهذه الدول لاتأخذ بالحسبان منفعة الدول الأخرى، حيث تهتم بمصالحها هي، فإذا نتج من أي تعاون مكسب جاد لها شاركت فيه، ويعتقد الليبراليون الجدد أن هذا الطرح ينطبق على صعيد التعاطي الاقتصادي فقط، إذ أن ديناميكيات التعاون الآخر صعبة المنال في الشؤون الأمنية [1]ويعلن المؤسسون الليبراليون أن التعاون بين الدول سيكون على الأرجح ضعيفا ومحدودا.

خصوصا عندما تكون إجراءات فرض القواعد ضعيفة وتحقق الغش.

– المكاسب، ولكن في ظل بيئة يتزايد فيها التكامل الإقليمي والعالمي تستطيع الدول عادة اكتشاف.

— بتشجيع أو بدون تشجيع قوة مهيمنة.

— توافق في المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، يمكنه أن يتحول إلى اتفاق رسمي يحدد قواعد السلوك، وفي مناطقمثل تدهور البيئة أو تهديد الإرهاب، يغدو الطرح بشأن التعاون الرسمي بين الدول ملحا.

وبحسب مايرى روزيكرانس(1976)، يطرد مع نمو الاعتماد الاقتصادي المتبادل انحدارا موازيا في قيمة الغزو الإقليمي بالنسبة للدول، ففي العالم المعاصر، تفوق منافع التجارة والتعاون بين الدول بشكل هائل تلك الناجمة عن التنافس العسكري والسيطرة على الأراضي الجديدة باعتباره الوسيلة الرئيسية لزيادة ثروتها القومية، ولكن أخيرا صار جليا أن الأراضي الملحقة لا تساعد الدول بالضرورة على التنافس في النظام الدولي،حيث صارت الدولة التجارية هي المسيطرة، وليس الدولة العسكرية وفي سبعينيات القرن العشرين، بدأت النخبة في إدراك أن الثروة تحددها أنصبتها من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة في الأسواق العالمية، وكان

(1)- أمال محمد عبد الرحمن عوض، **النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية: دراسة مقارنة** ، مرجع سابق، ص88.

لهذا الفهم أثران بارزان، أولهما أن عصر الدولة المستقلة المكتفية ذاتيا قد انتهى، حيث صارت طبقات معقدة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل تضمن عدم إمكانية الدول أن تتصرف بشكل عدواني دون المخاطرة بعقوبات اقتصادية، يفرضها الأعضاء الآخرون في المجتمع الدولي، وذلك هو مصير القوى العظمى أيضا.

وصار مما ليس له معنى أن تهدد دولة ما شركائها التجاريين، الذين تعد أسواقهم واستثماراتهم الرأسمالية حيوية بالنسبة لنموها الاقتصادي.

ثانيهما صار الغزو الإقليمي في العصر النووي خطيرا ومكلفا بالنسبة للدول المارقة، وأصبح البديل لذلك، وهوالتنمية الاقتصادية من خلال التجارة والاستثمار الأجنبيين، إستراتيجية أكثر جاذبية ونفعا.[1]

الاقتصاد العالمي اليوم تتحكم فيه فواعل من غير الدولة، كالمنظمات غير الحكومية التي تعمل على تحقيق أغراض اقتصادية، والشركات متعددةالجنسيات التي أصبح اقتصادها شبيه بالشبكة العنكبوتيةالاقتصادية، إلى جانب الأشخاص الفاعلين ،كل هذا اجبر الدولة على التنازل عن بعض إداراتها وسلطاتها للفاعلين الجدد في ظل العولمة التي تهدف إلى إخضاع العالم بكل كياناته لآليات تدفعه إلى إخضاع العالم بكل كياناته لآليات تدفعه إلى الترابط والتفاعل اقتصاديا، سياسيا، وثقافيا باعتباره كيان واحد يرتبط بسوق واحد.

إن التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي هي نتيجة جهود جبارة من قبل دول، تزيد تطويرا اقتصادياتها وسعيها لتتماشى مع الواقع الاقتصادي ومستلزماته.

(1)- سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية، تر: محمد صفار** (مصر: القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط1، 2014)، ص 106_107.

الفصل الثّاني:البعد الاقتصادي في إدارة سلوك الدولة الخارجي

الفصل الثاني: البعد الاقتصادي في إدارة سلوك الدولةالخارجي

أصبحت العلاقات الاقتصادية المعاصرة تتجه لأن تقوم أكثر على التعاون، في ظل تزايد عدد الفواعل من غير الدولة، وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى، كما هو ملاحظ في أوروبا وآسيا، ويزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن، فقد تنحصر المنافسة داخل هذه التكتلات التي تؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تتحكم فيه الولايات المتحدة الأمريكية عبر شركاتها العابرة للقوميات، وقد تم الطرق في هذا الفصل لثلاث مباحث، ينصب المبحث الأول حول الفعاليات الاقتصادية في راهن العلاقات الدولية، أما المبحث الثاني فتمت الإشارة فيه إلى الدبلوماسية الاقتصادية كاطار لسلوك الدولة الخارجي ، وتضمن المبحث الثالث الاقتصاد وفرصة التنمية والاستقرار في العالم.

المبحث الأول: الفعاليات الاقتصادية في راهن العلاقات الدولية

تقوم العلاقات الدولية على التعاون الذي يؤدي إلى ظهور التكتلات الإقليمية والدولية، فيحدث التنافس بينها على الإنتاج والجودة ،فيؤدي إلى الصراع بين الدول المتقدمة التي تفرض عقوبات على الدول الضعيفة بسبب قلة رؤوس أموالها وعدم تحكمها في التكنولوجيا رغم وفرة موادها الأولية.

المطلب الأول: مسار التعاون الاقتصادي في العالم

إن مصطلح التعاون الاقتصادي مصطلح عام واسع، ربما يشمل أي نوع من أنواع العلاقات الاقتصادية الإيجابية بين الدول، وأوسع أشكاله هو تعاون الأسرة الدولية في تنظيم نواحي الحياة الاقتصادية التي تهمها جميعا أو تهم الأغلبية العظمى منها، وهذا التعاون يأخذ شكل الاتفاق على مبادئ وقواعد تنظم بعض نواحي العلاقات الاقتصادية بين الدول عندما لا يوجد اتفاق خاص لتنظيمها، أو يكون الأمر ذا أهمية لهذه الدول جميعا على نحو يفرض عليها في سبيل مصلحتها ومصلحة التعامل الاقتصادي العالمي أن تنظم هذه النواحي لكي تحقق الاستقرار في الاقتصاد و السياسة على حد سواء، ويمكن تقسيم مراحل التعاون الاقتصادي إلى مرحلتين : الأولى هي التي يشجع فيها حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج بين الدول الأعضاء [1] ،والثانية تتضمن إضافة إلى التجارة الحرة وانتقال عوامل الانتاج زيادة التعاون في ميادين السياسة المالية والنقدية ، ويندرج في نطاق هاتين المرحلتين اتفاقيات التعاون الثنائية أو المتعددة الأطراف التي يكون الهدف منها خفض العوائد التجارية بين بعضهم البعض

([1])-علي عفيفي وعلي غازي ، " **العلاقات الاقتصادية من التعاون إلى التكتل** " ، مجلة الفيصل ، العددان 469 - 470 (رجب_شعبان2015)، ص ص 2_96.

،وبينما تظل هذه العوائق قائمة على مستوى عال مع الدول الأخرى غير الأعضاء وكل ذلك يعد مرحلة أولى في مراحل التكتل الاقتصادي الذي يبدأ غالبا بهذا التعاون ويمر بمرحلة التكامل لينتهي بتكتل اقتصادي تذوب داخله عوائق التجارة البينية كافة المتبادلة بين الدول الأعضاء،[1]وقد مر التعاون الدولي بمراحل منها:

1_نشأة المنظمات الدولية:

ظهرت العديد من المؤسسات الدولية التي تهتم بالتعاون الاقتصادي الدولي والتي تدعو إلى تشجيعه عبر العديد من الوسائل والأدوات أهمها:

أولا: عصبة الأمم المتحدة:

ظهرت عصبة الأمم في مؤتمر السلام الذي أقيم في باريس، وقد تشكلت عن هذا المؤتمر لجنة مكونة من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا واليابان، وتعد من أكثر المنظمات شهرة، وقد نشأت بسبب حماس واهتمام الرئيس "ويلسون" wilsonفقد وضع 14 مبدأ للسلام كانت عصبة الأمم من بينهم ومن أهداف هذه العصبة: زيادة التعاون بين الدول وتطويره ويتجلى ذلك في الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى تطوير الدول النامية ، والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين[2]، هكذا أصبح التفاوض داخل المنظمات الدولية جزءا أساسيا من سيرورة أو من مسار بناء السلام ، واستقر كشكل طبيعي لحل النزاعات، فالحقوق والقانون أصبحا أساس المنظمات الدولية لكنها فشلت في حل الخلافات بسبب القوة والبأس والجبروت.[3]

ثانيا: منظمة الأمم المتحدة:

تواصلت طرق التعاون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بظهور هيئة الأمم المتحدة والتي كانت تضم 51 دولة سنة 1946، ثم أكثر من مئة دولة بعد تحرر الدول الإفريقية من الاستعمار في ستينيات القرن الماضي ، وفي سنة 2013 أصبحت تضم 193عضوا إلى اليوم[4]، ولقد اعتمد المجلس في دورته الثالثة والعشرين قرارا بشأن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان ،

([1])- نفس المرجع ،ص ص2_92.
([2])-**"تعريف عصبة الامم"**، اطلع عليه بتاريخ 6جويلية 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:https://mawdoo3.com
([3])-ديفان غيوم، عالم أوحد: تطور التعاون الدولي، تر: مروة نصير، (بيروت: لبنان، مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2016)، ص34.
([4])- نفس المرجع، ص.42.

وسلط القرار الضوء على أهمية تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان باعتباره شرطا أساسيا لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة[1] .

تطور التعاون الدولي لتنامي المنظمات الدولية التي لم تتجاوز الثلاثين في تعدادها في القرن العشرين، وباتت تزيد على250 اليوم منها 60منظمة اقليمية، ولقد شهدت الأمم المتحدة نموا مهما، فبخلاف الهيئات الرئيسية في منظمة الأمم من منظمة التجارة العالمية ،ومجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هناك 13 مؤسسة متخصصة.[2]

ثالثا: صندوق النقد الدولي :

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي سنة 1944م أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية" نيوهامبشير" الأمريكية عندما اتفق ممثلو 45 حكومة على اطار للتعاون الاقتصادي ، يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين، وفي ديسمبر من سنة 1945 م جاء صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع 29 دولة على اتفاقية تأسيسه ، ويهدف الصندوق للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ، كما يهدف إلى تشجيع التعاون في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهي ء سبل التشاور فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية ، فالمصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق.[3]

2-التكتلات الاقتصادية:

عرفت العلاقات الاقتصادية أواخر القرن العشرين تطورات عدة كان لها الأثر المهم على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولعل أبرز هذه التطورات توجه أنظار العالم صوب التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فأضحى التكتل والتكامل أهم صفات الفترة الراهنة ومن هذه النماذج:

أولا: الاتحاد الاوروبي: خرجت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية منهارة اقتصاديا ، حيث تعرض اقتصادها للدمار بسبب الحرب لكن استطاعت بناء اقتصادها معتمدة على المساعدات الدولية وإمكانياتها المحلية وتعاونت فيما بينها مشكلة ما يعرف بالاتحاد الأوروبي الذي يمارس عددا من النشاطات، ومن أبرز هذه النشاطات صفته كسوق موحد وبعملة واحدة حيث يتخذ الاتحاد

([1])-"تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان"، أطلع عليه بتاريخ 6 جويلية 2020، ، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Advisorycommittee/pages/internationalcooperation.aspx

([2])- ديفان غيوم، عالم أوحد: **تطور التعاون الدولي**، مرجع سابق، ص ص43_45.

([3])-محمد عبد الله شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، (عمان: الأردن، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1 ، 2015)، ص ص 87 _88.

الأوروبي من اليورو عملة واحدة ورسمية له ، كما ينتهج سياسات زراعية موحدة فيها بين دوله ،بالإضافة إلى سياسة صيد بحري واحدة [1] ،وتتمثل أهم أهداف الإتحاد الأوروبي في إقامة اتحاد يتوطد دائما بين شعوب أوروبا مع إنشاء سوق أوروبية داخلية تهدف إلى ثبات الأسعار وتحقيق المنافسة، وتوفير الوظائف وتعمل على تحقيق التقدم العلمي وتنمية التقدم الاقتصادي والاجتماعي بطريقة متوازنة ومستمرة ، كذلك إنشاء اتحاد أوروبي اقتصادي، ونقدي يتضمن في النهاية عملة أوروبية واحدة وإن من بين أهداف الاتحاد كذلك تنمية التعاون الوثيق بين الدول الاوروبية في شؤون العدالة والأمن والشؤون الداخلية والخارجية.

ثانيا: مجلس التعاون الخليجي

منظمة من ستة بلدان مصدرة للنفط في الخليج العربي ، والتي تعرف أيضا باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية ثم تشكيل المجلس التعاوني عام 1981 م لتعزيز التعاون الاقتصادي والعلمي والتجاري، يقع المقر الرئيسي لمجلس التعاون الخليجي في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية أكبر أعضائه في عام 1984م، شكلت المجموعة ذراعا عسكريا سمي قوة درع شبه الجزيرة للرد على العدوان العسكري ضد أعضائها.[2]

يهدف مجلس التعاون الخليجي على الصعيد الاقتصادي إلى إقامة سوق مشتركة قبل 2007م ،وأصدر عملة موحدة قبل 2010 ،كما أقيم اتحاد جمركي سنة 2003م[3]،وسعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق عددا من المبادئ بين الدول الأعضاء

-حل المشكلات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية؛

- مبدأ عدم استخدام القوة والتهديد بها؛

- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.[4]

سعى مجلس التعاون إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائه ومن الانجازات التي حققها هي أنه قطع شوطا كبيرا في طريق ازالة العوائق والقيود أمام حركة التجارة وتنقل عناصر الانتاج ، وهو الأمر الذي يتمثل في اقامة منظمة التجارة الحرة بين دول الأعضاء ،وعلى صعيد توحيد السياسات الاقتصادية عمل المجلس على تبني سياسة عامة مشتركة ، حيث أقر استراتيجية التنمية الشاملة ،

([1])- ايمان الحياري ، **"مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي"**، منشور بتاريخ:10 سبتمبر 2016 ، اطلع عليه بتاريخ 29 جويلية 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: **https://tinyurl.com/y4h7gpqh**

([2])- kimberly amadeo , "Gulf cooperation council_ Gcc countrie ", last modified july 29 , 2020 https://www.thebalance.com/gulf-cooperation-council-3306357

([3])-اسماعيل محمد صادق، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**(مصر: القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص 9.

([4])-نفس المرجع، ص 46.

ومنه يمكن القول أن الاقتصاد الدولي اليوم تسيطر عليه الدول الكبرى عبر شركاتها العابرة للقوميات ، واحتكارها للأسواق [1] الدولية ،وبإمكان الدول الفقيرة اليوم أن تتعاون في ما بينها باستغلال مواردها وإمكانياتها لتتخلص من الضغوطات الأجنبية.

المطلب الثاني:الاقتصاد كإطار للتنافس والصراع الدولي

إن التغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة جعلت الصراع العالمي مرتكز على أسباب الارتقاء والابتكار العلمي والتكنولوجي، وكذلك الزيادة والتنظيم والتسيير، والتدبير والكفاءة المهنية والقدرة على إجتذاب رؤوس الأموال، وأصبح التنافس والسيطرة على الأسواق العالمية للحصول على حصة الأسد منها هو سبب الصراع وتعارض المصالح.

الفرع الأول: مضامين المنافسة في الاقتصاد العالمي

ينشأ الصراع نتيجة التنافس بين طرفين على الأقل ، وينظر إلى الصراع على أنه ظاهرة ديناميكية وهو موقفا تنافسيا معينا ، كما تعتبر ظاهرة التنافس وجها من أوجه التعاون الدولي، والصفة الغالبة على معظم التعاملات الدولية خاصة في المجال الاقتصادي.

تعبر المنافسة عن نوع العلاقة التي تولد بين الؤسسات، والتي مغزاها هو الصراع حول الكيفية التي سيتم بها الوصول إلى كسب الزبائن، وهذا بالاعتماد على عنصري الابتكار والتميز، ومن دون شك الغاية الأساسية هي قدرة كل مؤسسة أو فرد على جذب أكبر قدر ممكن من الزبائن. [2]

يختلف مفهوم المنافسة باختلاف محل الحديث: مؤسسة، قطاع، دولة

هناك المنافسة على صعيد المؤسسة التي تهدف هذه المنافسة إلى كسب حصة في السوق الدولي وهي تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية ، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي، وبدون تدخل الدعم الحكومي وهذا عن طريق الاستخدام الأمثل لعوامل الانتاج.

في جانب آخر هناك المنافسة في قطاع الصناعة، وهي الخاصة بمجموعة من المؤسسات في صناعة معينة ، وتتمثل في قدرتها على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية وربحية القطاع تقاس من خلال مؤشرات منها : الميزان التجاري ، مقاييس متعلقة بالتكلفة والجودة. [1]

([1])-نفس المرجع، ص ص 105_ 106.

([2])-حكيم بن جروة وعبد الحق بن تفات، **تسويق العلاقات: مدخل لتعزيز علاقة المؤسسة بزبائنها في بيئة تنافسية**، (الجزائر: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2020)، ص183.

الحالة الثالثة للمنافسة هي منافسة الدولة، والتي تعبر عن قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها، تقاس بقدرة الدولة على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى المعيشة ومعدل الصادرات ، أما عن حالة التنافسية حسب السوق الذي تنشط به المؤسسة فيمكن تصنيفها إلى:

أ/ **المنافسة التامة والحرة "الكاملة"** : تتميز هذه المنافسة بوجود عدد كبير من البائعين والمشترين للسلعة ، حيث أن السعر يتحدد حسب قوى العرض والطلب في السوق.

ب/ المنافسة الاحتكارية : تتم هذه المنافسة في سوق يضم عددا قليلا من المؤسسات التي تقدم منتجات مختلفة تعوض بعضها البعض، وتتميز كل منها بعلامتها التجارية .

ج/ احتكار القلة: وتعني تلك الحالة وجود عدد محدود أو قلة من البائعين بحيث أن كل منهم له تأثير قوي على حجم التعامل في السوق وعادة ما تكون المنتجات متجانسة أو متغيرة ويتم تحديد السعر بإجماع.

د/ الاحتكار التام : يتضمن التعريف العام للاحتكار وجود منتج واحد لسلعة ليس لها بديلا قريبا ، وهذا التعريف مستمد من أن الصناعة تتضمن عدة منتجات قد تكون بدائل تامة أو بدائل قريبة جدا، وطالما أن الانتاج الوحيد في الصناعة وبعبارة أخرى يمكن القول أن الاحتكار هو أحد صور تنظيم السوق الذي توجد فيه مؤسسة واحدة تنتج سلعة ما ليست لها بدائل قريبة منها[2]

يجري في العالم التركيز على استراتيجيات التنافس لتحقيق الميزة التنافسية، وذلك لأنّ العولمةأحدثت تغييرات جذرية في ديناميكية المنافسة فقد أصبح العميل قادرا على طلب احتياجاته من أي مكان في العالم مع مراعاته لدرجة تطوير المنتوجات وجودتها والتكلفة المناسبة، واستجابة لتلك الظروف بدأت الشركات العالمية تركز على مفهوم الميزة التنافسية باعتبارها عنصرا أساسيا في خلق القيمة للعميل، لذا بادرت الشركات بإجراء التحليلات الاستراتيجية للصناعة وللأطراف المؤثرة فيها ثم التركيز على صياغة استراتيجياتها المتميزة[3].

([1])-سمية بن عامر بوران ، **إدارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية في المنظمات المعاصرة** ، (الجزائر: مركز الكتاب الأكاديمي ، ط1، 2016)، ص.83.

([2])-نفس المرجع، ص 84.

([3])- الوليد هلالي، " الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة، دراسة حالة : الشركة الجزائرية للهاتف النقال mobilis11" رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص علوم تجارية ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2008، ص ص 11_10.

إن التنافسية على مستوى الدولة هي درجة قدرة هذه الأخيرة على بيع منتجاتها في أسواق حرة مع الرفع من الدخل الحقيقي لمواطنيها، أي أن الدولة التي تكون هي التي تبيع منتجاتها في سوق عالمية وبطريقة تسمح لها بتحسين المستوى المعيشي لسكانها على المدى الطويل، وتتميز التنافسية بعدة أنواع نذكر منها:

تنافسية التكلفة أو السعر: فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، ويدخل هنا أثر سعر الصرف؛

التنافسية غير السعرية: باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية وغير السعرية ، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية؛

التنافسية النوعية: وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي ، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة والأكثر ملائمة للمستهلك، وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.[1]

التنافسية التقنية: حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية[2]

الميزة التنافسية: التنافسية بمفهومها الحديث ترتبط بإرادة الدولة الصناعية في رفع إنتاجية الموارد المتاحة ، ومن جهة أخرى فوضع الحواجز التقليدية لانسياب السلع والخدمات من ضرائب جمركية وحصص كمية آخذة في التلاشي مع زيادة التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة العالية والتكلفة المتدنية، ما أدى معا إلى بروز متنافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة ، إذا فظهور معنى الميزة التنافسية لم يكن بالصدفة وإنما هو نتاج التحول في مفهوم الميزة النسبية ، ولقد ظهر تحديدا أواخر السبعينيات والتي هي في الأساس من صنع الإنسان ، العنصر البشري يمثل اليوم رهان المنافسة أكثر من توافر الموارد ، وخير شاهد على ذلك اليابان التي لا تملك فحما ولا حديدا ، ومع ذلك تملك أفضل صناعات الصلب في العالم ، وذلك راجع إلى القدرات البشرية والمميزة، والعمل المتقن، وسلوك مستخدميها، وعلاقات العمل وإدارة التكاليف، فنمو اقتصاد اليابان واقتصاديات الدول المتقدمة يرجع إلى إنتاجية رأس المال المعتمدة على التفكير الابتكاري والابداع البشري وليس على رأس المال بحد ذاته.[3]

([1])-محمد هاني محمد ، **إدارة وتنظيم وتطوير الأعمال :قياس الأداء المتوازن،** (الأردن ، دار معتز للنشر والتوزيع، ط1 ، 2014)، ص201.

([2])- نفس المرجع ، ص 202. .

([3])- سمية بن عامر بوران ، **ادارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية،** مرجع سابق، ص ص96 _97 .

لقد عرفت العشرية الأخيرة من القرن الفائت ازديادا كبيرا في حدة المنافسة العالمية ،خاصة بعدما بدأت الشركات الكبرى تركز على المنظور العالمي لعملياتها الانتاجية والتسويقية، حيث تنشط الشركات في إطار تندمج فيه الأسواق الوطنية في سوق عالمية ضخمة، وذلك نظرا لتقارب أذواق ورغبات المستهلكين ثم تجمعها حول بعض النماذج والمعايير العالمية ، فضلا على هذا فإن الاتجاه نحو عولمة الانتاج أو الأسواق له بعض التداعيات التي من شأنها التأثير على حدة المنافسة داخل قطاع ما والتي نوجز أهمها في النقاط التالية :_في ظل العولمة أصبحت الصناعات عالمية المنظور ، وهذا ما يجعل الشركات في كل أنحاء العالم عرضة لهجوم المنافسين الأجانب في أسواقها المحلية.

ساهمت العولمة في تقليص عوائد الدخول التجارية وهذا ما نتج عنه انفتاح أغلب الأسواق التي كانت تتمتع بالحماية أمام الشركات الكبرى التي طالما اعتبرت هذه الأسواق بمثابة فرص كبيرة لتحقيق الأرباح ، وذلك نظرا لضعف المنافسين المحليين وضخامة تلك الأسواق من حيث الحجم الكبير من الشركات المتنافسة فيما بينها للفوز بحصص من السوق.[1]

يتحول التنافس بين الدول الكبرى من الصراع التقليدي الجيوسياسي والجيوعسكري إلى الصراع الجيواقتصادي، يوما بعد يوم يحتدم هذا التنافس ويترافق مع ارتفاع مستوى التحديات في ظل معادلات جديدة جاءت كنتيجة للصراع الجيو سياسي والجيو عسكري، والذي طغى خلال مرحلة امتازت بحروب السيطرة العسكرية اليوم ، ومع التحول نحو الحرب الناعمة والتي تعتبر الحرب الاقتصادية أبرز تجلياتها ، يعود التنافس بين الدول الكبرى و تطغو من جديد أسباب الصراع الأساسية بين هذه الأطراف حيث ساد ولفترة طويلة الصراع الجيو سياسي والجيو عسكري بين الأطراف الدولية اقتصر على بناء الشركات العسكرية والسياسية ، اما على الأنظمة الحاكمة للدول أو الأطراف المعارضة لها داخل الدول ، حيث كانت الدول المستهدفة في الصراع ساحة للتنازع بين الأطراف الدولية بحسب مصالحها.[2]

الفرع الثاني: أقطاب الصراع الاقتصادي العالمي:

بسبب الاتحاد الأوروبي وللمرة الأولى خلال أكثر من قرن أصبحت الولايات المتحدة ثاني أكبر اقتصاد في العالم وهذه الحقيقة هي رمز لبداية الصراع في القرن الواحد والعشرين ، ويحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في التجارة الخارجية الدولية بنسبة 19,7بالمئة، وهو رقم لايتضمن التجارة البينية.

([1])- الوليد هلالي، **الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة**، مرجع سابق، ص 10.

([2])- محمد علي جعفر ، " **الصراع الجيو اقتصادي : الاقتصاد العالمي ساحة الحرب الجديدة** "، منشور بتاريخ 25 نوفمبر 2018، اطلع عليه بتاريخ 15 جوان 2020،متوفر على الرابط الالكتروني: **https://tinyurl.com/y33lzr53**

القطب الاقتصادي الأوروبي:

يمثل الاتحاد الأوروبي قطبا اقتصاديا بدأ تشكيله بعد الحرب العالمية الثانية فبعد هزيمة اليابان وألمانيا اعتمد مشروع مارشال بالنسبة للبلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، وقد نجح هذا المشروع في بناء فضاء صناعي، ونقدي، وتجاري، يربط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

القطب الاقتصادي الأمريكي: يتميز الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية بخمس ميزات اقتصادية ساحقة، كانت السوق الأمريكية في عام 1970 تفوق بمقدار تسع مرات أكبر سوق تالية لها، وهي المملكة المتحدة حيث كان التفوق التكنولوجي حكرا على الأمريكيين ، فالعمال الأمريكيين كانوا أكثر مهارة من نظرائهم بالخارج ، ويحتل الاقتصاد الأمريكي اليوم المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي بنسبة 16,3% من تجارة العالم .

القطب الياباني: لقد نشأ الاقتصاد الياباني على أنقاض الحرب العالمية الثانية، ومن المتوقع أن يكسب رهان الصراع الاقتصادي في القرن الواحد والعشرين ،أو على الأقل أن يبقى قطبا اقتصاديا له ثقله في الاقتصاد العالمي ، فمنذ عشرين عاما فقط كان الناتج القومي الإجمالي للفرد في اليابان لا يتجاوز نصف مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه يفوقه الآن من الناحية الفنية بمقدار 22 بالمئة، يمتاز هذا البلد بالاستثمار في الموارد البشرية وتركيزه على نظامه التعليمي ، فعلى مستوى البحث والتطوير في القطاع المدني الياباني فإنه يزيد على مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

أثر الصراع ومستقبله

لقد عرف العالم عصر المنافسة الهادئة في النصف الأخير من القرن الواحد والعشرين ، ومنافسة الأنداد معناها أن يكسب طرف ويخسر الأخر، ففي ظل التغيرات الدولية وميلاد منظمة التجارة الدولية فإن على الأقطاب الاقتصادية القيام بمبادرة اقتصادية تنافسية تعاونية من أجل تحقيق رخاء متبادل ، وخلق اقتصاد عالمي يسهل تسييره ، وبنية عالمية تسمح بالتمتع بما ينتج عالميا ، وإلا فإن الحروب الاقتصادية ستؤدي إلى مزيد من الحمائية ونسق المواثيق الدولية ، وربما تؤدي إلى حروب عسكرية مدمرة ،[2] ومنه نستنتج أن ظاهرتي الصراع والتنافس في البيئة الدولية هي ظواهر متلازمة، وحسب متطلبات المرحلة التي يعيشها المجتمع الدولي من

(1)-محمد عبد الدايم " الصراع الاقتصادي العالمي.. إلى أين ؟" ، منشور بتاريخ: 3 أكتوبر 2004 ، أطلع عليه بتاريخ 15 جوان 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://tinyurl.com/y2rmqntf

(2)-نفس المرجع.

خلال سعي الدول لتحقيق أهدافها بشكل تصارعي أو تنافسي ، لاسيما بعد الحرب الباردة وخدمة مصالح الدول الكبرى على حساب الدول الضعيفة

المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي كاطار للضغط والابتزاز في السلوك الدولي: العقوبات الاقتصادية

العقوبات الاقتصادية هي عقوبات يفرضها مجلس الأمن على الدول التي تتنازع في ما بينها، مؤثرة على الأمن والسلم الدوليين حسب ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

الفرع الأول: التطور التاريخي للعقوبات الاقتصادية الدولية

تعرف العقوبات الاقتصادية على أنها جملة من التدابير والاجراءات الاقتصادية والمالية التي تفرضها دولة أو دول أو منظمات أو هيئات دولية أو اقليمية على دولة ، أو تنظيم، أو شركة، أو غيره على خلفية القيام بأعمال عدوانية أو تهديد للسلم الدولي ، أو لتحميل ذلك الطرف تقديم تنازلات ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

وجد هذا النوع من الاجراءات منذ وجود البشرية على أرض الواقع بحيث عرفت عدة تسميات لها كانت تدخل في مجملها تحت طائلة العقوبات الاقتصادية، وقد برز هذا النوع من التدابير في بداية الدعوة الاسلامية على يد قريش ، كما عرفت وخلال مراحل تطور القانون الدولي وذلك نتيجة للتطورات الحاصلة والخلافات التي كانت منتشرة عبر العالمية،[1] وقد شهد العالم العقوبات الاقتصادية منذ حقب عابرة، فقد كانت الإمبراطوريات والجيوش تلجأ إلى فرض أنواع من الحصار الاقتصادي على الدول والجهات التي تتوافق معها، أو كوسيلة للتمدد وبسط الهيمنة الخارجية ، وفي العصر الحديث استعمل سلاح العقوبات الاقتصادية في الكثير من الحالات، حيث استعملته عصبة الأمم بحق إيطاليا سنة 1935 م بعد غزوها لإثيوبيا ، وخلال هذه الحقب تدخل مجلس الأمن في العديد من الحالات ، وأقر عقوبات اقتصادية تفاوتت حدتها وتأثيراتها وأسبابها وخلفياتها ، وبعد انتهاء الحرب الباردة لجأ مجلس الأمن بصورة متزايدة إلى فرض العقوبات الاقتصادية الجماعية.[2]

([1])-مديحة بن زكري بن علو،**" أثر العقوبات الاقتصادية الدولية في حق الشعوب في التنمية**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2018، ص 72.

([2])-**"العقوبات الاقتصادية: حروب من غير نار"**، بتاريخ: 14 مارس 2017 ، أطلع عليه بتاريخ 16جويلية، 2020، متوفر على : https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/conceptsandterminology

الفرع الثاني: أنواع العقوبات الاقتصادية الدولية وبعدها القانوني:

لقد أوردت المادة 41من ميثاق الأمم المتحدة صورا لبعض التدابير غير العسكرية على سبيل المثال لا للحصر ، والتي من ضمنها العقوبات الاقتصادية التي تنصرف إلى مجموعة من الاجراءات التي لاتشمل الاستخدام المباشر للقوة المسلحة ، والتي تتمثل في إجراءات الحظر التجارية،المالية ...الخ مما ترتب عنه بروز أنواع مختلفة من العقوبات الاقتصادية من أهمها نجد مايلي:[1]

أولا– الحظر الاقتصادي :

يعد من الوسائل القديمة التي استخدمتها الدول في الماضي كوسيلة إرغام ، ويأخذ شكلا من أشكال القصاص ، وقد عرفت موسوعة الأمم المتحدة "الحظر" بأنه مصطلح دولي للمقاطعة الاقتصادية لبلد جزئيا أو كليا بمنع التجارة في بعض المواد ، ويعتبر شكلا من العدوان الاقتصادي المخالف للقانون الدولي إذا لم يكن بصيغة الدفاع الشرعي ضد عنوان أجنبي ، وتقوم المنظمات بفرض هذا النوع من العقوبات الاقتصادية لمعاقبة الدول المخالفة لأحكام القانون الدولي ومنعها بالقيام بنشاطات غير مشروعة.[2]

ثانيا– الحصار الاقتصادي :economic blockade

وهو الشكل الأوسع من المقاطعة الاقتصادية حيث يشمل منع دخول أو خروج السلع للمنطقة المحاصرة ، وذلك من خلال فرض حصار شامل على منافذها مثلما حدث مع كوبا وليبيا سابقا.[3]

ثالثا– المقاطعة الاقتصادية:economic boycott

تتم من خلال مقاطعة سلع ومنتجات دولة معينة وذلك عن طريق استهداف عمليات الاستيراد منها أو التصدير إليها ، والذي غالبا مايبدأ بتشجيع ودعم المنتجات المنافسة لمنتجاتها المحلية ليصل لاحقا إلى وضع عقبات في الأسواق العالمية أمام صادراتها من السلع والخدمات.[4]

([1])-رضا قردوح، **العقوبات الذكية: مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الانسان،** رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص القانون الدولي لحقوق الانسان، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 27.

([2])- نفس المرجع.

([3])-أحمد عقل، " الحروب الاقتصادية ..دموع بلا دماء"، أطلع عليه بتاريخ 22جويلية، 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://m_lusalnews.net/knowledgegate/opinion

([4])-نفس المرجع.

انطلاقا من الفكرة القائلة أنّ العقوبات الاقتصادية هي الأداة السياسية المفضلة للتعامل مع تهديدات للسلم والأمن الدوليين، وأن العقوبات الاقتصادية قد تكون بديلا عن الأعمال العدائية المسلحة باعتبارها سياسة قائمة بذاتها [1]، فإن الأهداف المنشودة من استخدام العقوبات ظهرت في اتجاهات أربع:

1_الاتجاه الأول يرى أن الهدف يتمثل في عقاب الدولة المرتكبة لمخالفة قانونية وليس اصلاح هذه المخالفة ، كمثال عن العقوبات التي فرضت على العراق خلال الفترة الممتدة بين (1990_2003)، فلم تقف عند حد اجبار القوات العراقية على الانسحاب من الأراضي الكويتية ، أو تعويض الكويت عن الخسائر الناجمة عن الغزو ، لكن تجاوزت هذه الأهداف واستمرت العقوبات لتحقيق هدف معين وهو ردع العراق وعقابه.

2_الاتجاه الثاني يرى أن الهدف يتمثل في اصلاح أثار الضرر الناشئ عن مخالفة القانون الدولي هدفا أساسيا لتوقيع العقوبات الاقتصادية، فالدولة المتضررة من فعل مخالف للقانون تحرص بشكل أساسي على اصلاح الأضرار التي لحقت بها ، والحصول على التعويض المناسب وهذا الاتجاه يتميز بالموضوعية في تحديد الهدف من وراء العقوبة.

3_الاتجاه الثالث يرى أن الهدف يكمن في التأثير على دولة ما لإجبارها على تغيير سياساتها التي تتعارض وأحكام القانون الدولي.

4_الاتجاه الرابع يرى هذا الاتجاه أن الهدف من العقوبات سياسي بالدرجة الأولى كمحاولة لتدعيم نفوذ دولة كبرى في منطقة معينة، أو غير ذلك من الأهداف السياسية التي قد تكون واضحة جلية أو غامضة خفية، ومن أمثلة الدول التي فرضت فيها العقوبات الاقتصادية على سبيل المثال الحصار الشامل على العراق منذ 6 أوت 1990م، هذا بالإضافة إلى الحصار على ليبيا والسودان، وفرض عقوبات على دولة يوغوسلافيا سابقا[2]، ومنه يمكن القول أن العقوبات الاقتصادية هي احدى أدوات السياسة الخارجية للدول الكبرى، تهدف عادة إلى معاقبة دولة ما والتأثير عليها، وابتزازها لإضعافها سياسيا واقتصاديا، وإجبارها على تغيير سلوكها، أو والقضاء على إمكانياتها العسكرية.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية كإطار لسلوك الدولة الخارجي

([1])-هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي** ،(عمان: الأردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص 156.

([2])-نفس المرجع.

تعتبر الدبلوماسية ومدى فعاليتها معيارا هاما لقياس قوة دولة ما ، فلا يمكن لهذه الأخيرة لعب دور معين سواءا أكان هذا الدور إقليميا أو دوليا دون الاستناد إلى دبلوماسية ذكية ، وباعتبار الدبلوماسية أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية فهي تنعكس عليها بالضرورة سلبا وإيجابا، فكلما امتلكت دولة ما جهازا وطاقما دبلوماسيا محنكا، كلما انعكس ذلك على قدرتها في المناورة وصنع الفرص وخلق المصالح وكسب الأصدقاء، وتجنب أكبر قدر من الخسائر.

المطلب الأول: مرجعية الدبلوماسية الاقتصادية مفهوما وادارة

إن الدبلوماسية الاقتصادية اليوم هي أساس العلاقات السياسية، تساهم في زيادة الأرباح المالية والصفقات الاستثمارية بين الشركاء وخلق أسواق تجارية جديدة ، فالدبلوماسية الاقتصادية محرك أساسي لجلب الاستثمارات المباشرة قصد زيادة نسبة النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

الدبلوماسية الاقتصادية **Economic Diplomacy** هي نشاط متعدد الأوجه، ومن الصعب تحديد ماهيته بدقة، إلا أنه يمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: مجموعة ممارسات تهدف إلى تعزيز المصالح الاقتصادية الخارجية للبلد المرسل.[1]

وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية أيضا على أنها عملية التعاون مع الخارج لرفع المنافع الوطنية في كل مجالات النشاط الاقتصادي مثل التجارة، والاستثمار، والنشاطات الاقتصادية الأخرى، وذلك عبر العلاقات الثنائية والعلاقات المتعددة الأطراف ،[2]كما أنها عملية صناعة القرار في الداخل، والدفاع عن مصالح البلاد الاقتصادية والتجارية في الخارج ، وعرفت بأنها الدبلوماسية المتعلقة بقضايا السياسة الاقتصادية مثل: عمل الوفود في المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وبنك التسويات الدولية[3]

يرتبط هذا المفهوم بنشأة علاقات التبادل التجاري بين مدن العالم والحضارات المختلفة ، حيث نشأت الدبلوماسية الاقتصادية في نموذجها الأولي عندما بدأت التبادلات الخارجية للمنتجات بين دول المدن، حيث كانت الوثائق التجارية تكتب على الألواح ،

([1])-صلاح الدين حمد، **أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية: سوريا نموذجا،** اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010، ص 16.

([2])- لؤي يحي الإرياني، "الدبلوماسية الاقتصادية"، نشر بتاريخ: 19 نوفمبر 2020، أطلع عليه بتاريخ، 3جويلية، 2020، متوفر على الرابط الالكتروني : http://www.alestethmar.net/news.php?id=23649

([3])-محمد مطهر وعشبي سعادة السفير، "ملخص الدبلوماسية الاقتصادية"، نشر بتاريخ: 10فبراير2014، أطلع عليه بتاريخ 3جويلية، 2020، متوفر على الرابط الالكتروني :.https://lib_diplomatic.blogspot.com/2012/3/blog_post19.html

وكان هناك تجارة بين حضارات غرب آسيا تتمثل بتبادل السلع ،[1] برزت الدبلوماسية الاقتصادية وبشكل قوي ونشط في تلك الفترة، فبعد الفوضى السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية سعت مجموعة من الدول إلى إيجاد مؤسسات دولية تكون الغاية من وجودها إعادة تنظيم شؤون العالم الاقتصادية ، بالإضافة إلى توفير شروط الانطلاقة الاقتصادية الجديدة وإزالة العقبات التي تعيق عملية تدويل الإنتاج ورأس المال على المستوى العالمي ، حيث أصبحت تلك الدول ترتبط مع بعضها بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية ، كما ارتكز مشهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ما يعرف بمرحلة تعدد المنظمات الدولية، فهي مرحلة اتسمت بالتعاون الاقتصادي الدولي وذلك على المستوى الثنائي والاقليمي والعالمي ، حيث كان يهدف لإقامة مشاريع دولية مشتركة، وبذلك أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية تعد من أدوات التعامل السياسي الدولي[2]

الفرع الثاني: المجالات الفاعلة المعاصرة لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية:

إن أهم المجالات الفاعلة لممارسة الدبلوماسية هي تلك التي يتم تناولها من خلال ادارة العلاقات ، وهي الطريقة التي يدير من خلالها الدبلوماسيين الذين يمثلون جهات اخرى مع الأخذ في الاعتبار المجال الفاعل الخاص ، ومن ثم يبدأ كل جزء بمناقشة الاحتياجات والتساؤل عن جوانب العلاقات الدبلوماسية التي ينبغي أن تداري كل مجال فاعل ، ويتبع ذلك مناقشة للطرف أو الاتجاهات المتعلقة بإدارة العلاقات، فالمجالات الرئيسية التي تركز عليها الادارة الدبلوماسية للعلاقات الدولية تمثلت في:[3]

أولا–ادارة العلاقات التجارية (التجارة العالمية):

كانت البعثات التجارية الأولى والمهام الدبلوماسية متشابهين ومتطابقين، ومنذ بداية الحضارة الانسانية كانت التجارة الخارجية بمثابة جسر لتخطي الخلافات والقضاء على التباعد، ومثلما يتم ارسال واستقبال البضائع من الخارج فإن نفس هذه البضائع تعتبر سفراء يمثلون المرسل والمستقبل، فكانت التجارة في العصور القديمة والوسطى غالبا ما تتكون من تبادل السلع غير المتشابهة ، في حين أنها اليوم يمكن أن تكون في تجارة البضائع المتشابهة، وفي الوقت الراهن أصبحت دبلوماسية التجارة منظمة أكثر مما كانت عليه منذ قرن مضى، وبالرغم من أنها أصبحت أكثر تعقيدا إلا أن دول العالم اتفقت مع منتصف القرن العشرين على فكرة ضرورة وجود نظام عالمي للتجارة يتكون من الهيكل العام للقوانين والممارسات المتفق عليها ، وعمليات قوامها التشجيع على مراقبة مثل هذه

([1])- صلاح الدين حمد، **أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية: سوريا نموذجا** مرجع سابق، ص15.

([2])-سهى شويحنة ، ا **لدبلوماسية الاقتصادية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، تخصص قانون دولي، كلية الحقوق، جامعة حلب، 2013.

([3])- جيفري بيجمان،**الدبلوماسية المعاصرة: التمثيل والاتصال في دنيا العولمة** ، تر.محمد صفوت حسن (مصر: القاهرة، دار الفجر للنشروالتوزيع، ط1، 2014)، ص 189.

القوانين،[1] وتقوم دبلوماسية التجارة الدولية بمساهمة مهمة في تطوير التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعمل الدبلوماسية التجارية على ترويج الصادرات وجلب وتشجيع الاستثمارات الخارجية الأجنبية، ورأس المال وتحسين المناخ والاستثمار.[2]

ثانيا– إدارة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود (استثمارات)

تعتبر الادارة الدبلوماسية للعلاقات مع الأخذ في الاعتبار تدفقات رؤوس الأموال، والتي تتكون من استثمار السندات التجارية وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، أقل درجة في شكل المؤسسات من تلك المعنية بالتجارة حتى وان كانت الشؤون المعنية بالاستثمار والتي تتطلب دبلوماسية قد تم تأسيسها مثل الشؤون المعنية بالتجارة، فتدفق التجارة وتدفق الاستثمارات كلاهما مرتبط بالآخر ارتباطا وثيقا.[3]

ثالثا– إدارة التعاون المالي

إنّ الحاجة الكبيرة للدبلوماسية فيما يتعلق بالشؤون المالية أدت إلى تزايد الاهتمامات بشأن الوصول إلى أسعار صرف مستقرة بين الدول وتعديل سعر الصرف القديم ، فالدبلوماسية المالية لها تاريخ طويل في القرنين التاسع عشر والعشرين ، وتميل الحكومات إلى تصديق فكرة أن المظاهر المحيطة بالسيادة والاستقلالية بخصوص ادارة السياسة المالية والعملات أكثر عرضة الى المعارضة السياسية الداخلية، خلال فترة العداء الذي ساد بصورة استثنائية مابين العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي ، حيث تزامن تخفيض العملة التنافسي مع رفع التعريفة، مما أدى إلى انهيار حجم التجارة العالمية، وترتب على ذلك إعاقة النمو الاقتصادي العالمي لعقد من الزمن، ونتيجة ذلك اجتمع الدبلوماسيون التابعون للدول ذات الكيان الاقتصادي المتعاظم في بريتون وودز عام 1944،وتم الاتفاق على انشاء صندوق النقد الدولي (IMF)، مع ضرورة التحكم في ادارة النظام المالي العالمي المعتمد على أسعار صرف ثابتة، حيث يتم تقييم العملات المتداولة للدول الأعضاء بما يعادلها من قيمة الذهب ، مع تدعيمها باحتياطي مخزون الذهب الفعلي، وتحتاج الحكومات الأعضاء الى الحصول على موافقة صندوق النقد الدولي قبل التحول الى التقدير الذهبي لعملاتهم

(1)-نفس المرجع ، ص ص 191_192.
(2)- دون ذكر اسم صاحب المقال، **الدبلوماسية الاقتصادية**، دون ذكر تاريخ النشر، أطلع عليه بتاريخ 14جويلية، 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: ، https://political-encyclopedia.org/dictionary.
(3)- جيفري بيجمان، **الدبلوماسية المعاصرة** ، مرجع سابق، ص197.

،وطوال الربع قرن التالي بذلت جهود حثيثة من قبل رجال الدبلوماسية المالية في هذه المهمة تحت اشراف صندوق النقد الدولي ، وواجه صندوق النقد الدولي مشكلة هي أن الولايات المتحدة ،كونها أكبر عضو صاحب أسهم في الصندوق لم توافق على قوانين الصندوق فيما يتعلق بإدارة الاختلالات المستمرة في الميزان القومي للمدفوعات ، وهذه الأسباب أدت إلى تفكك نظام بريتون وودز، وحلّ محله عام 1973م نظام عالمي جديد خاص بسعر الصرف سمي "التعويم المحدد"الذي يتطلب اتجاها مختلفا نحو الدبلوماسية المالية من قبل وزراء المالية القوميين ومحافظي البنوك المركزية ، بعد انهيار نظام بريتون وودز طرحت مبدئيا العملات في السوق بشكل حر واحدة تلو الأخرة في السوق المفتوحة[1].

رابعا– الانخراط في الأسواق المالية والتعاملات البنكية

من أهم المهام التي تمثل نوعا من التحدي أمام الدبلوماسيين هو العمل على تحقيق سوق منظمة ومنع تذبذبات السوق المالية من خلال التعاون والتواصل، وعندما يعجز الدبلوماسيون عن منع بعض الأحداث التدميرية فإن مهمتهم هي التصرف بسرعة بطريقة تناسقية للتقليل من الأضرار الحادثة ، وربما أهم دبلوماسية بشأن ضمان أسواق مالية مستقرة هي تلك الدبلوماسية التي تجرى في مجال البنوك والصرافة، ففي عام 1974 أنشأ بنك الاستقرارات العالمية الذي يعد البنك المركزي لكل البنوك المركزية حول العالم ، وتعتبر السوق المالية للاتحاد الفدرالي العالمي كل أسواق البورصة الكبرى من أعضائها ، بما فيهم بورصة لندن ، وبورصة طوكيو ، وبورصة هونغ كونغ ، وبورصة سنغافورة، وبورصة بومباي، وبورصة شنغهاي، ويتعاون الاتحاد الفدرالي العالمي للبورصة مع المنظمات النظامية الدولية لأجل تحقيق معايير عالية من الشفافية و المهنية بين البورصات الأعضاء

خامسا– التنمية الاقتصادية

يتم التداول بشأن الاتجاهات الواسعة نحو أطروحات التنمية في التجمعات الدولية القوية و الكبرى المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية في مؤسسات بريتون وودز، وكذلك في الأمم المتحدة وقمم الدول الثمانية ، ومن خلال هذه المناقشات المستمرة والتي تضم ممثلين للدول النامية والدول الصناعية لكل منهما أمام الأخرى تظهر اتجاهات سياسية واسعة ،وتلعب الجهات الدبلوماسية غير التابعة للدول مثل المنتدى الاقتصادي العالمي فرصا أمام رجال الأعمال ورؤساء الحكومات والقادة في المجتمع المدني في الدول النامية ، والدول الصناعية على حد سواء لتبادل الأفكار ، واعطاء اهتمام للمشكلات الشائعة والوصول الى حلول ممكنة ، وهناك

([1])- نفس المرجع ، ص ص 200_201.

مشروعات خاصة مثل مبادرة كلينتون العالمية ،[1] ومنه فالدبلوماسية الاقتصادية هي أساس العلاقات الاقتصادية والدولية تشجع على التنمية في مختلف المجالات الحيوية، وتساهم في زيادة الانتاج وتحقيق الربح.

المطلب الثاني المفاوضات الاقتصادية الدولية:

للمفاوضات الاقتصادية خصائص هيكلية فريدة ، وتستحق تمحيصا خاصا ، حيث تستلزم هذه السمات الأطر المؤسسية التي توضع فيها القضايا والجهات الفاعلة المشاركة ، ويمكن إجراء المفاوضات الاقتصادية على مستويات ثنائية ، أو إقليمية، أو متعددة الأطراف، لذا يمكن للبلدان أن تستغل الخيارات المتعددة الأطراف عندما يكون لديها بدائل ثنائية أو إقليمية أفضل والعكس صحيح،[2] ويعرف التفاوض الاقتصادي:economic negotiation بأنه المحادثات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية من صناعية وزراعية وسياحية، فيكون تفاوض دولي بين دولة ودولة أخرى ، أو بين دولة وهيئة دولية ، أو بين دولة وشركة حول تحقيق وتنفيذ أحد هذه المشاريع.[3]

الفرع الأول: خطوات التفاوض الاقتصادي

تشمل المفاوضات الاقتصادية على عدد من الخطوات والتي تختلف بين دولتين ، وبين دولة وشركات ، أو شركات رأس المال ،فعندما يكون التفاوض بين دولتين حول اقامة مشاريع اوعقد معاهدة أو اتفاقية اقتصادية يجري التفاوض على النحو التالي :تجري المفاوضات الأولى عن طريق البعثات الدبلوماسية ، فتقترح السفارة على المسؤولين في دولتها رغبة الدولة الأخرى في عقد معاهدة اقتصادية معينة، فيدرس خبراء الدولة الأخرى رغبة الدولة الأخرى في عقد معاهدة اقتصادية معينة ، وبعد موافقة المسؤولين تبلغ الدولة الأخرى عن الموافقة المبدئية لبدء عمليات التفاوض، فتعين كل دولة فريقها التفاوضي من الخبراء، ويتفق على عقد الاجتماع الأول للفريقين المتفاوضين، ويحدد مكانه وزمانه ، ويدور الحوار في الاجتماع الاول بصورة مفصلة في المواضيع الأولية والتي تعتبر

([1])-نفس المرجع ، ص ص 210_213.

([2])- Alice landau , "**Analyzing International Economic Negotions :Towards a synthesis of Approaches**" last modified january 19 , 2000 , https://www.researchgate.net/publication/279918369_A_Multiparty_Perspective_In_Cross-Border_Negotiations_Insights_from_the_Automotive_Industry

([3])-ربا الزهراني وآخرون، " **التفاوض الاقتصادي**"، نشر بتاريخ: 29 يناير 2019، أطلع عليه بتاريخ 13جويلية، 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:https://mafaheem.info/?p=2291

نقطة انطلاق في التعرف على الأوضاع الاقتصادية لكلا البلدين المتفاوضين ، ومن أهمها النظام المالي الضريبي، نظام الاستيراد والتصدير، ميزان المدفوعات، الحاجة المتقابلة والفوائد المتبادلة، فيبدأ كل فريق بأخذ التعليمات الواضحة من حكومته والخطوط الكبرى لسياسة دولته، فإذا توصل الطرفان إلى اتفاق على عقد معاهدة أو اتفاقية اقتصادية يوقعان عليها ويرفع كل منهما إلى حكومته الوثيقة لعرضها على المرجع الرسمي الذي له حق الموافقة النهائية عليها، أما في حالة التفاوض بين دولة وشركة ،أو شركات متخصصة فإنه ينبغي إتباع مبادئ عامة وهي:ـ

- نظرية النشاط الاقتصادي؛

- تحديد أولويات الأهداف الوطنية؛

- تفهم أهداف المستثمر الأجنبي؛

-تفهم الوضع التنافسي؛

لأن أي شركة استثمارية يهمها تحقيق الربح والحصول على عائد مادي ، فلا يمكنها المغامرة بالدخول في عمليات استثمارية ما لم تحط بالظروف السياسية ، والاقتصادية، والاجتماعية السائدة في الدولة التي تريد الاستثمار فيها ، وحيز الحرية المتاح لها ، فكلما كثرت القيود وتعرقلت الاجراءات تضاءلت فرص الاستثمار ، فينبغي للدولة أن تسعى لتأسيس استقرار أوضاعها السياسية والأمنية من أجل استقطاب مشروعات استثمارية تحقق مصالح المواطن في الدولة وكذلك ينبغي عليها ابراز المشروعات الاستثمارية الكبرى التي وجدت طريقها إلى التنفيذ لطمأنة الشركات الكبرى الراغبة في الاستثمار ، واستقطاب مشروعات ذات جدوى اقتصادية.[1]

الفرع الثاني: استراتيجيات التفاوض الدولي في الدبلوماسية الاقتصادية

تعد الاستراتيجيات التي تتبع أثناء التفاوض الجزء العملي في المفاوضات الدولية ، فلا تعتمد استراتيجيات التفاوض الدولي فقط على الظروف الدولية التي ترافق عملية التفاوض ، بل تعتمد أيضا تلك الاستراتيجيات والتي يلجأ خلالها المفاوضون الى استغلال الظروف المحلية للأطراف المفاوضة ، وذلك وفقا لطبيعة العلاقات التي تجمع الأطراف المتفاوضة مع بعضها البعض ، فطبيعة هذه

([1])-نفس المرجع,

العلاقات هي التي تحدد الاستراتيجية التي يلجأ إليها المفاوضون أثناء التفاوض ، وتتمثل أهم استراتيجيات التفاوض الدولي في الدبلوماسية الاقتصادية في ما يلي:[1]

أولا–استراتيجيات قائمة على المصلحة المشتركة والتعاون

تتّبع هذه الاستراتيجيات عندما تكون العلاقات بين الدول قائمة على أساس التعاون ، وضمن اطار علاقات التعاون تتبع الدول احدى الاستراتيجيتين الأتيتين:

01– استراتيجية التكاملintegration strategy

من خلال هذه الاستراتيجية يكون الهدف من التفاوض جعل العلاقات بين الدول المتفاوضة متطورة الى درجة أن كل منها يكون مكمل للأخر،[2]وتقوم الدول أثناء المفاوضات باستخدام استراتيجية التكامل باتباع أحد الطرق الثلاث الاتية

– الطريقة الأولى أن يقوم أحد الأطراف المتفاوضة بإيجاد علاقة أو رابطة تهم الأطراف المتفاوضة جميعها، حيث تتم الاستفادة مما يتوفر لدى الأطراف الأخرى من امكانيات ، ومزايا ،وقيم التعاون بين هذه الأطراف يؤدي الى تحقيق منفعة مشتركة تعود على جميع الأطراف؛

– الطريقة الثانية يقوم أحد الأطراف المتفاوضة بالمبادرة والكشف عما يملكه من مزايا وامكانيات ، يمكن للأطراف الأخرى الاستفادة منها لاستكمال ما يحتاج اليه من قدرات ومهارات اقتصادية فيحاول أن يعرض هذا الطرف المزايا التي يتمتع به.

– الطريقة الثالثة تقوم دول الاطراف المتفاوضة بتوسيع المصلحة المشتركة ، وذلك بإضافة أطراف أخرى من شأنها أن تزيد من فاعلية القدرات الاقتصادية، وهذا النوع من الاستراتيجية يتم اللجوء إليه بين الدول التي تدخل في اتحادات اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون.[3]

02– استراتيجية تعميق العلاقة وتطوير التعاون الحالي

(1)- سهى شويحنة، **الدبلوماسية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 67.
(2)-نفس المرجع.
(3)-نفس المرجع، ص68 .

وتقوم هذه الاستراتيجية التفاوضية على الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العليا التي تعمل على تطوير المصلحة المشتركة بين طرفي التفاوض، وتوثيق أوجه التعاون بينهما من خلال:

_توسيع مجالات التعاون: وتتم هذه الاستراتيجية عن طريق إقناع الطرفين المتفاوضين بمد مجال التعاون إلى مجالات جديدة لم يكن التعاون بينهما قد وصل إليها من قبل _الارتقاء بدرجة التعاون: وتقوم هذه الاستراتيجية على الارتقاء بالمرحلة التعاونية التي يعيشها طرفي التفاوض.[1]

ثانيا–استراتيجيات قائمة على الصراع والتنافس

هذه الاستراتيجيات غالبا ما تمارس على المستوى الدولي عند تباين قوة ونفوذ الأطراف المتفاوضة ، وعدم وجود تناسب فيما بينهما، إلا أنه لا يتم الاعتراف باللجوء إلى هذه الاستراتيجية أثناء التفاوض بشكل علني، وذلك بالاعتماد على قدرة الأطراف في التمويه ،وعدم اظهار دوافعهم الحقيقية ، وفي علاقات الصراع والتنافس فإن الدول أثناء تفاوضها تتبع احدى الاستراتيجيتين الآتيتين:

01–استراتيجية الاستنزاف والتفكيك

تقوم هذه الاستراتيجية على:

– **استنزاف وقت الطرف الآخر**: ويتم ذلك عن طريق تطويل فترة التفاوض لتغطي أطول وقت ممكن، دون أن تصل المفاوضات إلا إلى نتائج محدودة لا قيمة لها.

استنزاف جهد الطرف الآخر إلى أشد درجة ممكنة: ويتم ذلك عن طريق تكثيف وحفز طاقاته ، واستنفاد كافة خبراته وتخصصاته ،وشغلهم بعناصر القضية التفاوضية الشكلية التي قيمة لها عن طريق إثارة العقبات القانونية المفتعلة.

استنزاف أموال الطرف الآخر: وذلك عن طريق زيادة معدلات إنفاقه وتكاليف إقامته وأتعاب مستشاريه طوال العملية التفاوضية ،فضلا عن ما يمثله ذلك من تضييع باقي الفرص المالية والاقتصادية البديلة[2]

([1])-محمد بن علي شيبان العامري، " **مناهج واستراتيجيات التفاوض** "، نشر بتاريخ: نوفمبر 2017 ، أطلع عليه بتاريخ 14جويلية، 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:.https://sst5.com/readArticle.aspx?ArtlD=1017&seclD=26

([2])- نفس المرجع.

02-استراتيجية احكام السيطرة (الاخضاع)

تعد العملية التفاوضية وفق علاقات الصراع والتنافس للدول معركة شرسة، فالطرف الذي يسيطر على جلسات التفاوض يستطيع الفوز بأهداف أكثر بحكم سيطرته دوليا ، وتتطلب هذه الاستراتيجية اقناع الطرف الأخر ، وتستخدم في هذه الحالات كافة المغريات المادية والمعنوية، فضلا عن أساليب التهديد، والابتزاز، والضغط المختلفة، التي يكون من شأنها تحقيق الأهداف الموضوعة في وقتها المناسب ،كما تقوم الدول باللجوء الى أساليب الضغط والترهيب ، وذلك عند امتلاكها مزايا كثيرة تجعلها في موقف متميز قوي يتيح لها املاء شروطها على الأطراف الأخرى ، وفي هذه الاستراتيجية تخرج الأطراف من عملية التفاوض وقد حصل طرف على فائدة كبيرة على حساب الأطراف الأخرى، وهو ما يسمى بالفوز في المفاوضات، إلا أنه عندما يظهر من الاتفاقية بأن طرف من الأطراف قد خرج وهو خاسر بشكل واضح ، فإن ذلك الموقف يؤدي إلى عدم تصديق الاتفاقية من قبل السلطات التشريعية للطرف الخاسر، كما أن الدول عندما تشعر بأن المفاوضات تجعل منها طرفا خاسرا فإنها تبحث عن طريق للهروب منها أو تغيير مضمونها لتحصل على موقف أفضل، وهو أمر يجعل من الدبلوماسية الاقتصادية نشاطا غير مثمر [1]، ومنه فالتفاوض الاقتصادي ضرورة حتمية وهو يجعل العلاقات بين الدول المتفاوضة متطورة ، ويؤدي إلى خروجها بعدة اتفاقيات تخدم مصالح الدول المشتركة .

المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية الدولية وادارة المخاطر

إنّ مصطلح الأزمة أصبح من المصطلحات المتناولة على جميع الأصعدة، وفي مختلف المستويات الاجتماعية، فعالم الأزمات عالم حي ومتفاعل له أطواره وله خصائصه، وله أسبابه تتأثر به الدولة أو الحكومة، ويتأثر به أصغر كائن موجود في المجتمع البشري ،فالأزمات جزء رئيسي في واقع الحياة البشرية والمؤسسية ، وهذا يدفع للتفكير بصورة جدية في كيفية مواجهتها والتعامل معها بشكل فعال يؤدي إلى الحد من النتائج السلبية لها، والاستفادة إن أمكن من نتائجها الإيجابية ، فالأزمات الاقتصادية قد تتفاقم وتتحول إلى أزمات عالمية تؤثر على اقتصاد الدول الكبرى.

تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا هاما في ادارة المخاطر والازمات العالمية ، حيث كانت الأزمات الاقتصادية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي سبقت الرأسمالية تحمل طابعا مختلفا عن الأزمات التي حدثت في عصر الرأسمالية ، فقد كانت الأزمات تنجم في السابق عن كوارث طبيعية عفوية كالجفاف ، والطوفان، والجراد وغيرها من الآفات، كما كانت تنجم عن

([1])- سهى شويحنة، **الدبلوماسية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص71 _72.

أحداث من صنع الانسان ، كالحروب والغازات التي كانت تدمر كل شيء وتصيب القوى المنتجة بالخراب ، وتنتشر المجاعات والأوبئة، وتقتل الكثير من الناس ، وكانت هذه الأزمات التي تسمى "أزمات ضعف الانتاج" تنجم عن أسباب غير تابعة مباشرة من جوهر أسلوب انتاج معين.

في العصر الحديث انفجرت أول أزمة ذات صفة دورية واضحة في انجلترا عام 1825،وأدت هذه الأزمة الى تقليص الانتاج ، وحدثت إفلاسات كثيرة و أزمة تسليف ، ونقد وتراجع وتصدير التصدير ، وانتشار البطالة والفقر ، أما أزمة الانتاج الدورية التالية فقد ظهرت في النصف الثاني من عام 1836،وشملت جميع فروع الصناعة في انجلترا ، وأدت إلى هبوط شديد في حجم التصدير وعقبتها أزمات عديدة خلال السنوات التي تلتها، حيث يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي وهي الأزمة الدولية، والأزمة الوسطية، والأزمة الهيكلية. [1]

1_الأزمة الدورية (أزمة فيض الانتاج)

التي تدعى أحيانا "الأزمة العامة" فتصيب تكرار الإنتاج وتشمل كل عملية تكرار الانتاج أو الجوانب الرئيسة فيها الانتاج، والتداول والاستهلاك، والتراكم، وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا اذا ما ووزنت بغيرها من الأزمات[2]

2_الأزمة الوسطية:

أقل اتساعا وشمولا ولكنها مع ذلك تمس الجوانب ومجالات كثيرة من الاقتصاد الوطني وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الانتاج الرأسمالي ، فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعا عالميا على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الانتاج.[3]

3_الأزمة الهيكلية:

(1)- صلاح الدين طالبي، **تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية: الأزمة الحالية وتداعياتها: حالة الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييروالعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص4.
(2)-نفس المرجع.
(3)-نفس المرجع، ص 5.

تشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، منها على سبيل المثال أزمة الطاقة، وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء وغيرها، واذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد فلابد أن يكون قطاعا مهما وأساسيا كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك.

بما أن الأزمة المالية تعتبر نوع من الأزمات الاقتصادية، ويمكن أن تؤدي الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية في اقتصاد دولة ما، وأحيانا إلى أزمة اقتصادية عالمية إذا كانت ذات وزن اقتصادي كبير كالولايات المتحدة الأمريكية[1] ، وكمثال عن الأزمات الاقتصادية:

أزمة تقلبات أسعار النفط خلال فترة 1986م بدأت أسعار النفط في التهاوي من السعر الذي وصلت إليه بسبب الحرب العراقية الإيرانية، والتي بدأت عام 1980عندما بلغ 39دولارا للبرميل عام 1981، قبل أن يبدأ مسيرة التراجع بداية من عام 1982ليصل إلى نحو14دولارا للبرميل، ثم 10دولارات في عام 1986 م،[2] وكان للانهيار الكبير عدد من الأسباب تتشابه إلى حد كبير مع ما يحدث حاليا حيث تراجع الطلب العالمي، ونشبت حرب أسعار بين منتجي النفط، وتخلت السعودية عن دورها في ضبط السوق عبر تخفيض الإنتاج لتعلن عن حقها في الدفاع عن حصتها في السوق بعد خلافات مع المنتجين من داخل أوبك وخارجها، وأبرزهم الاتحاد السوفياتي حينئذ لتهوي الأسعار إلى 14دولارا للبرميل، ثم إلى 10دولارات ثم عادت أوبك للاتفاق مجددا في ديسمبر في عام 1986للتوافق مجددا على تقليص الإنتاج للحفاظ على سعر برميل النفط عند18دولارا للبرميل.[3]

الأزمات المالية:

تتنوع الأزمات المالية فمنها ما يرتبط بالنظام المصرفي والمؤسسات المالية ، ومنها ما يرتبط بسوق الصرف الأجنبي ، ومنها ما يرتبط بالمديونية وذلك على النحو التالي:[4]

أزمة العملة وأسعار الصرف: هذا النوع يظهر عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيلة للتبادل أو مخزون للقيمة ، لذلك تسمى أيضا بميزان المدفوعات ، وتحدث هذه الأزمات عندما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تؤدي إلى انهيار أسعار العملة.[5]

([1])-نفس المرجع.

([2])-.دون ذكر صاحب المقال، **"أبرز انهيارات أسعار النفط خلال 34 عاما"**، منشور بتاريخ: 9 مارس 2020، أطلع عليه بتاريخ 28جويلية،2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://tinyurl.com/y2cw5fyd**

([3])-نفس المرجع.

([4])-صابر شاكر، **"الأزمة المالية وأنواعها "**، دون ذكر تاريخ النشر، أطلع عليه بتاريخ 30جويلية 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:https://www.babelsoftco.com/articles/financial-crisis-types

([5])-محمد إبراهيم خيري الوكيل، **الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي** ، (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد للنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص 99.

أزمات الدين الأجنبي والمحلي: تحدث الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة.[1]

الأزمات المصرفية: تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع ، فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي ، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية [2]، ومع زيادة تدفق البضائع والخدمات عبر الحدود، وكذلك رؤوس الأموال والقوى العاملة خلال القرنين الماضيين زادت خطورة الشكلين المختلفين للأزمات الاقتصادية، الذي يظهر في مكان أو بلدة معينة، ثم ينتقل عبر الحدود ويتسبب في تأثيرات اقتصادية عالمية بشكل كبير أيضا ، ومع نهاية القرن التاسع عشر كان النظام المالي العالمي متمسكا الى حد كاف ، حيث أن البنوك المركزية ووزراء خارجية الدول الاقتصادية الكبرى (بريطانيا، فرنسا ،ألمانيا،الولايات المتحدة) بدأوا في التعاون عن طريق تسهيل قروض وخطوط انتمائية لبعضهم البعض ، وذلك في حالة افلاس بنوك ضخمة مثل بنك بارنجز في المملكة المتحدة 1890،وبنك كنكر بوكر في الولايات المتحدة عام 1907م.[3]

منذ الحرب العالمية الثانية والمؤسسات الاقتصادية الدولية والشركات العالمية الكبرى تعمل على تجنب تكرار فشل الدبلوماسية في حل الأزمة الاقتصادية العالمية ، وهذا عندما فشل المتفاوضون في الوصول الى حل دولي بخصوص انهيار السوق المالي عام 1929م، قد تؤدي المخاوف بين العاملين في مجال العملات والصرافة وكذلك المراقبين بخصوص مدى تمكن الدولة النامية من سداد مديوناتها المستحقة، أو بخصوص التذبذبات في التداولات الأجنبية للبنك المركزي لنفس الدولة إلى انهيار قيمة العملة في أسواق التداولات الأجنبية في ساعات وليس في أسابيع أو شهور، كما تمت الاشارة الى ذلك في أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي ، وكما حدث في المكسيك عام 1994،وفي روسيا وشرق آسيا عام 1997،ويلاحظ أن الانهيارات المفاجئة في الأنشطة الاقتصادية والتي تحدث بالتزامن مع أحداث أخرى أو التي تعجل بحدوث أزمات أو كوارث أخرى هي السبب وراء تقويض ثقة المستثمر ،[4]فانهيار سوق البورصة عام 1987،موكذلك أحداث الارهاب عام 2001، وأزمة (2007م_2008م) بالاعتماد والرهن العقاري ، كل ذلك أدى الى ردود أفعال سريعة وتنسيقية من قبل مؤسسات اقتصادية

([1])-فاطمة بلحمر، **"أزمة مالية"**،"دون ذكر تاريخ نشر المقال، أطلع عليه بتاريخ 30جويلية،2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://m.marefa.org/.

([2])-حمد فواز الدليمي وأحمد يوسف دودين، **الأزمات المالية الدولية والعالمية**، (عمان: الأردن، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، 2011)، 13.

([3])- بيجمان جيفري، **الدبلوماسية المعاصرة** ، مرجع سابق، ص ص 215-216.

([4])-نفس المرجع، ص 216.

دولية مثل: البنوك المركزية، ووزراء مالية الدول الاقتصادية الكبرى ، من أجل امداد الأسواق المالية العالمية بالسيولة المالية وتشجيع المستثمرين،[1]ليست الأزمات المالية هي النوع الوحيد للأزمات الاقتصادية والتي تتطلب بشكل متزايد رد فعل دولي منسق وسريع برزت أزمات أخرى مهمة منها:

الكوارث الطبيعية: حيث أن التصنيع يتقدم والتزايد السكاني العالمي يتسارع ، فهي بشكل متزايد قادرة على تدمير الكيانات الاقتصادية الاقليمية والمحلية وقادرة على أن تساهم في زيادة التذبذب وعدم الاستقرار السياسي في الأقاليم المتأثرة بتلك الكوارث، وكمثال حي هو تسونامي في المحيط الهندي في يوم 26ديسمبر عام 2004، والذي حصد أرواح 350000جراء التدمير الذي سبب أضرارا في البيئة التحتية لحوالي 12دولة اقتصادية كبرى ، وكانت سيريلانكا، وتايلاند، وإندونيسيا من أكثر الدول تضررا، وقد شاركت المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي مجهودات منظمة المجتمع المدني الكبرى، وتوزيع اعانات للأشخاص المصابين والمهجرين، وتنسيق عملية اعادة بناء البنية التحتية المهدمة.

هناك نوع اخر من الأزمات ذات الصلة ولها قدرة على أن تسبب أضرارا اقتصادية عالمية، والتي تمثلت في:[2]

الأزمات الصحية : وهي تلك التي تتعلق بالأمن الغذائي والصحي ، حيث أن تفشي جراثيم جديدة لها القدرة على الانتشار السريع في التعداد السكاني، وذلك من خلال شبكة النقل العالمية مثل فيروس ايبولا، والسارس، وأنفلونزا الطيور، وكذلك الالتهاب الدماغي الاسفنجي والمسمى بجنون البقر ، كل هذه تعتبر تحديات تواجه الحكومات والمؤسسات الدولية ، ويجب أن تتكاثف الدبلوماسية والسياسة المتبعة وتنسقا الجهود المبذولة، وفي نفس الوقت دون أن تبث الخوف بين الشعوب العالمية والذي من شأنه أن يدمر القدرة على الحياة والنماء في الجانب الاقتصادي لتلك الدول المنكوبة ، وأصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أكثر تعقيدا وتأثيرا منذ نهاية القرن العشرين، على الرغم من أن المصالح المتعارضة تقف في طريقها وتتعاون منظمة الصحة العالمية مع الهيئات الصحية القومية وكبرى المؤسسات الصحية من أجل التأكيد على التوزيع السريع للخدمات الطبية وعند[3] الضرورة يمكنها أن تمنع انتشار الأمراض الجديدة عبر الحدود أو تقلل من انتشارها.

يمكن مواجهة العديد من الأزمات الاقتصادية من خلال المؤسسات الدولية الموجودة بالفعل ، والتي تم انشاؤها مسبقا لأجل مواجهة المشكلات المحتملة، وتلك التي تم تجاوزها أو مواجهتها مسبقا منها صندوق النقد الدولي (imf) الذي اعتمد خبرته في

(1)-نفس المرجع .
(2)-نفس المرجع، ص 217.
(3)-نفس المرجع ، ص217.

تسعينيات القرن الماضي في التعامل مع أزمات الديون في الثمانينيات ، حيث قام بالتنسيق في مواجهة أزمة المكسيك عام 1994م، حيث تقع الطرق الخاصة التي تؤثر من خلالها بعض أنواع الكوارث الطبيعية في الكيانات الاقتصادية الاقليمية والمحلية تحت هذه الفئة فتأثير تسونامي يوم 26ديسمبر2004 م على سبيل المثال ، وبسبب موقعه وحجمه وبسبب ندرة حدوث تسونامي في الأماكن المزدحمة بالسكان بشكل كبير يعني أن المؤسسات لم تستعد لها على ما يرام بشأن الاستجابة السريعة والمؤثرة كان لبعض الهيئات الدبلوماسية غير الحكومية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي تجارب سابقة باتجاهات جديدة لتطوير شبكات الاتصال، والتي من الممكن أن تنسق بين الممثلين الخاصين والحكوميين كي يقوموا بالاستجابة سريعا، وبشكل ناجح تجاه الكوارث فبعد زلزال جيوجراث في 2003م أنشأ المنتدى شبكة عمل لمكافحة الكوارث والتي تتكون من شبكات تواصل قومية من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة والمستعدة للتواصل فور حدوث الكارثة، [1] ومنه نستنتج أن إدارة الأزمات فن وفقه ليس متاحين لأصحاب النوايا الطيبة ، فلو قدر للدبلوماسية الوقائية أن تنجح في مهنتها الصعبة لما كانت هناك اليوم أزمات سدت أمام الآفاق.

المبحث الثالث: الاقتصاد وفرصة التنمية والاستقرار

عندما تنتهي الصراعات والنزاعات بين الدول تتفق الأطراف المتنازعة على السلام ، وتسعى إلى تسوية الخلافات بينها بالتفكير في إعادة الأوضاع إلى حالها في المناطق المتضررة ، من خلال استراتيجية إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بين النزاعات واستخدامها كفرصة لتنظيم الدولة ومحاربة الفقر عن طريق المساعدات الدولية ، كما أن التنمية المستدامة لها الدور الكبير في حماية البيئة من مختلف المخاطر والكوارث البيئية.

المطلب الأول الاقتصاد كإطار لبناء السلام واعادة الاعمار

استعمل مفهوم بناء السلام لأول مرة مصطلح بناء السلم من قبل "يوهان غالتونغ" johan galtung في مقال له عام 1975م، حيث أدرجه ضمن ثلاثة نهج السلام وهي : صنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، وهو مفهوم يشترك مع حفظ السلام بأن كليهما ليس له الطبيعة القمعية، ومنه فبناء السلام هو مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات، بهدف ضمان عدم النكوص أو الانزلاق إلى النزاع مجددا.[2]

([1])-نفس المرجع، ص 218.

([2])- جمال منصر، **"بناء السلام في مرحلة مابعد النزاعات: المضامين والنطاقات"** ، دفاتر السياسة والقانون، العدد 13،(جوان 2015)، ص ص 379_388.

لجنة بناء السلام: أنشأت هذه اللجنة من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة ، فانخراط الأمم المتحدة في مجال بناء السلام قد فرض عليها القيام بتطوير أجهزة فرعية ضمن هيكلها التنظيمي للتعامل مع متطلبات هذه المهمة ، فظهرت لجنة بناء السلام إلى جانب مكتب دعم بناء السلام ، وصندوق بناء السلام ، فلجنة بناء السلام هي هيئة استشارية حكومية دولية تدعم الجهود المبذولة في بناء السلام في الدول الخارجة من النزاعات ، فهي بذلك مفتاح إضافي لقدرة المجتمع الدولي في جدول أعمال السلام الواسع النطاق، والتي تهدف إلى الجمع بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لتعبئة الموارد وتقديم النصح واقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء الصراع، وتتمثل مهام لجنة بناء السلام في _اقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والانتعاش بعد الصراع _ المساعدة على ضمان تمويل يمكن الاعتماد عليه لنشاطات انتعاش مبكرة واستثمار مالي مستدام على المدى المتوسط إلى المدى الطويل ،[1] أما داخليا فتتكون من لجنة تنظيمية إلى جانب تشكيلات خاصة بالبلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة، وتتشكل اللجنة من إحدى وثلاثين دولة عضوا.

مكتب دعم لجنة بناء السلام: أنشئ هذا المكتب لمساعدة ودعم لجنة بناء السلام ولإدارة صندوق بناء السلام ، ولكي يخدم الأمين العام في تنسيق جهود وكالات الأمم المتحدة في بناء السلام ، ويترأس المكتب مساعد الأمين العام لدعم بناء السلام ،ويساعد المكتب أيضا على استدامة السلام في البلدان المتأثرة بالصراع بتوفي الدعم الدولي.

صندوق بناء السلام: تم إنشاؤه عام 2006 م من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لتأمين الحاجات الفورية للبلدان الخارجة من الصراع، ويعتمد على المساعدات الطوعية من دول ومؤسسات دولية ، وقد يمتد عمل الصندوق إلى البلدان التي لم تدرج في عمل لجنة بناء السلام. [2]

استراتيجية إعادة الاعمار: تعرف استراتيجية إعادة الاعمار على أنها سلسلة متعاقبة من الخيارات والأفعال ، يمكن أن تنظم متعاقبة وفقا للوقت والمجال، فاستراتيجية اعادة الإعمار لما بعد الحرب، تتعلق بإطلاق الإمكانات البشرية وتوسيع الخيارات المجتمعية.[3]

ان اختيار استراتيجية اعادة الإعمار الملائمة ليس شأنا مستقلا عن الرؤية الكلية للمستقبل الاقتصادي والمجتمعي ، والسياق الذي يحدد الأسوار الخارجية ، والذي يحصر داخلها الاستراتيجية الكلية والتي توضح تفصيلها من خلال البدء بتقدير سليم للحدود

([1])-بن زكري بن علو ، **أثرالعقوبات الاقتصادية الدولية على حق الشعوب في التنمية** ، مرجع سابق، ص 25 .
([2])-نفس المرجع ، ص 26.
([3])- أمينة زغيب ، **استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب :نموذج اقليم كوسوفو**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2011 ، ص30.

والقوى، والتي تشكل الميراث الكامل للماضي من دون فقد البصيرة بالأهداف الطويلة الأجل لإعادة الإعمار،[1] ولأن عملية إعادة الإعمار عملية شاقة ومعقدة ، فقد جرت العادة أن يكون هناك طرفان رئيسيان يتعاونان معا في إعمار وتنمية المناطق المتضررة إحداهما طرف داخلي ، والثاني طرف خارجي ، فأما الأطراف الداخلية الفاعلة والتي يشار إليها عموما على أنها (أصحاب المصلحة)، فهي إما أن تستند إلى المشهد الاجتماعي للبلدان في مرحلة ما قبل الصراع ، ويلعب أصحاب المصلحة العديد من الأدوار المتعلقة بإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، إما كعوامل مساعدة أو معرقلة للسياسة العامة بحسب معتقدات ومصالح وتوجهات كل طرف من تلك الأطراف ، وفي ما يتعلق بالأطراف الخارجية لإعادة الإعمار كالدول التي تقدم الدعم الثنائي وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها ، والمنظمات غير الحكومية الدولية ، والبنوك والشركات الدولية ، فالقاعدة هي المشاركة الدولية الواسعة للانخراط في إعادة الإعمار بهدف مساعدة المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع [2]، ويمكن القول أن استراتيجية إعادة الإعمار تواجه مجموعة من التحديات والمتمثلة في:

آليات تمويل استراتيجية إعادة الإعمار: إن إعادة الإعمار ليس استراتيجية وتصور فقط بل هي سياسات وبرامج ومشروعات، وهي بحاجة إلى أموال طائلة، ولأن الدول الخارجة من الصراع لا تتوفر لديها الأموال ، ولايمكن تنفيذ سياسات إعادة الإعمار من خلال الاعتماد على الإيرادات المحلية أو الاحتياطات الموجودة لدى تلك الدول، فهي مضطرة للاعتماد على الدعم الخارجي، وقد يكون هذا الدعم مباشر عن طريق المساعدات الثنائية ، أو دعم المنظمات غير الحكومية ، أو المنظمات غير الحكومية الدولية عبر الاستثمارات وغيرها.[3]

ربط التمويل بالقرارات السياسية: وهذا ينطبق على سياسات الحكومة المانحة والحكومة الوطنية وتزداد صعوبة إقامة صلات مباشرة بين القرارات السياسية والنتائج.

تحديد الجهات المنفذة: بسبب التحدي الثالث المتمثل في كيفية توجيه الموارد إلى وكلاء إعادة الإعمار ، فهناك مروحة واسعة من وكلاء القطاعين العام والخاص القادرين على تنفيذ سياسات إعادة الإعمار ، وتمتد من مؤسسات القطاع العام إلى منظومة

([1])- نفس المرجع، 31.

([2])-إبراهيم جميل عودة ، **إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات** ، نشر بتاريخ: 5 أفريل 2018 ، أطلع عليه بتاريخ 13جويلية 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:https://m.annabaa.org/arabic/rights

([3])- نفس المرجع .

المنظمات غير الحكومية ، وبالتالي تمثل كيفية توجيه الدعم المالي لوكلاء إعادة الإعمار مشكلة بالنسبة إلى أي برنامج لإعادة الإعمار.

ضمان عدم حصول النزاع: ويكمن التحدي الرابع في ضمان ألا يؤدي التمويل إلى إدامة الصراعات والنزاعات الدولية[1]

اعادة الاعمار الاقتصادي مشروع مارشال ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي

في نهاية الحرب العالمية الثانية كانت اوروبا مدمرة تماما وكان هناك تقليل من حجم درجة الدمار ما زاد من معاناة اوروبا إلى حد أن جهود اعادة الإعمار القائمة لم تكن كافية بشكل واضح ،[2]كذلك جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية بخطر جديد كان لابد من مواجهته وهو خطر الشيوعية الذي بات يهدد اوروبا المنهكة من الحروب، وكانت الأحزاب الشيوعية قد حققت لنفسها مواقع قوية داخل معظم الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وايطاليا، حيث أصبحت هذه الأحزاب أهم الحركات السياسية المناهضة للفاشية، وقد أفادت هذه الأحزاب من نشاطها في المقاومة خلال الحرب ضد الألمان فضلا عما وجدته من دعاية تأييد من الاتحاد السوفياتي بسبب الانتماء العقائدي، وتضيف إلى ذلك أوضاع ألمانيا غداة الحرب ، وهي ممزقة تماما اقتصاديا فضلا عن اقتسامها بين احتلال سوفياتي لألمانيا الشرقية واحتلال غربي لألمانيا الغربية ، مما زاد من احتمالات التوتر والمواجهة وفي مثل هذه الظروف كان استمرار الأوضاع الاقتصادية المنهارة لأوروبا[3] هو اذكاء وتدعيما للحركات الشيوعية النشطة التي وجدت في هذه الظروف المضطربة ببيئة مناسبة لدعوتها، ومن هنا كان تحرك الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت زمام المبادرة ما أطلق عليه "العالم الحر"، فأعلن وزير خارجيتها جورج مارشال" George marshall" في محاضرة في جامعة هارفرد في عام1947م مبادرة مهمة هي ما عرف في ما بعد باسم "مشروع مارشال" ، فطلب مارشال في محاضرته وضع برنامج خاص لمعاونة أوروبا اقتصاديا مبينا أهمية اعادة احياء الاقتصاد الأوروبي ، وطالب جميع الدول الأوروبية، وكانت الدعوة تشمل أيضا الاتحاد السوفياتي بالتعاون فيما بينهما لوضع خطة لإعادة التعمير ،[4]واختار الاتحاد السوفياتي عدم المشاركة ومنع الدول التي تسير في فلكه من أن تشارك، وعقد في باريس مؤتمر برئاسة إرنست بيفين Emest bevin وتم وضع مشروع مشترك لإعادة اعمار أوروبا ، وعين المؤتمر لجنة التعاون الاقتصادي الأوروبي لمتابعة المناقشات مع الولايات المتحدة ، وكان لست عشرة دولة تمثيل في اللجنة الدول الأعضاء العشر

([1])-نفس المرجع .

([2])- بيتر مارشال، **الدبلوماسية الفاعلة**، تر: أحمد مختار الجمال، (مصر: القاهرة، المشروع القومي للترجمة، ط 1، 2005)، ص 139.

([3])-حازم الببلاوي، **النظامالاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، 2000)، ص 16.

([4])-نفس المرجع، 17.

الأصليين في مجلس أوروبا ، بالإضافة إلى النمسا ، واليونان، وايسلندا، والبرتغال، وسويسرا، وتركيا وتولت فرنسا وبريطانيا مسؤولية اشتراك ألمانيا الغربية في المشروع ، وتحولت اللجنة إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي عام 1948، وبدأ العمل ببرنامج إعادة إعمار أوروبا، وبلغ حجم المساعدة التي كان خمسها على شكل قروض وأربعة أخماس الناتج القومي ،[1] وبالنسبة للولايات المتحدة وكندا، وكان مشروعا يكتنفه خيال كبير ومجهود إداري وسخاء، وباعتباره عملا من أعمال السياسة الخارجية كان يمثل نجاحا هائلا، وفيما يتعلق بالمستفيدين الأوروبيين فإن درجة تجاوز القوميات المعنى القانوني المتضمن في الممارسة كانت محدودة ، ولكن التعاون التفصيلي في التخطيط الاقتصادي والفحص المشترك للمشروع كان يعكس الوقائع الملحة للموقف السائد ، إلى جانب ادراك الحاجة المستمرة للتنسيق والتعاون الاقتصادي ، وتحولت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام1961م، مما يعكس بين أشياء اخرى اهتمامها بمساعدة الدول النامية ، ولكن في ذلك الوقت أصبح التكامل الذي تتطلع اليه أوروبا أمرا مستقرا بحزم داخل مجموعة أصغر من الدول هي مجموعة الدول الست.[2]

ومنه فإستراتيجية إعادة الإعمار تتطلب أموالا باه ضرة، ولا يكون ذلك إلا باهتمام الدول بتنمية اقتصادها واستغلال مواردها لتنظيم دولتها، كما أن هذه الاستراتيجية لا بدى أن تبنى على العدالة والأمن والسلام.

المطلب الثاني: المساعدات الدولية ومحاربة الفقر في العالم

تشكل المساعدات الخارجية بمختلف أشكالها أحد أهم الأدوات التي كانت ولاتزال تلعب دورا هاما في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية لأي دولة، وكان مفهوم المساعدات الخارجية أكثر وضوحا في النظام الدولي قبل انهيار الاتحاد السوفياتي أي في عهد الثنائية القطبية ، حيث كانت القوتان الأعظم آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي تتسابقان على تقديم المساعدات الخارجية، سواء على شكل قروض أو على شكل دعم سياسي دبلوماسي لهذه الدولة أو تلك.[3]

الفرع الأول: مفهوم المساعدات الخارجية

([1])- بيترمارشال، الدبلوماسية الفاعلة، مرجع سابق، ص 140 .

([2])-نفس المرجع.

([3])-مبارك سعيد عوض العجمي، **المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من 1980- 2010**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص1.

تعرف المساعدات الخارجية بأنها مساعدات عينية أو نقدية تحصل عليها الدول النامية من الدول المتقدمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للمساعدة في سد عجز الموازنة ، وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية على أن يكون عنصر المنحة في هذه المساعدات 25 بالمئة على الأقل.[1]

تعتبر المساعدات الاقتصادية من أهم أشكال هذه المساعدات الخارجية ، حيث تتخذ أشكالا مختلفة ومتعددة ، ويمكن أن تشمل مساعدات نقدية كما هو الحال في الهيئات المالية والقروض التنموية ، وقد تم تقديم المساعدات المالية الخارجية من طرف الدول الغنية (المانحة)، خاصة خلال فترة الحرب الباردة كانت المساعدات بالنسبة للدول المانحة مجرد أداة من أدوات سياستها الخارجية ، وخضعت بعدها المساعدات الاقتصادية الخارجية لتطور كبير خلال السنوات الماضية من عمر النظام العالمي الجديد ، واتجهت نحو التبلور على شكل نظام قانوني واقعي في طور التكامل.[2]

تهدف المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى دعم القطاع الخاص المحلي للدول المتلقية، إذ تؤثر المساعدات في هياكل الإنتاج والهياكل المؤسسية في اقتصاد البلدان المتلقية للمساعدات ، وتهدف المساعدات أيضا إلى إحداث تغيرات تشجع على بناء قوة اقتصادية اجتماعية مستقرة في إطار من التعبئة للنظام الرأسمالي الدولي، وبالتالي، فإن تدفق رؤوس الأموال لدول العالم يتمثل بتبعية الاقتصاد الرأسمالي عبر الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.[3]

الفرع الثاني: أشكال المساعدات الاقتصادية الخارجية

تصنف المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى ما يلي

1_ مساعدات لدعم الميزانية وقروض التنمية والعجز في الميزان التجاري ، حيث تأتي هذه المساعدات على شكل قروض ونسبة قليلة من هذه المساعدات تكون على قروض ، ونسبة قليلة تأتي على شكل منح، وتقدم هذه المساعدات للدول المستفيدة للحصول على السلع والخدمات التي تحتاج إليها في عمليات التنمية وتصحيح الاختلالات الاقتصادية ، ومساعدة اقتصاديات

(1)-"الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل"، نشر بتاريخ: 11جوان 2017، أطلع عليه بتاريخ1 أوت 2020، متوفر على الرابط: https://democraticac.de/?p=47092

(2)-الياس أحمد، "**المساعدات الاقتصادية الخارجية كنظام قانوني واقعي في إطار العلاقات الدولية** "، نشر بتاريخ:24 جوان2015، أطلع عليه بتاريخ1أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://tinyurl.com/yypj9sjb**

(3)-لينا فضل سلمان أبو القمبز، **المساعدات الخارجية وأثرها على القرار السياسي الفلسطيني(1994_2016)**، رسالة ماجستير،تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الأقصى، 2018، ص2.

الدول المتلقية للنمو.

2_مساعدات لدعم المشاريع الاقتصادية وتشمل ما يلي:[1]

أ_مساعدات لتطوير البنية التحتية والصناعية حيث تحتاج عملية التطوير الصناعية إلى بنية تحتية قوية لكي تتم عملية تخطي العقوبات التي تحول دون البناء الصناعي ، والمساعدات الاستثمارية ، وانشاء الطرق وأنظمة الاتصالات ومصانع الطاقة وسكك الحديد وغيرها.

ب_مساعدات لتطوير القطاع الزراعي والمياه ، حيث تحتل الزراعة لدى البلدان المتلقية جزءا رئيسيا من عملية التطوير وخاصة البلدان التي تساهم الزراعة بجزء كبير في اقتصادها القومي ، حيث تتخذ المساعدات شكل انشاء مستودعات المعيشة للعاملين في الزراعة؛

ج_مساعدات لتطوير المشاريع السياحية ، حيث تعتبر المساعدات الخارجية المقدمة للدول المتلقية مصدرا من مصادر التمويل للقطاع السياحي؛

د_ المساعدات الانسانية: يتمثل هذا النوع في تقديم المساعدات الغذائية للدول المتلقية في اطار النظرة الشاملة لمشاكل الأمن الغذائي العالمي، وكذلك رغبة الجهات المانحة في تجنب أي صدام مع الدول النامية من خلال ما يسمى حوار الشمال والجنوب ، ويشمل هذا النوع على منح وقروض ميسرة السداد ، [2]إن المساعدات الدولية متعددة الأطراف يمكن أن تفضل على المساعدات الثنائية لعدة أسباب من أهمها:

_ تميل المساعدات الدولية الجماعية إلى الحد من التأثيرات السياسية المباشرة على الدول الفقيرة

_إن المساعدات الدولية يمكن أن تكون أكثر نجاحا في تنشيط التنمية لاعتمادها على معايير فنية محايدة نسبيا

_تقديم المساعدات الدولية يركز على دوافعها الإنسانية أكثر من دوافعها الاستراتيجية[3]

الفرع الثالث: أثر المساعدات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر

تسعى الدول النامية إلى الاستعانة بالمساعدات الاقتصادية من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية ، لأن المساعدات الاقتصادية من المصادر الهامة لرؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لتحقيق التنمية ،[1] فالهدف الأساسي من وجهة نظر الدول النامية للمساعدات

(1)-العجمي، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية، مرجع سابق، ص 22.
(2)-نفس المرجع، ص23.
(3)- نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية** ،(عمان: الأردن ، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص 146.

الاقتصادية هو تحقيق وتسريع تنميتها الاقتصادية ، وبالتالي فهي تسعى لزيادة معدلات النمو ، فالمساعدات تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية في الدول النامية لأنها تسد فجوة الادخار وفجوة النقد الأجنبي ، حيث تستخدم هذه المعونات للقضاء على الفقر وزيادة متوسط الدخل الفردي [2]، ففي عام 1999م استهل الصندوق والبنك الدولي منهج إعداد تقارير استراتيجية الحد من الفقر كعنصر رئيسي في العملية المؤدية إلى تخفيف مديونية البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة "هيبيك" ، وركيزة للإقراض الميسر الذي يقدمه الصندوق والبنك الدولي، وبينما تظل تقارير استراتيجية الحد من الفقر ركيزة لمبادرة "هيبيك" فقد اعتمد البنك الدولي والصندوق سنة 2014م و 2015م على التوالي منهجين جديدين للمشاركة القطرية تنتفي معه الحاجة لإعداد هذه التقارير، وقام الصندوق بتبسيط متطلبات توثيق استراتيجية الحد من الفقر بالنسبة للبرامج التي يدعمها "التسهيل الانتمائي الممدد" أو أداة دعم السياسات.[3]

تعد الاثار الاقتصادية الايجابية المتوقعة للمساعدات الاقتصادية خصوصا في كونها وسيلة للقضاء على الفقر الذي تعانيه الدول النامية، من أهم الدوافع لقبول المساعدات من قبل الدول المانحة الغنية حتى في شروطها القاسية، إلا أن المساعدة تكون أفضل لها فيما لو وجهت للمشاريع الرأسمالية، واستخدمت لزيادة الادخار والاستثمار بدلا من أن تكون على شكل معونة غذائية أو دعم ميزان المدفوعات وتخفيف أعباء المديونية ،[4]ومنه يمكننا القول أن المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول المتخلفة بهدف تنمية اقتصادها ليس الغرض منها خدمة هذه البلدان بل لها اهداف سياسية واقتصادية.

المطلب الثالث نحو اقتصاد مستدام في مواجهة التدهور البيئي والتغير المناخي

إن الافراط في استخدام الموارد الطبيعية يؤدي إلى التدهور البيئي، لذا يجب التركيز على الموارد المتجددة صديقة البيئة لتجنب الأخطار، وفي مقدمتها التلوث البيئي.

الفرع الأول: البيئة والاقتصاد العالمي

الاقتصاد البيئي عبارة عن مجال اقتصادي يدرس التأثير المالي للسياسات البيئية، حيث يقوم الاقتصاديون البيئيون بإجراء دراسات لتحديد الآثار النظرية أو التجريبية للسياسات البيئية حيث يهتم الاقتصاديون البيئيون بتحديد المشكلات المحددة التي يجب

([1])- صلاح الدين حمد، **أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق ،ص 106.
([2])-نفس المرجع، 107.
([3])- **"صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"**،نشر بتاريخ 22أوت 2019 ، أطلع عليه بتاريخ 18 جويلية2020 ، https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/07/27/15/31/IMF-World-Bank
([4])-صلاح الدين حمد، **أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية** ،مرجع سابق، ص 108.

تصحيحها، ولكن يمكن أن يكون هناك العديد من الأساليب لحل نفس المشكلة البيئية ،[1] تتمثل أهم القضايا الجديدة في حماية البيئة في الاهتمام الشعبي بالتلوث ، واستنزاف الثروات الطبيعية قد دعا الحكومات الغربية على مدى حوالي 25سنة إلى اعطاء اهتمام متزايد لمسألة حماية البيئة ، ومن الواضح أن الاجراءات العلاجية تتطلب تعاون دولي على نطاق واسع ، ولابد أن تأخذ الحكومات في حساباتها الجوانب العديدة للعلاقات الدولية التي تعتمد فيها المسائل البيئية اعتمادا متبادلا ، وفي العالم النامي ترتبط مشكلة البيئة أساسا بالنمو السكاني والفقر ومايتبعه من ضغط على الأرض والموارد الطبيعية الاخرى[2] وفضلا عن ذلك إذا كانت الاجراءات العلاجية التي يسعى إليها الغرب تشتمل على الانبعاثات المنخفضة لغازات "البيت الزجاجي" ، فذلك سيعوق التنمية الصناعية للدول الفقيرة، وترى هذه الدول أنه يجب أن يكون هناك تعويض من تلك الدول الغنية التي أسهمت عمليات التصنيع السابقة فيها بشكل كبير ، وبمعنى أخر فإن حماية البيئة قد أصبحت مصدرا أخر للتوتر بين الشمال والجنوب وكان من العلامات المميزة صدور تقرير عام 1987من اللجنة العالمية البيئية والتنمية التي تشكلت عام 1983 بناءا على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة برئاسة رئيسية الوزراء النرويجية مسز جرو هارلم برونتلاند، وعنوان التقرير" مستقبلنا المشترك" our common future وقد أبرز مفهوم التنمية المستدامة.[3]

يؤثر التغير المناخي حاليا على كل دولة في أي قارة من القارات ، ويعطل التغيير المناخي الاقتصادات الوطنية ، ويؤثر على أنواع الحياة ويلقي بالأعباء المالية على الناس والمجتمعات والدول غالبا حيث يمثل التغير المناخي تحديا عالميا لا يحترم الحدود الدولية، كما أن الانبعاثات في أي مكان تؤثر على الناس في أي منطقة من المناطق ، فهي قضية تتطلب حلولا هي بحاجة إلى ترتيب على المستوى الدولي، كما أنها تتطلب تعاونا دوليا لمساعدة الدول النامية على التحرك باتجاه اقتصادات ذات نسبة كربون قليلة ،[4] ولمواجهة هذه المشاكل البيئية وجب تطبيق سياسة التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: الاقتصاد الدولي في ظل طروحات التنمية المستدامة:

االتنمية المستدامة :Sustainable Developmentتعرف بأنها البرنامج الشامل ذو الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية لمواجهة التلوث البيئي،وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية وتتمثل فيما يلي:

---

[1] _James CHEN,"Environmental Economics",last modified April, 2020: www.investopedia.com/terms/e/environmental-economics.asp.

([2])- بيتر مارشال، **الدبلوماسية الفاعلة**، مرجع سابق، ص،46 .

([3])-نفس المرجع.

([4])- دون ذكر صاحب المقال، أهداف التنمية المستدامة، نشر بتاريخ: يناير 2015 ، أطلع عليه بتاريخ: 30 جويلية2020 ، متوفر على الرابط الالكتروني:https://academicimpact.org/ar/content

_ الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة بمعنى حفظ الأصول الطبيعية ، بحيث تترك الأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.

_ ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي يتم استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة ، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية وتحديد سعر مناسب لها بناءا على تلك القيمة؛

_الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها، وتهدف التنمية المستدامة في البلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بنسبة 33 مرة،[1] ومنه فالتنمية الاقتصادية المستدامة استراتيجية قائمة على الحفاظ على كوكبنا في حدود ما يسمح بتنميته ورفاهية الانسانية عموما.

تنقسم مستويات التنمية المستدامة الى مستويين رئيسيين هما:

01-الإستدامة القوية :

تكون إستدامة التنمية قوية عندما يقع مجال النشاطات الإقتصادية ضمن مجال النشاطات الإنسانية، و التي بدورها تمتد لتقع في الدائرة الإيكولوجية (البيئية)، و بالتالي فإن تلك النشاطات الإقتصادية ستنمو بشكل متضائل ، و لن يستمر نموها على المدى البعيد إذا ما تم الإضرار بشكل كبير بالطبيعة التي تمدها بالمواد المادية و الطاقوية ، فالإستدامة القوية تتمثل في الحفاظ على مكونات المختلفة لرأس المال في مستواه الأصلي، فهي ترفض فكرة الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال، ووفقا لهذا الإفتراض فإن مكونات رأس المال المختلفة تعد مكملة لبعضها البعض ، و ليست بدائل فعلى سبيل المثال فإن حصيلة بيع البترول لا بد أن تستمر في مجالات الطاقة الأخرى و تطويرها للحصول على إنتاج مستديم من الطاقة.

02- الإستدامة الضعيفة :

(1)- دون ذكر صاحب المقال، التنمية المستدامة: مفهوم تعريف وأبعاد ومكونات، دون ذكر تاريخ أطلع عليه بتاريخ 30 جويلية2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://sustainability-excellence.com.

على عكس سابقتها تكون الإستدامة ضعيفة عندما يقع التوسع على حساب الموارد البيئية، أي وقوع الحقل الإيكولوجي و مجال نشاطات الإنسانية ضمن دائرة النشاطات الإقتصادية، وبالتالي فإن هذه الأخيرة ستنمو بشكل متسارع على المدى البعيد[1].

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة مبادئ ،تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق إستراتجياتها الهادفة إلى تحقيق تنمية و رفاه الأجيال الحالية دون المساس بقدرة و حقوق الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم نذكر أهمها[2] :

01- مبدأ الكفاءة في إستخدام الموارد: و ذلك برفع مستويات المعيشة، يعني إلتزام صانعي السياسات بإستخدام مجموعة من أليات التوزيع و المراقبة المالية، كأسعار و الضرائب لتنظيم إستخدام الموارد أي استخداما كفأ للموارد الطبيعية المتاحة.

02- مبدأ المرونة : معناه قدرة النظام على التكيف و المحافظة على بنية و نماذج سلوكه في مواجهة الإضطرابات الخارجية، لأنه إذا ما خسرت هذه النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى.

03- مبدأ العدالة : في هذا المبدأ تشير العدالة الى إنخفاض و تدهور قاعدة الموارد البيئية التي ينجم عنها عدم إرضاء إحتياجات الشرائح الأكثر فقرا، لذا فإن التنمية المستدامة تتطلب مساعدة هذه الفئات لأنه ليس لديهم خيار بديل عن تدمير بيئتهم

04- مبدأ الإحتياط : هذا المبدأ منصوص عليه ضمن المبدأ الخامس عشر من إعلان "ريو" حول البيئة و التنمية ، و هو بذلك يعطي معنى أولي للمبدأ على أنه لا يحتاج إلى اليقين العلمي كسبب لتأجيل إتخاذ تدابير إحتياطية لحماية البيئة ، و هذا المبدأ يوجب الدول إتخاذ التدابير اللازمة لإستدراك تدهور البيئة حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع

05- مبدأ الملوث الدافع : تم النص على هذا المبدأ لأول مرة سنة 1972 كتوصية لمنظمة التعاون و التنمية الإقتصادية ، و ذلك بموجب الإتفاق الذي حدث بين أعضاء هذه المنظمة حول وضع سياسة تنموية قائمة على أساس هذا المبدأ ، و يقصد به توصية هذه المنظمة بجعل التكاليف الخاصة بالوقاية و مكافحة التلوث تحملها السلطة العامة على عاتق الملوث.

([1]) طارق راشي، **"الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة SOMIPHOS "** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2010 ، ص16.

([2])- ميلود موسعي ،**" التنمية المستدامة"**، نشر بتاريخ : 1مارس 2020، اطلع عليه بتاريخ 27 جويلية 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.maan-ctr.org/magazine/author/114/

06–مبدأ المشاركة : هذا المبدأ يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلامة في إتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال التخطيط، و وضع سياسات و تنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي، و يعني أنها تنمية من أسفل و التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية بوجه عام من المشاركة بخطوات إعداد و تنفيذ و متابعة خطط التنمية

07– مبدأ الإدماج : ينص هذا المبدأ لدمج الأبعاد البيئية عند وضع القرار بما في ذلك المسائل المتعلقة بدمج البيئة ، و التنمية على مستويات السياسة، و التخطيط، والإدارة، والإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة ، والاستخدام الكفأ للأدوات الاقتصادية وحوافز السوق.[1]

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة كذلك تغييرا تكنولوجيا مستمرا في البلدان الصناعية للحد من انبعاث الغازات المسببة لتغيير مناخ الأرض، و التحسين التكنولوجي أمر هام في التوفيق بين أهداف التنمية و قيود البيئة، فلا يمكن معالجة قضية التغيرات المناخية في منأى عن مبادئ التنمية المستدامة، و تعطى الأولوية عند وضع سياسات تنموية في أي بلد إلى تقليل من مستوى الفقر، وتشجيع النمو الاقتصادي ،وعليه فإنّ خيار التخفيف أو التكيف مع ظاهرة التغيرات المناخية يمكن ان يقدم لهذه البلدان فرصة جوهرية من أجل مراجعة إستراتيجياتها التنموية بوجهة نظر مختلفة ، فالتحدي الذي يواجهها هو ضمان أن الجهود المبذولة ستعمل على مواجهة المشاكل البيئية بما فيها التغيرات المناخية، و تساهم في تحقيق نمو إقتصادي محلي جهوي و وطني مستدام، و مفتاح القضية هو تبني سياسات تسمح بالربط بين إدارة التغيرات المناخية و البيئية بالطريقة التي تعود بالفائدة على المجتمع [2]

إن العلاقات الاقتصادية تعتمد على التعاون الاقليمي والدولي، وظهور التكتلات مما يؤدي إلى الصراع والتنافس على الموارد، وتعرض الدول للابتزاز والضغط، وقد لعبت الدبلوماسية الاقتصادية الدور الهام في حل المشاكل بين الدول عن طريق التفاوض.

_ يعتبر الاتحاد الأوروبي أفضل نموذج في التعاون، لكن إنفصال بريطانيا عنه يشكل خطرا عليه.

_ تحول الصراع اليوم على الساحة الدولية من الجيو سياسي والجيو عسكري إلى الصراع الجيو إقتصادي، أي الحروب الاقتصادية

_ إن المساعدات الدولية التي تقدم إلى دول العالم الثالث تتسبب في ضعفها سياسيا واقتصاديا

_تحتاج عملية إعادة الإعمار إلى تنمية إقتصادية شاملة ومساعدات دولية

([1])- نفس المرجع

([2])- تسعديت بوسبعن ، **أثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر : دراسة استشرافية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد بوقرة، البويرة، 2014 ، ص51.

ـ إن الإفراط في إستغلال الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية أدى إلى التدهور البيئي والتغير المناخي وللقضاء على هذا الخطر لابد من الاعتماد على التنمية المستدامة ومستلزماته.

الفصل الثّالث:

إدارة الموارد المشتركة في الواقع الدولي

الفصل الثالث: ادارة الموارد المشتركة في الواقع الدولي

توجد موارد طبيعية مشتركة في العالم منها: المائية كنهر النيل، والبحيرات العظمى، ومعدنية كالفوسفات، والحديد، وطاقوية كالبترول، والغاز وهذه الموارد بعضها ينقل عبر شيكات الأنابيب، وهناك اتفاقيات تتحكم في استغلال هذه الموارد المشتركة من حيث التنقيب والاستغلال والتقسيم، وهذه الثروات ترغب القوى الكبرى في الهيمنة عليها عن طريق استراتيجية زعزعة الاستقرار، حيث تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث ينصب المبحث الأول في جيوبوليتيكا الموارد المشتركة في العالم، أما المبحث الثاني تناولت فيه: الموارد المشتركة في بناء سلوك الأطراف المعنية. والمطلب الثالث تناولت فيه طروحات الموارد المشتركة(دراسة نماذج).

المبحث الأول:جيوبوليتيكا الموارد المشتركة في العالم

يعتبر علم الجيوبوليتيك احدى المنهجيات الملائمة لمعالجة مسألة الموارد الطبيعية، والقيمة الفعلية التي تتسم بها هذه الموارد من منظور المصالح الطبيعية الجيوسياسية ، والاستراتيجية بعيدة المدى للدول والتكتلات الدولية ، فمن هذا المنظور الشمولي تختلف مقاربة موضوع تلك الموارد وأماكن تواجدها وسبل إيصالها إلى الأسواق وسياسات تسعيرها عن مجرد المقاربة الاقتصادية[1]

المطلب الأول: الموارد المائية المشتركة

تتوفر الطبيعة عل موارد مائية هامة سطحية وباطنية إضافة إلى الموارد المائية المشتركة المتمثلة في مختلف الأنهار التي تساهم في التنمية الاقتصادية عن طريق استخدامها في السقي، وتوليد الطاقة والصيد البحري وغيرها، فهناك أنهار دولية مشتركة تستفيد منها مجموعة من الدول، تستغل وفقا لاتفاقيات تحدد طريقة الاستغلال والاستفادة من هذا المورد ومن الأنهار الدولية نجد:

الفرع الأول:النهر السنغال: عرف هذا النهر بنهر صنهاجة حتى مجيء الاستعمار الأوروبي، ينبع النهر من مرتفعات فوتاجالو في غينيا، ويصب في المحيط الأطلسي مشكلا في خط مجراه الحدود الطبيعية الفاصلة بين دول مالي والسنغال وموريتانيا، وقد تم إنشاء منطقة اقليمية مشتركة بين الدول المتاخمة له، إلا أن توزيع هذه الاستفادة لم يكن متساوي بين الدول الثلاثة، وهو ما أثار مشاكل سياسية بين موريتانيا والسنغال في عام 1988، وقد تم استغلال الانتماء العربي لموريتانيا لاستجداء رؤوس الأموال العربية لتمويل

(1)-محمد دياب،" **مسألة الموارد الطبيعية من منظور الجيوبوليتيك** "، منشور بتاريخ: 19 سبتمبر 2020، أطلع عليه بتاريخ 10أوت2020 ، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.alriyadh.com/20144

مشاريع السدود التي أقيمت عليه ، إلا أنه عند توزيع الحصص تغيبت موريتانيا بحجة أنها دولة رعوية لا زراعية ، وبذلك خفضت حصتها من مياه الري إلى 5 % فقط.[1]

الفرع الثاني: نهر النيل: يعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم إذ يبلغ طوله 6825 كيلومتر ، ومساحة حوضه 2,96مليون كيلومتر مربع تضم عشرة دول هي : رواندا ,بوروندي الكونغو, كينيا, أوغندا, تنزانيا ,أثيوبيا ,أرتيريا, السودان, ومصر [2]، وتتواجد منابع النيل في ثلاثة قطاعات هي:

1_القطاع الجنوبي: ويضم بحيرة فكتوريا، وتشترك فيه كل منتنزانيا ،أوغاندا ، وكينيا، كما يوجد نهر كاجيرا ، برواندا، وبوروندي، ويصل نهر السمليكي بحيرتي إدوارد و ألبيرت، وهي مشتركة بين أوغاندا والكونغو؛

2_القطاع الشرقي: وفيه تنفرد إثيوبيا بالمنابع الموسمية لنهر النيل ضمن أراضيها؛

3_القطاع الغربي :وفيه تنفرد السودان بوجود خط تقسيم المياه، حيث تنحدر الأودية عند جبل مرة متجهة نحو التشاد، وتنحدر أهمية حوض النيل بالنسبة لمصر طبقا للمساهمة في حوض النهر كمية ما ينصرف منها من مياه في اتجاه مصر ، وهي على النحو التالي:

أ_إثيوبيا: يخرج منها نحو85بالمئة من مياه النيل التي تصل إلى مصر؛

ب_أوغندا: ويوجد بها مخرج النيل الرئيسي من بحيرة فكتوريا، ولها نصف بحيرتي إدوارد وألبرت وتقع بها بحيرة كيوجا؛

ج_تنزانيا وكينيا: تشتركان مع أوغندا في بحيرة فكتوريا؛

د_ الكونغو الديمقراطية : تشترك مع أوغندا في بحيرتي إدوارد وألبرت؛

هـ_رواندا وبورندي: يوجد بها نهر كاجيرا الرافد الرئيسي لبحيرة فكتوريا؛

و_السودان: ويوجد جزء كبير من روافد النيل في أراضيها ويعرف بحوض بحر الغزال[3]، ويستجمع النيل مياهه من منبعين رئيسيين : هما الهضبة الاثيوبية وهضبة البحيرات الاستوائية ،وتعد الهضبة الاثيوبية هي الأهم حيث تمد النيل عند مدينة أسوان في مصر بنحو 85 بالمئة من إيراده السنوي .

([1])- عبد العباس فضيخ الغريري وآخرون، جغرافية الوطن العربي: دراسة لمعوقات تكامله الإقليمي(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1999)، ص 99.

([2])- شحاتة دياب مغاوري ، **نهر النيل بين التحديات والفرص** ، (القاهرة : المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع ، ط1، 2012) ، ص 17.

([3])- نفس المرجع ، ص 42.

أما هضبة البحيرات الاستوائية فيبلغ متوسط إيرادها السنوي 13مليار متر مكعب ، وهي أكبر المصادر انتظاما في إمداد النيل بمياهه على مدار العام، وإن كانت لا تمد النيل عند مصبه إلا بنسبة 15بالمئة تقريبا من إيراده المائي السنوي.[1]

_تنظيم الانتفاع بموارد نهر النيل : سعت دول حوض النيل إلى تنظيم الانتفاع بموارد النهر وفق نظرية"الملكية المشتركة ،" والتي تذهب إلى أن النهر الدولي من منبعه إلى مصبه يعد مملوكا ملكية مشتركة بين جميع الدول التي يجري النهر في أقاليمها ، بحيث تكون حقوقها متساوية ومتكاملة فلا تنفرد إحداها دون موافقة الدول الأخرى بإقامة مشروع للانتفاع بمياه النهر في الجزء الذي يجري في أقاليمها، مادام هذا الانتفاع يؤدي إلى إحداث أي تأثير في جريان مياه النهر سواء بالزيادة أو النقص ، حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات والمعاهدات لإقامة أطر تعاونية ومشروعات مشتركة بين دول حوض النيل ، وتأمين انتفاع دول حوض النيل بموارد النهر ولاسيما مصر والسودان، وقد خلصت هذه الاتفاقيات والمعاهدات إلى عدم إقامة أي مشروعات على المجرى الرئيسي لنهر النيل أو روافده، من شأنها التأثير سلبا في التصريف المائي.[2]

الفرع الثالث:نهر الفرات: تبلغ مساحة حوض الفرات 444 ألف كيلومتر مربع ، منها أكثر من 48 بالمئة من العراق ، و10 بالمئة في السعودية، و16 بالمئة في سوريا، و25 بالمئة في تركيا، أما طوله يبلغ 2350 كيلومتر يقع في تركيا تقريبا 500 كيلومتر وفي سوريا 700كيلومتر، وأكثر من 1100كيلومتر في العراق، ونهر الفرات هو ثاني أنهار الوطن العربي طولا ، ينبع النهر من هضبة أرمينيا وشمال منابع نهر دجلة، ويمثل مجراه في هذه المنطقة خانق عميق يقطع جبال طوروس، وهذه المنطقة ستمثل أزمة مائية مستقبلية بسبب الخطط التركية، وباشرت دولة الكيان الصهيوني في إنشاء مشاريعها المائية تحت اسم مشروع السلام التركي.[3]

الفرع الرابع:البحيرات العظمى: تتشكل البحيرات نتيجة للأنشطة التكتونية أو البركانية أو حتى الجليدية، ولايقتصر الأمر على ذلك، فقد ابتدعت الأنشطة البشرية ودمرت العديد من البحيرات نظرا إلى الأسباب الطبيعية لتكوين البحيرة، فلا عجب في وجود كبرى البحيرات في أمريكا الشمالية، امتلأت المنطقة بالأنهار الجليدية في الماضي البعيد، فتكونت البحيرات مع تحرك هذه الأنهار الجليدية باستمرار وجرفها للأرض، وترسب مياه الجليد المنصهرة .[4]

([1])-.دون ذكر صاحب المقال ،**"الأزمة المائية في حوض نهر النيل .. المسيرة والمصير"**، منشور بتاريخ: 2 جوان 2013، أطلع عليه بتاريخ 13أوت 2020،
https://www.qiraatafrican.com/home/new

([2])- نفس المرجع.

([3])-عبد العباس فضيخ الغريري وآخرون، **جغرافية الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 91.

([4])-دون ذكر صاحب المقال، **"أكبر عشر بحيرات في العالم"**،دون ذكر تاريخ النشر، أطلع عليه بتاريخ 16جويلية 2020 ، متوفر على الرابط الالكتروني:https://www.ibelieveinsci.com/?p=65287

البحيرات العظمى اسم قديم أطلق على البحيرات الخمس التالية: سوبيريور ، و ميتشيجانوهيورون ، وإيري، وأونتاريو، وتعد هذه البحيرات أكبر مجموعة بحيرات في العالم، وتشكل أهم خط ملاحي داخلي في أمريكا الشمالية ،وقد كانت هذه البحيرات الطريق الرئيسي للمستكشفين والمستوطنين الأوائل في المناطق الشمالية الغربية لأمريكا الشمالية، وهي تمثل الأن إقليما واسعا من الولايات المتحدة يضم ولاية أوهايو ، وإنديانا، وإلينوي، و ميتشيجان ، وسكنسن وجزءا من ولاية مينيسوتا، ويعد هذا الإقليم أحد أهم المناطق الصناعية في الولايات المتحدة لرخص تكاليف النقل في هذه البحيرات ، تقع بحيرة ميتشيجان بكاملها داخل الولايات المتحدة، في حين أن كندا والولايات المتحدة تتقاسمان البحيرات الأربع المتبقية التي تشكل جزءا من الحدود بينهما، وقد نصت معاهدة المياه الحدودية التي وقعت عام 1909م على حق الدولتين في السيطرة المشتركة على هذه البحيرات، ومن بين أهم الموانئ البحرية التي تقع عليها : ميناء شيكاغو ، و ميلووكي، وجاري على بحيرة ميتشيجان ، وميناء بفلو وكليفلاند ، وتوليدو، واشتبولا على بحيرة إيري ، وميناء دلث، وسوبيريور، وخليج ثاندر على بحيرة سوبيريور، ومن الموانئ المهمة أيضا : ميناء دترويت الذي يقع على نهر يصل بين بحيرة هيورون، وبحيرة إيري، وميناء تورونتو الكندي على بحيرة أونتاريو.[1]

المطلب الثاني: الموارد الطاقوية المشتركة

لقطاع الطاقة مكانة بارزة في التفاعلات بين القوى الكبرى ، لأن أكثر القوى لم تصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة ، يسمح لها بالتخلص من التبعية للخارج طاقويا، وفي المقابل هناك قوى غنية بالطاقة، وتعتمد عليها في اقتصادها بشكل كبير ، لكن التغيرات في سوق الطاقة دفعت هذه القوى إلى إعادة النظر في سياستها الطاقوية ، وتبني استراتيجيات طاقوية تأخذ بعين الاعتبار مختلف المعطيات التي أفرزتها جيوبوليتيكية الطاقة بهدف تحقيق الأمن الطاقوي.

الفرع الأول:الغاز الطبيعي:

إنّ الغاز الطبيعي يشكل اليوم أحد مصادر الطاقة الأساسية في العالم بالرغم من حداثته ، فهو في الطبيعة إما مصاحبا للنفط أو مستقلا عنه في مكامنه الخاصة ، وحتى الماضي القريب كان الغاز الحر لا يستعمل إلا في مناطق إنتاجه وبصورة محدودة ، وذلك بسبب صعوبة نقله وتخزينه، وكثيرا ما كان يحرق الغاز المصاحب للتقليل من كلفة النفط المستخرج ، ولعدم وجود أسواق استهلاكية له، أما الآن وبعد أن تطورت الصناعات البتروكيميائية، فقد أصبح الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة النفطية لخلوه من الملوثات

(1)-دون ذكر صاحب المقال، لبحيرات العظمى"(أمريكا الشمالية)، دون ذكر تاريخ النشر، أطلع عليه بتاريخ 16جويلية 2020،متوفر على الرابط الالكتروني:https://tinyurl.com/y4z8utup

البيئية كالرصاص والكبريت ، وهذا ما جعل العالم يهتم بتطوير إنتاجه وزيادة نسبة استخراجه يوما بعد آخر خصوصا بعدما تقدمت الطرق الفنية لجهة خزنه وتسييله ونقله.[1]

يتكون الغاز الطبيعي أساسا من غاز الميثان(CH_4)، ولكنه يحتوي أيضا على مواد هيدروكربونية أخرى مثل : الإيثان، والبوتان والبروبان، والنافتا.[2]

يحتوي الغاز الطبيعي على العوالق، وهي كائنات لا ترى بالعين المجردة، مثل : الطحالب، والكائنات الحية التي تراكمت على مر السنين في طبقات الأرض والمحيطات بعد الضغط على الطبقات الرسوبية، ونتيجة للضغط يتم تحويل هده المخلفات والمواد العضوية بعد آلاف السنين إلى غاز طبيعي[3]، ومن أهم حقول الغاز المشتركة في العالم نجد:

أولا:/**حقول غاز شرق المتوسط**: وهي حقول الغاز التي تقع ضمن الإطار الجغرافي لمنطقة شرق المتوسط ، والتي تقع قبالة سواحل قبرص وإسرائيل ولبنان، وغزة ومصر، وينظر إلى تلك المنطقة من منظور جغرافي وليس من منظور نظام إقليمي، وقد أشار إلى منطقة شرق المتوسط الأكاديمي ووزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في كتابه"العمق الاستراتيجي"، ومن الناحية الجغرافية فإن منطقة شرق المتوسط هي تلك المنطقة التي تمتد من هضبة الأناضول شمالا، ومصر جنوبا، ومنطقة الشام شرقا، بما تحويه من دول تقع على النصف الشرقي للبحر المتوسط،[4] وهناك الكثير من حقول الغاز في تلك المنطقة ، وقد أظهرت شركة نوبل للطاقة أن حقل أفروديت يحتوي ما بين 142إلى 227 مليار متر مكعب من الغاز، وهو مايقدر قيمته 45 مليار دولار بالسعر العالمي الحالي ، ويمكنها أن تحول البلاد من دولة مدنية إلى دولة مصدرة للطاقة ،وقد اكتشف الجانب الإسرائيلي العديدمن حقول الغاز في العقد الأخير منها حقل لفيتان، الذي يقدر مخزونه 17 تريليون قدم مكعب (453 مليار متر مكعب)، مما قد يجعل " إسرائيل " تكتفي ذاتيا لفترات طويلة من ذلك المخزون الغازي وربما تتحول أيضا إلى دولة مصدرة للغاز في القريب العاجل[5]

([1])-شادي سمير عويضة، **استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الاسرائيلي في المنطقة**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2019)، ص35.

([2])-.دون ذكر صاحب المقال، ، "حقائق عن الغاز الطبيعي"، دون ذكر تاريخ النشر، أطلع عليه بتاريخ 12أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://sites.google.com/site/sypeteng/research/54

([3])- يوسف عمر، "أهمية الغاز الطبيعي"، منشور بتاريخ: 4 جويلية 2017، أطلع عليه بتاريخ 12أوت 2020م، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://tinyurl.com/y3sju5n4

([4])-محمد سليمان الزواوي، **بحر النار: تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط** ، (الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، ط1، 2015م)، ص71 .

([5])- نفس المرجع، ص ص 72_ 73.

1_حقل فارس الجنوبي:

يسمى بحقل قبة الشمال وهو أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم ، اكتشف هذا الحقل في عام 1971 م، وبحسب إحصائيات وكالة الطاقة الدولية بأن حقل فارس يمتلك كميات من الغاز الطبيعي تفوق ما لدى الكثير من الدول مجتمعة من الغاز الطبيعي، حيث يقدر ما يمتلكه هذا الحقل بحوالي 50،970323865600 لتر من الغاز الطبيعي، وحوالي 50 مليار برميل من مكثفات الغاز الطبيعي، ويتقاسم هذا الحقل كلا من دولة إيران ،ودولة قطر، بحيث تبلغ مساحته في الجزء الإيراني منه، حوالي 3،626 مترا مربعا، ومساحته في الجزءالقطري منه حوالي 5،957مترا مربعا.[1]

الفرع الثاني: النفط: هو عبارة عن سائل كثيف قابل للإشتعال ذو لون أسود متواجد في طبقة القشرة الأرضية العليا، وهو معقد للغاية من الهيدروكاربونات بالنسبة الى التركيب والشكل ومدى نقائه، والمملكة العربية السعودية على رأس أكبر دول النفط في العالم، بما يقرب من 100 مليار برميل نفط كما يتميز بقربه من أحد معامل شركة ارامكو الذي يعد أكبر معمل لتكرير النفط في العالم[2].

يعتبر النفط مصدر الوقود الأكثر شهرة ويعود هذا لنقله وكثافته، حيث يمكن إنتاج 10 آلاف سعر حراري عند احتراق كيلوجرام منه فقط، مما يسهم في توفير كميات النفط وعدم الحاجة إلى استخدام كميات هائلة من انتاج الوقود ، وتفعيل الماكينات التي تعتمد عليه بشكل رئيسي في عملها[3]،ويتوزع النفط في العالم توزيعا غير عادل، ويتركز في العالم العربي خاصة دول الخليج العربي؛ يوجد النفط في الدول العربية على شكل أحواض ذات امتدادات وكميات مختلفة ، بالإضافة إلى اكتشافه في مناطق أخرى على هامش هذه الأحواض، وبذلك تصبح بعض أجزاء الوطن العربي تقع على بحيرة من النفط ، وتتشابه جيولوجية هذه الأحواض من حيث نوعية البترول، ونوعية الطبقة الحاملة، وتتوزع هذه الأحواض كما يأتي:

2_حوض الخليج العربي: وهو أغنى الأحواض النفطية في العالم ، ويحتل المرتبة الأولى في الوطن العربي ، ويمتد هذا الحوض في جنوب العراق، ويشمل أراضي الكويت وكذلك الأراضي المطلة على ساحل الخليج العربي من المملكة العربية السعودية ، والبحرين

(1)- رزان بسام لافي ،"أكبر حقل غاز في العالم" ، منشور بتاريخ 16 مارس 2019، طلع عليه بتاريخ 02 سبتمبر 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://tinyurl.com/y25ala6q

(2)-دون ذكر صاحب المقال، "**تعريف النفط و مشتقاته**" ، دون ذكر تاريخ النشر، أطلع عليه بتاريخ 02 سبتمبر 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:https://tinyurl.com/y529nqye

(3)-إسراء ربحي، "أهمية البترول في الاقتصاد العالمي"، منشور بتاريخ: 9 اكتوبر 2017، أطلع عليه بتاريخ 11أوت 2020، https://tinyurl.com/y588th76

وقطر،[1] والإمارات، وعمان، وتدخل فيها المياه الإقليمية لكل دولة ، وأهم حقوله في العراق: مجنون والرملية والزبير، أما في الكويت فأهم حقوله: الروضتين، وبحرة صابرية، ومناقيش، وبركان والأحمدي، وهي مشتركة بين الكويت والسعودية.[2]

3_حوض شمال العراق: تنتشر القباب أو المصائد البترولية في نمط خطي في مساحة تبلغ 15 % من مساحة العراق ، ويتوزع في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية وأهم حقول هذه المنطقة حقل كركوك وباي حسن، وعين زالة وبطمة، ونفط خانة.

4_حوض الوسط الشمالي الإفريقي : ويمتد هذا الحوض بشكل مستعرض شرقي غربي وحقوله غير متناسقة وأهم حقول هذا الحوض في الحقول الليبية ،[3] أما ح قول الجزائر فهما: حاسي مسعود ، وحاسي الرحال الأجرب، وبرقاوي، أرزيو...أما حقول تونس فهي قليلة، وأهمها اشتارت، والبورما، وأهم حقول المغرب سيدي رام وماريشة .[4]

المطلب الثالث: الموارد المعدنية المشتركة

تنتشر الثروة المعدنية في العديد من دول العالم خاصة العربية منها بعضها مستغل، والبعض الآخر لم يستغل لأسباب فنية أو تمويلية أو سياسية، وهناك بعض الدول تشترك في هذه الثروات المعدنية مثل : الجزائر التي تشترك مع المغرب في منجم غار جبيلات ، وتشترك كذلك في منجم الونزة مع تونس وغيرها من الدول الأخرى، والتي تقوم بالإدارة المشتركة لهذه المعادن.

الفرع الأول:التوزيع الجغرافي للثروات المعدنية تتوزع المعادن توزيعا غير عادل في العالم، فهناك مناطق يكثر فيها تركز المعادن وأخرى يقل أو يكاد ينعدم، ويكون هذا الأمر على مستوى الدولة الواحدة وعلى مستوى القارات ، ففي قارة آسيا تعتبر المناطق الشمالية منها من الأقاليم الغنية بالثروات المعدنية ، وتعتبر روسيا خامس دولة من حيث انتاج الذهب بعد جنوب إفريقيا وأمريكا وأستراليا والصين، فقد أنتجت سنة 1996 نحو 120طن من الذهب، كما تعتبر ثاني قارة في إنتاج الألمنيوم ، وتنتج 8 بالمئة من الإنتاج العالمي للحديد، وتعتبر جبال الأورال والقوقاز مناطق هامة في المعادن.[5]

وفي قارة أوروبا تنتشر المعادن في معظم دولها، وتعتبر منطقة البور في ألمانيا من أشهر مناطق إنتاج الفحم، وبلغ إنتاج الحديد فيها 26 مليون طن يتركز معظمه في السويد 22 مليون طن، كذلك منطقة اللورين الفرنسية تشتهر بالحديد ثلثي إنتاج فرنسا فيها، وبالنسبة لقارة إفريقيا، تعتبر المناطق الجنوبية الغربية من القارة غنية بالثروات المعدنية خاصة الذهب والبلاتينيوم ، فعلى سبيل المثال

(1)- عبد العباس فضيخ الغريري وآخرون، مرجع سابق، ص 276.
(2)- نفس المرجع، ص 277.
(3)-نفس المرجع.
(4)-نفس المرجع، ص 278.
(5)-دون ذكر صاحب المقال، التوزيع الجغرافي للثروات المعدنية في العالم"، منشور بتاريخ: 18 أكتوبر 2015، أطلع عليه بتاريخ 26جويلية 2020،متوفر على الرابط:http://geography100um.blogspot.com/2015/10/blog-post_18.html

أنتجت مناجم جنوب إفريقيا 78 بالمئة من جملة البلاتينيوم عام 2000 و 20 بالمئة من الذهب العالمي، وتعتبر زامبيا وزائير وزمبابوي من أشهر دول العالم في إنتاج الرصاص والزنك والنحاس ،كما يمتد إقليم استخراج النحاس من الشرق في الكاميرون إلى غينيا وموريتانيا، أما الإقليم الشمالي من القارة فغني بالفوسفات[1]، بينما في أمريكا الشمالية تعتبر جبال الروكي في غرب القارة من المناطق الغنية بالثروات المعدنية مثل النحاس، الرصاص، والفضة ، وفي جبال الأبلاش أكبر مناجم الفحم في ولايات آلاسكا ، ونيفادا ،وكاليفورنيا، وتمتد خامات الحديد والنيكل والنحاس إلى شمال المكسيك.[2]

الفرع الثاني:الإنتاج العربي التقليدي من الخامات المعدنية تزخر دول الوطن العربي بثروات معدنية أهمها الحديد والفوسفات إلى جانب الزنك، النحاس، الرصاص، الفحم والمنغنيز، ويوضح الجدول التالي الإنتاج العربي ونسبة الإنتاج العالمي من هذه المعادن في سنة 1974 مثلا:

الرقم	الخام	1974	
		الإنتاج بالألف طن	النسبة للإنتاج العالمي
1	الفوسفات	27600	% 26.00
2	الحديد	16000	% 01.80
3	زنك	44.5	% 01.00
4	رصاص	117	% 03.00
5	نحاس	18	% 00.50
6	منجنير	175	% 02.00
7	فحم	574	% 00.05

المصدر: سمير محمود والي ،**استراتيجية الثروة : دراسة لثروات طبيعية في الوطن العربي** (مصر :الملتقي للإنتاج الفني و الثقافي، ط1،1994) ،ص 31

(1)- نفس المرجع.
(2)- نفس المرجع.

نلاحظ أن الإنتاج العربي من خامات الزنك، الرصاص، المنغنيز، والفحم لا تمثل نسبة تذكر من الإنتاج العالمي ، فالهيئات العالمية اعتبرت أن الدول العربية ليس لها إنتاج من هذه الخامات، حيث أن نسبة الإنتاج العالمي تتراوح ما بين 1% إلى 0,05 %.[1]

أولا:مناجم الحديد المشتركة في الجزائر: للجزائر حظ وفير بالثروات المعدنية حيث تزخر بموارد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني بما تقدمه من مواد أولية للتحويل والتصنيع ، وتتركز أهم هذه الثروات المعدنية في المنطقة الساحلية ، وفي الشرق الجزائري بصفة خاصة بسبب تنوع التكوينات الجيولوجية، حيث يحتل الحديد قائمة المعادن من حيث الأهمية والوفرة، وأهم مكامنه توجد بالقرب من الحدود التونسية بالونزة التي تنتج 80 بالمئة من جملة إنتاج الحديد في الجزائر والبالغ 3،4 مليون طن سنويا، وكذلك في بوخضرة،كما يوجد الحديد في المنطقة الغربية في غار جبيلات قرب تندوف على الحدود المغربية، وهو من أكبر حقول الحديد في العالم باحتياطي قدره مليار طن، وهو سهل الاستغلال بطريقة الفتحات المكشوفة وذو نوعية ممتازة.[2]

ثانيا:مناجم اليورانيوم بمثلث حدودي مع ليبيا، النيجر، والجزائر: تتواجد مناجم اليورانيوم في الجنوب الغربي لليبيا في منطقة العوينات الغربية بالقرب من مدينة غات الحدودية مع الجزائر ، وهذا المثلث الحدودي بين ليبيا ، والجزائر، والنيجر معروف بتواجد كميات من اليورانيوم به ، لكنه غير مستغل إلا في النيجر نظرا لأن الشركة النووية الفرنسية "أريفا" تحتكر استغلال هذا المنجم، وعبر خام اليورانيوم يتم استخراج الطاقة الكهربائية في فرنسا، وهذا أحد الأسباب التي تجعل فرنسا تهتم بإقليم "فزان" الذي يوجد به اليورانيوم[3].

ثالثا: الفوسفات في الجمهورية اللبنانية:

يظهر الفوسفات الرسوبي في نطاقين متوازيين في الجزء الجنوبي من منخفض البقاع غربي الحدود السورية، وعلى بعد 100 كيلومتر جنوب شرق بيروت، ويبعد النطاقان عن بعضهما البعض مسافة 6 إلى 7 كيلو مترات في امتداد اتجاهه شمال الشرق، أما الجزء الصالح للاستغلال فيقع فيما بين حصبيا ولباية بطول حوال 30 كيلومترا.[4]

([1])- سمير محمود والي، استراتيجية الثروة: دراسة في الثروات الطبيعية في الوطن العربي(القاهرة: الملتقي للإنتاج الفني والثقافي،ط1، 1994)، ص 31.

([2])-دون ذكر صاحب المقال، **"الثروات المعدنية في الجزائر"**، دون ذكر تاريخ النشر،أطلع عليه بتاريخ 23أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.startimes.com/?t=26385258.

([3])-مصطفى دالع، **"حديد ويورانيوم وذهب.. ثروات ليبية ضائعة "**، منشور بتاريخ : 8 جويلية 2020، أطلع عليه بتاريخ 23أوت، 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.aa.com.tr.ar.

([4])- محمد سمير والي، **استراتيجية الثروة**، مرجع سابق، ص 38. .

المبحث الثاني: الموارد المشتركة في بناء سلوك الأطراف المعنية بها

تعد مسألة اكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية خصوصا الهيدروكربونية مسارا للخلاف الدائم والمستمر في التفاعلات الدولية ، لذلك عقدت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات لتنظيم استغلالها.

المطلب الأول : استراتيجية زعزعة الاستقرار في التعامل مع الموارد المشتركة:

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في إدارة الموارد المشتركة هي دعم التمرد والاضطراب في الدول، والحملات الاعلامية المناوئة وتأليب الرأي العام ، إضافة إلى الابتزاز التهديدي والاخضاع للضغط المحكم واللجوء إلى بناء تحالفات معادية للدولة أو مساعدة خصومها.

الفرع الأول:الحملات الإعلامية المناوئة وتأليب الرأي العام :

تعد الحملات الإعلامية أداة مهمة في التأثير وخلق رأي عام ، وإحداث التغيير لاسيما في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص ، فالحملات الاعلامية متعددة من حيث الهدف أن كان توعوي أو تغيير سلوك مجتمعي أو حملات دعائية انتخابية ، وأيضا متعددة من حيث نوع الوسيلة الاعلامية التي تعتمد عليها الحملة ، وأما الانفتاح التكنولوجي والتطور الهائل في الصحافة الاجتماعية واستخداماتها المتنوعة ، أمست الصحافة الاجتماعية أولى الوسائل لانتشار الحملات الاعلامية وتحقيق أعلى نسبة تفاعل ، خاصة أن مواقع التواصل الاجتماعي لن تكون مقتصرة على شريحة معينة من حيث الجنس أو العمر أو الدين أو القومية أو المنطقة ، بل يمكن أن تتوسع بشكل كبير متجاوزة حتى الحدود الوطنية لها ، ومن يراجع التاريخ القريب يجد أن ظاهرة الربيع العربي لم تتوسع لولا مواقع التواصل الاجتماعي التي انطلقت منها وتوسعت من خلالها،[1]وقد نشأت حروب الجيل الرابع ، تعتمد على المعلوماتية وتستخدم تكتيكات حروب العصابات لتحقيق أهدافها ، والفاعل الرئيسي في هذه الحروب هو الدول والأنظمة العالمية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك في إطار سعي الأخيرة لنشر الفوضى وزعزعة الاستقرار في المنطقة.[2]

([1])-نبراس المعموري ،**"تأثير الحملات الإعلامية في تعبئة الرأي العام "** منشور بتاريخ: 8 أفريل 2020، أطلع عليه بتاريخ 3أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://alyoum8.net/news/67473

([2])-محمد علي محمود ، **الفوضى وزعزعة الاستقرار وطبيعة حروب الجيل الرابع** ، (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،ط1، 2019)، ص3.

الفرع الثاني:دعم التمرد والاضطراب في الدول :

كمثال عن حالة التمرد التي أسبابها الصراع على الموارد، فإنه على الرغم من تعدد المواجهات بين النظام اليمني والحوثيين خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المواجهة بينهما هذه المرة تعد الأكثر خطورة ، بحكم اتساع منطقة العمليات العسكرية، وزيادة درجة حدتها، ودخول المملكة العربية السعودية كطرف فيها دفاعا عن حدودها وأمن وسلامة مواطنيها وسيادتها ومصالحها الوطنية ، ولذلك بات القضاء على التمرد الحوثي قضية مصيرية بالنسبة للنظام اليمني، لا سيما أن قيادة التمرد تسعى إلى توسيع دائرة الصراع العسكري وتحويل الأزمة من أزمة يمنية داخلية إلى صراع إقليمي، مما سيعطي المبرر لإيران بالتدخل لدعم الحوثيين بحجة تدخل الآخرين، لذا فإن انتهاكات الميليشيات الحوثية للحدود السعودية لم تكن مجرد خطأ أو تحرك غير محسوب العواقب.[1]

الفرع الثالث: الابتزاز التهديدي والاخضاع للضغط المحكم :

تتلخص هذه الاستراتيجية في وجود مطالب للطرف القائم بالتهديد وعلى الخصم أن يرضخ لذلك ،و إلا كان جزاؤه العقاب إذا رفض الرضوخ لذلك المطلب ، بمعنى أن الطرف الذي يهدد يستخدم الابتزاز التهديدي من أجل خلق أزمة يهدف من ورائها للحصول على منافع ، ولذلك تعتبر استراتيجية جذابة لأنها تمنح القائم بها امكانية تحقيق أهدافه دون الحاجة إلى اللجوء للقوة،من أمثلة هذه الاستراتيجية الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد السوفياتي لسحب صواريخه من كوبا في عهد الرئيس كينيدي، كما تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الاستراتيجية في نزاعها مع ليبيا.[2]

الفرع الرابع: بناء التحالف:

التحالف ظاهرة حتمية تقتضيها طبيعة البيئة الدولية القائمة على تعدد القوى وتعدد السياسات ، فالتحالف منصب على التحالف العسكري واستخدام القوة وأن هناك عدو مشترك يربط بين هذه الدول ،[3] وكمثال على التحالفات تحالف قطر وإيران لزعزعة الاستقرار الخليجي والعربي ، ففي الوقت الذي تظهر فيه التصريحات القطرية علنا بأنها داعمة للاستقرار الخليجي والعربي علنا وأمام الشاشات، وهناك اتهامات بأنّ تحركات الدوحة فعليا وعلى أرض الواقع تزعزع الأمن والاستقرار سرا، فهناك مزاعم

([1])-عبد العزيز بن عثمان بن صقر، " **التمرد الحوثي وقضايا الأمن والاستقرار في المنطقة** "، أطلع عليه بتاريخ 14أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: **https://preview.tinyurl.com/y3xxc73n**

([2])-هيا عدنان عاشور، **الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية: الإدارة الأمريكية لأزمة الملف النووي الإيراني نموذجا** ، (القدس: الجندي للنشر والتوزيع ، ط1، 2016)، ص79.

([3])- دون ذكر صاحب المقال، **"تعريف التحالف"**، منشور بتاريخ: 28 سبتمبر 2009، أطلع عليه بتاريخ 20أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://mangaworld.yoo7.com/t250-topic

بشأن الدعم اللوجستي والمادي ، الذي تقدمه قطر لإيران والحوثيين لإلحاق الضرر بالتحالف العربي في أزمة اليمن، ليتم إخراج القوات القطرية من التحالف تحت حجة التحالفات بين قطر و إيران، وأنّ هناك تنسيقا دبلوماسيا وسياسيا وعسكريا بين الطرفين، ودورا تقوم به قطر في الإعلام خدمة لإيران وأذرتها في اليمن وضد التحالف العربي في اليمن.[1]

من الأمثلة الدالة على زعزعة الاستقرار في الوطن العربي حرب الخليج الثانية 1991م، والتي خاضها تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إثر غزو النظام العراقي بزعامة الرئيس الراحل صدام حسين للكويت سنة 1990م بعد اتهامه لها بسرقة نفطه والتآمر ضده ، ودامت هذه الحرب أربعين يوما، وأدت إلى إخراج القوات العراقية من الكويت وتدمير القدرات العراقية العسكرية والاقتصادية، وفرض حصار قاس على البلاد سبب مأساة إنسانية كبيرة دامت سنوات[2]، وعلى أرض الواقع فتكنولوجيا تنظيم الانقلاب في مختلف الدول في ظروف الزعزعة المتعمدة والمزعزعة لاستقرار الدول، ويجري خلال ذلك الضغط على سلطات هذه الدول على شكل الابتزاز السياسي ، أما وسيلة هذا الابتزاز فهي ممثلة بحركات الشباب الاحتجاجية التي تنظم وفق مخطط محدد والهدف الوحيد لأية ثورة ملونة هو دائما تنظيم الانقلاب على السلطة، مع تصوير ذلك كظاهرة احتجاج عفوية وكفعاليات جماهيرية عفوية للعصيان المدني ، والشرط الضروري والحتمي لنجاح الثورة الملونة هو زعزعة الاستقرار السياسي الذي يمكن أن يتحول إلى أزمة سياسية تامة [3]،إذا يمكن القول أن استراتيجية زعزعة الاستقرار تتحكم فيها دول كبرى طمعا في ادارة ثرواتها ، واستنزافها، والسيطرة، والحفاظ على الزعامة.

المطلب الثاني: خطوط الأنابيب كاستراتيجية لإدارة الموارد المشتركة

يعتبر النقل عبر الأنابيب إحدى وسائل النقل المهمة التي تلجأ إليها الدول المنتجة للمنتجات البترولية والغاز للنقل إلى جهات بعيدة، إما لأماكن الاستيراد مباشرة أو لموانئ التصدير ، وتساهم وسيلة النقل عبر الأنابيب في تخفيض التكلفة بشكل فعال، وتصل خطوط الأنابيب إلى ما يقارب من 5000 كيلومتر من المصدر إلى المستهلك، أو منافذ التصدير لبلاد أخرى،

([1])-محمد العايض، " **قطر وإيران...توجهات مشتركة لزعزعة استقرار المنطقة** "، منشور بتاريخ: 23 يونيو 2018، أطلع عليه بتاريخ 20أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://tinyurl.com/yyy89zsf

([2])-"**حرب الخليج الثانية..الزلزال الذي عصف بمنطقة الخليج** "،أطلع عليه بتاريخ 20أوت2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://tinyurl.com/y5sefcu8

([3])-محمد علي محمود، **الثورات الملونة والنسخة التجريبية لحروب الجيل الرابع في أوروبا الشرقية والوسطى** ، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2019)، ص 6.

،وتكون أقطار خطوط الأنابيب بين خمسة سنتيمترات و5 أمتار[1]، ويتم دفن خطوط الأنابيب تحت سطح الأرض على بعد متر ،بينما يلقى بعضها الآخر على سطح الأرض أو يوضع على ركائز مثبتة فوق السطح حسب اتجاهاتها والميول الطلوبة ، كما تمتد بعض خطوط الأنابيب تحت سطح الماء أو عبر الصحاري وفوق الجبال أو تحت الأنهار والبحيرات، ولذا فهي مرنة وملائمة وتحتاج إلى تجهيزات تعيش لمدى طويل وتحتاج لاتفاقيات دولية إذا كانت ستمر عبر حدود بلدان مختلفة ، ونظرا لأهميتها فهناك صراعات دولية ومنتجات قد لا نجد لها إذا لم يتم تصديرها عبر هذه الوسائل[2]، وهناك العديد من الأنواع للأنابيب وهي:

أولا:خطوط أنابيب السائل: وهي تنشأ بغرض نقل كافة السوائل من نفط ومشتقاته من أماكن وآبار الانتاج إلى أماكن التكرير والتصفية، وإلى تجمعات التصدير في منافذ التصدير والسفن أو التسليم لجهات الاستيراد مباشرة؛

ثانيا:خطوط أنابيب الغاز: وهي الأنابيب التي يتم عبرها نقل الغاز الطبيعي من الآبار المنتجة للغاز إلى وحدات معالجة الغاز ، ثم تمر بأنابيب أخرى تنقل المنتج النهائي إلى المدن العمرانية وإلى منافذ التصدير؛

ثالثا:خطوط أنابيب المواد الصلبة: وهي عبارة عن مخلوط من السائل وجسيمات صلبة، مثل: الفحم الحجري ، والماء، وخام الحديد، والماء، والحجر الجيري، وهي تتدفق من السائل وتشبه خطوط أنابيب نقل المخاليط.[3]

يمكن مناقشة دور خطوط أنابيب الغاز والبترول في التعاون الاقليمي وإدارة الموارد المشتركة، حيث تعتبر البلدان الغنية بالغاز مثل : إيران، وباكستان، وقطر، والمملكة العربية السعودية مهيأة بشكل جيد لتأدية دور أكبر في نقل الطاقة، ومع ذلك فهناك عقبة رئيسية وهي اقناع المستثمرين لدعم مشاريع خطوط الأنابيب في المناطق التي تعاني عدم الاستقرار السياسي و الأمني، بيد أنه يمكن لخطوط الأنابيب في تلك المناطق تحديدا أن تلعب دورا إيجابيا في تخفيف حدة التوتر وتعزيز التعاون بين الدول، وربما أن الطلب العالمي على الغاز ينمو بوتيرة أسرع من العرض ، فإن خطوط الأنابيب من الممكن أن تؤدي دورا متزايد الأهمية في تعزيز الأمن الاقليمي في المنطقة ،بدءا من المغرب ووصولا إلى أفغانستان[4]، فخطوط الأنابيب ساعدت في تحسين العلاقات بين الجزائر والمغرب وكذلك ليبيا وايطاليا أما في منطقة الخليج ، فقد ساهم مشروع دولفين الذي يمر من قطر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في حل النزاع القائم على الحدود بين الإمارات وسلطنة عمان ، وبين قطر والمملكة العربية السعودية

(1)- ممدوح زايد ، **"الأهمية الاستراتيجية للنقل عبر الأنابيب "**، منشور بتاريخ : 17 فيفري 2016، أطلع عليه بتاريخ 15أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://tinyurl.com/yxonoede

(2)- نفس المرجع.

(3)- نفس المرجع.

(4)- علي سالم، **"تنشيط السلام:"دور خطوط أنابيب الغاز والبترول في التعاون الإقليمي "** منشور بتاريخ: 15جويلية 2010 ، أطلع عليه بتاريخ 18أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://tinyurl.com/y5ybz8hk

،ومن المثير للاهتمام أن مصر أصبحت ذات مكانة مهمة في بناء خطوط الأنابيب ،وتوريد الغاز إلى جيرانها بما فيهم إسرائيل، من المحتمل أن تسهم الطرق الآسيوية المقترحة بما فيها مشروعات إيران ، باكستان، الهند، وتركمانستان، أفغانستان ،باكستان في البحث على التعاون في المناطق الهامة والتي تحتدم فيها الصراعات الأهم من ذلك.[1]

من الممكن أيضا أن توفر خطوط الأنابيب داخل البلدان العمالة والأرباح التي تشتد الحاجة إليهما ، الأمر الذي يسهم في تهدئة الامتعاض الداخلي الذي يغذي التطرف، إلا أن التناقض الذي تتعامل به الولايات المتحدة والقوى الأخرى مع الموارد الطبيعية في وسط آسيا قد أحدث اختلالا في أنفاق تطوير خطوط الأنابيب، ومع الإرادة السياسية الكافية وفهم أكثر استنارة للقوة الملزمة لخطوط الانابيب من الممكن للولايات ، والدول الأوروبية ، والهيئات الدولية البدء في استغلال انشاء خطوط الأنابيب كمحرك للتعاون وأداة دبلوماسية على حد سواء، إن ما تشتد الحاجة إليه هو رؤية سياسة طويلة الأجل يكون من شأنها دمج عبور الطاقة وانتقالها كجزء من إطار أوسع للتعاون الاقتصادي و الأمني.[2]

تعمل خطوط الأنابيب على ادارة الموارد المشتركة في عدة دول حدودية لها موارد مشتركة ، كما هو الحال في منطقة دول الخليج العربي، فمثلا دولة قطر تصدر الغاز المسال إلى الهند ، بسعر 6 دولارات للمليون بصافي ربح لا يتعدى دولارا واحدا للمليون ، بينما تستورد الكويت الغاز المسال من شركات شال وبريتيش بتروليوم بنحو 12دولار للمليون، وهذا الوضع الغريب نشأ مؤخرا بسبب الضغط الذي مارسته الشركات الموردة للغاز المسال في الهند ، والصين، وكوريا بعد هبوط أسعار البترول في السنوات الأخيرة، ودخول الغاز المسال الأسترالي والأمريكي إلى السوق في أوائل عام 2015م[3]، ولو كان هناك خط أنابيب غاز يربط قطر بالكويت عبر الأرض السعودية، أين سيكون بإمكان قطر بيع الغاز من دون التسييل المكلف ، وبهذه الطريقة فإن لها عوائد إضافية تؤمّن احتياجاتها من بيع غازها، وإذا أضيفت بقية دول الخليج إلى شبكة أنابيب غاز تمر عبر المملكة، وتربط جميع الدول الخليجية ستتضاعف الفائدة للجميع ، وتنشأ سوق غاز بين جميع الشركات المستهلكة والمصدرة للغاز في الخليج من شماله إلى جنوبه تشبه شبكات "هنري هب" في أمريكا.

حسب تقدير دراسة أجراها البنك الدولي في 2013م فإن تكلفة شبكة أنابيب غاز تربط المملكة بقطر والبحرين والكويت أقل من 1.4 مليار دولار، ولو أضفنا الإمارات وعمان إلى هذه الشبكة فقد يرتفع السعر الكلي إلى ملياري دولار ، أما استيراد الغاز

([1])-نفس المرجع.

([2])-نفس المرجع.

([3])- نبيل عثمان الخويطر،" **شبكة أنابيب غاز تربط دول الخ ليج « ضرورة ملحة»** " منشور بتاريخ: 15 جوان 2016، أطلع عليه بتاريخ 17أوت، 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://aawsat.com/home/article/665506/

المسال من خارج المنطقة حسب العقد المعلن عنه في أفريل 2016 م بين شركة بترول الكويت وشبكة هيونداي الكورية سيكلف الكويت لوحدها نحو 3 مليارات دولار لبناء ميناء، خاصة لاستقبال ناقلات الغاز المسال، وجدير بالذكر أن شبكة نقل غاز تربط جميع الدول الخليجية العربية عبر أراضي السعودية سيضفي على المملكة دورا قياديا في تجارة الغاز العالمية يشبه دورها القيادي في تجارة البترول العالمية.[1]

سيفتح الوضع –المشار إليه–الباب أمام تحرير سعر الغاز، ليرتفع إلى مستوى يشجع المزيد من التطوير لحقول الغاز، ويسمح بقيام صناعات بتروكيماوية جديدة غير معتمدة على الدعم الحكومي، لأن قرار الاستثمار فيها سيبنيه المستثمرون على دراسات جدوى اقتصادية وليست قرارات بيروقراطية، ومن الناحية الأمنية إنشاء شبكة أنابيب نقل الغاز بين دول مجلس التعاون سيقارب مابين اقتصاداتها، ويؤمن احتياجاتها من الغاز حتى في حالة حادثة تمنع دخول حاملات الغاز المسال من روسيا، وشمال افريقيا من دخول الخليج ،وبذلك تكمل تأمين شبكة الكهرباء القائمة حاليا بإضافة تأمين الوقود لمحطات الكهرباء في هذه الدول [2]،ومنه يمكن القول أن لخطوط الأنابيب دور مهم في إدارة الموارد المشتركة ، كما أنها مشجعة على التعاون بين الدول التي لها نزاعات سياسية ، وهذا مايظهر في المشاريع المشتركة بين اليونان وتركيا مثل : مشروع خط أنابيب نقل الغاز العابر للأدرياتيكي تاب ، ولايخفى أن أنابيب نقل الغاز استراتيجية تنتهجها الدول الكبرى محاولة زيادة نفوذها واستنزاف وادارة موارد الدول النامية خاصة المشتركة منها، كما هو الحال في منطقة شرق المتوسط .

المطلب الثالث: البعد القانوني في تقاسم واستغلال الموارد المشتركة

ترتبط الموارد الاقتصادية بالسياسة ارتباط وثيقا ، فأغلب الصراعات الدولية والإقليمية منذ القدم هي صراعات حول الأرض لما تحويه من موارد المياه، وزاد الصراع عند تدخل الدول الكبرى بسبب تمويلها لمشروعات مائية في إحدى الدول المتنازعة، وفي ظل عدم وجود قوانين خاصة بحقوق ملكية موارد المياه بين الدول ، أصبح موردا نادرا تتنافس الدول للحصول عليه ، مما أدى إلى توترات سياسية حوله وهناك قاعدة دولية تتيح للدولة السيطرة الكاملة على مواردها ، إلا أنه بالنسبة للموارد المائية هناك اختلافا لأنه يشترك فيها مجموعة من الدول، لأن الأنهار والبحار وحتى المياه الجوفية تخترق عدة دول إذ تنبع من واحدة وتصب في أخرى

(1)-نفس المرجع.
(2)-نفس المرجع.

،لهذا فالصراعات السياسية تنشأ بسبب استغلال دولة عن أخرى للموارد المائية[1]، وفي هذا الإطار عقد المؤتمر الدولي الثاني للمياه بالقاهرة الذي جاء تحت عنوان " قضايا المياه في الشرق الأوسط الواقع والمستقبل " ، حيث تم من خلاله مناقشة القانون الدولي للمياه، والاتفاقيات الدولية ، والقانون الدولي ، وملكية موارد المياه والذي قدم فيه عدد من خبراء القانون والباحثين ورقة عمل وأبحاث خلال فعاليات المؤتمر للخبير القانوني، وعضو اتحاد المحامين العرب رجب السيد قاسم جاء بعنوان " القانون الدولي للمياه والاتفاقيات الدولية ." [2]

لمناقشة موضوع الموارد المشتركة يمكن البدء بالقانون الدولي للأنهار الدولية، فقد برزت أولى الإشارات إلى مفهوم النهر الدولي في معاهدة باريس للسلام، والتي عقدت بتاريخ 30ماي 1814،حيث أوردت تعريف له على أساس أنه "ذلك النهر الذي يفصل ويخترق أقاليم دولتين أو أكثر، ومن خلال هذا التعريف نجد أن المعاهدة مرتكزة على المعيار الجغرافي والسياسي على حد سواء، إلا أن هذه الفكرة لم تستمر بل توالت بعد ذلك المحاولات الدولية لتحديد مفهوم النهر الدولي ،حيث عقد مؤتمر فيينا 1815م والذي كان بمثابة حجر الأساس ، ولاسيما أنه وضع الأحكام العامة القابلة للتطبيق على كل الأنهار الدولية ، حيث أجمعت كل الدول المشتركة فيه على ضرورة تنظيم الملاحة في الأنهار المشتركة بين أكثر من دولة ، وذلك عن طريق الاتفاق المشترك في ما بين الدول المتشاطئة[3]، كما أكد المؤتمر على حرية الملاحة فضلا على أن هذا المؤتمر تم من خلاله تحديد مبادئ إدارة مياه نهر الراين ما بين الدول المتشاطئة، واستمر الاهتمام الدولي بقضية المياه المشتركة، وفي القرن العشرين بدأ الاهتمام يتجه صوب التركيز على معايير أخرى غير الجغرافية والسياسية، بل أضحى المعيار الاقتصادي للنهر يحتل مركز الصدارة بالاهتمام، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه من خلال بيان أستوكهولم لعام 1961م، وتقرير لجنة القانون الدولي لعام 1994م، وصولا إلى اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1997م، وتأسيسا لما سبق فإن نهر الفرات يعد نهرا دوليا حيث تشترك به كل من تركيا، سوريا، العراق، السعودية وفقا لقواعد القانون الدولي.[4]

([1])-علاء رضوان، **"دور القانون الدولي والاتفاقيات في تحديد ملكية الدول لموارد المياه"** منشور بتاريخ: 22 مارس 2020، أطلع عليه بتاريخ 12 أوت 2020، متوفر على الرابط الاكتروني: **https://tinyurl.com/y4o7pgem**

([2])- نفس المرجع.

([3])- هالة صلاح الحديثي، **"الأنهار وطبيعتها القانونية: نهر الفراتنموذجا**، منشور بتاريخ:14 جانفي 2013، أطلع عليه بتاريخ 14 أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://swideg-geography.blogspot.com/2017/11/blog-post_58.html#.X1fOzVVKiUk

([4])-نفس المرجع.

في جانب آخر من استغلال الموارد المائية، ظهر القانون الدولي للبحار، وفي الفترة التي واكبت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شهد العالم تطورا كبيرا من الناحية العلمية والاستراتيجية والاقتصادية ، وتجلت أهمية البحار بصورة لم يسبق لها مثيل لاسيما بعد اكتشاف استخراج المعادن الصلبة الموجودة بالقرب من السواحل ، إضافة إلى استخراج البترول من قاع البحار والمحيطات والذي يعد من أهم مصادر الطاقة التي ترتكز عليها صناعات استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لجميع الدول مما دعا لوجود قانون دولي للبحار يحظى بقبول دولي [1]،وخلال هذه الفترة دخل القانون الدولي للبحار مرحلة التقنين من خلال اللجنة الخاصة التي شكلتها عصبة الأمم المتحدة في عام 1924م من أجل إعداد مشروع اتفاقية بشأن المياه الإقليمية التي على إثرها عقد مؤتمر لاهاي 1930م من أجل اعتماد المشروع، إلا أن الخلاف حول مدى واتساع هذه المياه حال دون ذلك.[2]

مع إنشاء هيئة الأمم المتحدة قامت لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة بدراسة قواعد القانون الدولي للبحار ، والتي تكتلت بالدعوة لعقد مؤتمر الأول لقانون البحار في عام 1958م، والذي أنتج اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1958م، والتي قسمت البحر إلى خمسة أقسام هي: المياه الداخلية ، البحر الإقليمي ، المنطقة الملاصقة ، الجرف القاري ، البحار العالية [3] ،وفي سنة 1982م تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تقسيم البحار إلى أربعة مناطق رئيسية وهي: البحر الإقليمي 12ميلا بحريا(نحو22 كم) من خط الأساس ، وللدولة سيادة كاملة عليها ، ثم المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها ب 200ميل بحري(نحو370 كم) ، تقاس أيضا من خط الأساس ثم منطقة الجرف القاري ، وأخيرا فقد نصت الاتفاقية بشكل واضح على المبادئ العامة لاستغلال الموارد الطبيعية سواء الحية الموجودة في المياه أو في القاع بما في ذلك من موارد هيدروكربونية ونفطية ، لكن تظل هذه الاتفاقية إطارية عامة ولا تلزم الدول إلا بالاتفاق على الالتزام بها[4]، ومن اتفاقيات البحار:

1_اتفاقية ترسيم الحدود البحرية اللبنانية–القبرصية سنة 2007م

حيث تم الترسيم وفقا لنقطتين مؤقتتين هما: النقطة 1 جنوبا، والنقطة 6 شمالا، حيث ألزمت الاتفاقية في مادتها الثالثة أي طرف يدخل في تفاوض مع طرف آخر لترسيم الحدود البحرية في إحداثيات أي نقطة من 1أو 6 الرجوع إلى الطرف الآخر.

---

(1)- رضوان حسني ،**القانون الدولي للبحار: دراسة تحليلية لأهم الاتجاهات الفقهية وأحكام التحكيم والقضاء الدوليين والممارسة الدولية**، (المنصورة: دار الفكر والقانون ، ط1، 2013) ، ص 15-

(2)-مأمون عارف فرحات، **"القانون الدولي للبحار"**، دون ذكر تاريخ النشر، أطلع عليه بتاريخ 20أوت2020، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://sites.google.com./site/mamounfarhatyahoocom/_1-9

(3)- نفس المرجع.

(4)- نفس المرجع.

2_اتفاقية ترسيم الحدود البحرية القبرصية_ الإسرائيلية سنة2010 م

هدفت الاتفاقية لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منها، والتي تم[1] تحديدها أيضا وفقا لقاعدة خط المنتصف، والذي يقع على مسافة 150 كم على شمال غرب حيفا ، والذي تم تحديده في البند الثاني من المادة الأولى في 12 نقطة إحداثية جغرافية، وفي ضوء كل ذلك فإن اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط ستوقد إسرائيل المزيد من الصراع مع دول المنطقة، لذلك لابد من إلزام إسرائيل على احترام كافة القوانين والمعاهدات الخاصة في هذا الأمر وبالأخص معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار والمحيطات والتي تتضمن تنظيم وتقسيم واستغلال ثروات وعوائد البحار والمحيطات.[2]

3_الوضع القانوني لبحر قزوين:

برز الوضع القانوني لبحر قزوين سنة 1992م، إذ أنه قبل هذا التاريخ كان الاعتماد في تحديد الوضع القانوني للبحر منصبا على وثيقتين أساسيتين، تتمثل الأولى في المعاهدة التي أبرمت بين كل من جمهورية روسيا السوفياتية الاتحادية الاشتراكية، والفرس في 26 فيفري1921م ،ومعاهدة التجارةوالفلاحة المبرمة بين الاتحاد السوفياتي وإيران بتاريخ 25 مارس 1940م[3]، وفي 17فيفري 1992م اجتمعت كل من ايران ، روسيا ، كازاخستان ، أذربيجان ، وتركمانستان بطهران لوضع تصريح مشترك يهدف إلى خلق منطقة جهوية للتعاون تبدأ من تحديد الوضع القانوني لأكبر مياه داخلية في العالم ، وتنتهي إلى سبل استغلال الثروات الموجودة في هذه المياه، وفي إطار القانون الدولي لم يكن من الممكن حل مشكل بحر قزوين نظرا للطبيعة غير الواضحة كما أن كل المحادثات والمفاوضات مع الطرف السوفياتي كانت تدور حول خيارين بحر مغلق أو بحيرة محدودة [4]، وفي سنة 2002م تم التوقيع على اتفاقية ثنائية بين روسيا وأذربيجان بخصوص تحديد قاع البحر القابل للاستغلال وأخيرا في سنة 2003 م تم توقيع اتفاقية ثلاثية بين روسيا ،و كازاخستان ، وأذربيجان، حيث حددت نقاط التقاء خطوط تحديد سيادة كل دولة على بحر قزوين [5]، ولا تقتصر هذه الاتفاقيات على الثروات المائية فقط ،بل تتعداها إلى الثروات الطاقوية والمعدنية ، سواء من ناحية التنقيب أو الاستغلال ،

([1])- شادي سمير عويضة ، **استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط** ، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2019) ، ص 90.

([2])-نفس المرجع ، ص 91.

([3])- عبد المالك خطاب، "الوضع القانوني لبحر قزوين،" مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 9، (جوان 2014)، ص ص 130_ 144..

([4])- نفس المرجع، ص 134.

([5])- نفس المرجع، ص 138.

والتقسيم مثلا: اتفاقيات تصدير الغاز في شرق المتوسط ،كإسرائيل التي أبرمت اتفاقيات لتصدير الغاز الخام لكل من الأردن ومصر، وذلك بغرض تلبية احتياجات السوق المحلية.

المبحث الثالث: طروحات إدارة الموارد المشتركة: دراسة نماذج

تتعامل الدول مع الموارد الطبيعية المشتركة بطروحات ثلاث متمثلة في الهيمنة والتنافس والتعاون

المطلب الأول: طرح الهيمنة في إدارة الموارد المشتركة: بحر الصين الجنوبي

في الواقع إن سياسات الهيمنة من جانب القوى الكبرى كانت لها آثارها السلبية على كثير من مناطق العالم حقيقة إن السياسة الدولية لها أحكامها وسبلها ، إذ ليس في السياسة صداقات دائمة ، ولا عداوات دائمة، فهناك مصالح دائمة؛ وبالتالي ونتيجة لسياسة تبادل المصالح ظهرت على السطح العديد من بؤر التوتر في المجتمع الدولي، ومنها بؤرة توتر بحر الصين الجنوبي.[1]

الفرع الأول:الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي:

يشكل بحر الصين الجنوبي بدوره جزءا من المحيط الهادي ، ويقع جنوب الصين غربي الهادي ، ويشمل المنطقة الممتدة من سنغافورة إلى مضيق تايوان ويعد أكبر بحر في العالم هو والبحر الأبيض المتوسط بعد المحيطات الخمسة بمساحته المقدرة بـ 800 ألف كيلو متر مربع310000 ميل مربع، ويربط مضيق تايوان بين بحري جنوب الصين، وشرق الصين، والجزء الجنوبي الغربي من بحر جنوب الصين الممتد من خليج تايلند إلى بحر جاوة يعتبر امتداد واسع مغمور بالمياه يسمى برصيف سندا، وأطول الأنهار التي تصب فيه هي أنهار " اللؤلؤ"، و" الأحمر،" و " ميكونغ"، و" تشاوفرايا"، ويعتبر هذا البحر ثاني أكثر الممرات البحرية على مستوى العالم ازدحاما بالحركة، حيث يمر عبره ثلث الشحن العالمي.[2]

الفرع الثاني:الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي:

يعتبر بحر جنوب الصين ثاني أكثر الممرات البحرية على مستوى العالم ازدحاما بالحركة، وتمر به شحنات تجارية قيمتها خمسة تريليونات دولار، أي نصف حركة الشحن في العالم، ويتناثر فيه أكثر من 250جزيرة، وينظر إليه باعتباره أرض اختبار رئيسية للمنافسة الصينية الأمريكية، حيث تتصاعد القوة العسكرية للصين خاصة قوتها البحرية، وتحاول الولايات المتحدة تقليم قوة الصين

([1])-جاد طه، **سياسات الهيمنة وبؤر التوتر الدولي**، (الامارات: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، ط1، 2003)، ص 7.

([2])- عبد القادر دندن ، **" مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي "**، مجلة قضايا آسيوية، العدد 1(جويلية2019)، ص ص 1_188.

للحفاظ على تفوقها الإقليمي والعالمي، يعتبر كذلك إحدى بؤر التوتر الكبرى في شرق آسيا، وهناك صراع على احتلال أكبر عدد ممكن من جزره التي لا يتجاوز حجم بعضها بضعة صخور.[1]

الفرع الثالث:الهيمنة على بحر الصين الجنوبي

شكل بحر الصين الجنوبي أزمة كبرى خلال السنوات القليلة الماضية ، وأصبحت الأوضاع في هذه المنطقة تنذر باحتمال تحولها إلى منطقة نزاع في ظل عدم التدخل لوقف الخطر المحدق ، فهذا المسطح المائي الضخم يمثل شريانا بحريا حيويا للتجارة العالمية ، نظرا لكونه بوابة عبور لما يربو على نصف السفن التجارية العالمية نظرا لكونه بوابة البضائع التي تنقلها تلك السفن بأكثر من 5 تريليونات دولار سنويا، وهي قيمة تعادل ما يزيد على إجمالي الناتج المحلي للهند واتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ،[2] وتشهد المنطقة من النزاعات الاقليمية المتقاطعة في ظل السيادة المتنازع عليها بين العديد من الدول ، بالإضافة إلى المزاعم التوسعية ثم دول أخرى لها نفس المزاعم الاقليمية والقضائية في السيادة على هذه المنطقة مثل : الفلبين ،وفيتنام، وماليزيا، وبروناي، وتايوان، ولا تقتصر النزاعات القائمة في بحر جنوب الصين على حق استغلال الموارد فحسب ، بل إن هناك قلقا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتنازعة محاولات الصين تقييد حرية الملاحة في المنطقة دون مراعات القيود التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.[3]

الفرع الرابع: استصلاح الأراضي وحرية الملاحة : تصاعدت حدة التوتر في بحر جنوب الصين بشكل كبير خلال 2015 في ظل محاولات الصين تغيير الوضع القائم في المنطقة عن طريق بناء الجزر واستصلاح الأراضي على نطاق واسع، وشرعت بيكين في تنفيذ هذه الاستراتيجية (استصلاح الأراضي) على نحو متسارع، ما دفع بالولايات المتحدة إلى تغيير طريق تعاطيها مع ملف بحر جنوب الصين، وسعت لإصدار قرار دبلوماسي متعدد الاطراف لهذه الأزمة ، كما أدى إنشاء الصين جزرا اصطناعية في جزر" سيراتلي"إلى دخولها في مواجهة شاملة مع أمريكا اتهمتها خلالها الأخيرة بمحاولة فرض سيطرتها الفعلية على الجزر محل النزاع ،[4] وقد قام الرئيس الأمريكي"باراك أوباما" بتقسيم استراتيجية بيكين لاستصلاح الأراضي بكل وضوح قائلا : "إن قلقنا مما تقدم

([1])- دون ذكر صاحب المقال، **"بحر جنوب الصين"**، منشور بتاريخ: 9 نوفمبر 2014، أطلع عليه بتاريخ 27اوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: **https://tinyurl.com/y29hj8hx**

([2])- كريم الماجري، **"بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم"** منشور بتاريخ: 6 جوان 2016 ، أطلع عليه بتاريخ 30 أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/06/160606075436247.html

([3])- نفس المرجع.

([4])- نفس المرجع.

به الصين من عدم التزامها بالقوانين والأعراف الدولية، ومحاولتها بسط قوتها واستعراض عضلاتها لإجبار بعض الدول على الخضوع والاستسلام"،وبعبارات أكثر صراحة أكد قائد الأسطول الأمريكي في المحيط الهادي الأدميرال "هاري هاريس" على تصريحات "أوباما" بقوله "إن الصين تستخدم استصلاح الأراضي لتشييد سور عظيم من الرمال في المناطق المتنازع عليها في بحر جنوب الصين باستخدام حفارات وجرافات".[1]

الفرع الخامس:قدرات بكين النووية:

دائما ما كانت النزاعات في منطقة بحر الصين الجنوبي تتمحور حول العديد من القضايا من أهمها البترول، والصيد، وحرية الملاحة وبعض المزاعم التي تتعلق بالكرامة الوطنية ، ولكن هناك عاملا حاسما آخر جعل أهمية البحر بالنسبة للصين مسألة مصيرية ، فبالقرب من جزيرة هاينان التي تقع شمالا من بحر الصين الجنوبي ، يوجد العديد من الغواصات النووية الصينية المجهزة بإمكانية إطلاق الصواريخ البالستية في أي وقت ، ولأن الشريط الساحلي للصين يتكون من البحر الأصفر ، وبحر الصين الشرقي ، وبحر الصين الجنوبي ، مما جعل المتنفس الوحيد للصين الذي تستطيع من خلاله الوصول للمحيط الهادئ هو بعض المضائق الصغيرة جدا التي تقع على الحدود مع اليابان والفلبين ، و سنغافورة، وماليزيا ، أو إندونيسيا،[2]ومن الأسباب الهامة التي تروج لها بكين للمطالبة بالنصيب الأكبر من الجزر التي تقع في بحر الصين الجنوبي ، وهي الأراضي المتنازع عليها ما بين فيتنام والفليبين ،بالإضافة إلى الصين ورغبتها في دفع أسطول البحرية الأمريكية خارج المنطقة بشكل كلي ، لأن الصين بهيمنتها تستطيع تمهيد المجال أمام غواصاتها للتواجد في المحيط الهادي بدون أن يتم تعميقها من قبل دوريات الاستكشاف الأمريكية ، وذلك إذا استطاعت بيكين بسط سيادتها على معظم مناطق بحر الصين الجنوبي ، وذلك على حساب جيرانها مما سيمكنها من إبقاء دوريات الاستكشاف الأمريكيةعند الخليج دون التوغل إلى داخل البحر.[3]

الفرع السادس:

مستقبل منطقة بحر الصين الجنوبي في ظل التحولات الراهنة

هناك من يرى أن استمرار الوضع الحالي ينذر بوجود صدام مباشر بين الولايات المتحدة والصين في المستقبل البعيد، خاصة في ظل وجود مخاوف حقيقية من أن يكون الهدف من تحرك الصين في هذا الاتجاه بإتباع أساليب الإكراه وسياسة الأمر الواقع هو تقييد

([1])- نفس المرجع.
([2])- حسام جمال، " **بحر الصين الجنوبي ودوره في زيادة قدرات بكين النووية** "، أطلع عليه بتاريخ 30 أوت2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://tinyurl.com/y57ysklm**
([3])-نفس المرجع.

حرية الملاحة على بحر جنوب الصين، هذه النظرة التشاؤمية كانت بارزة بشكل واضح لدى وزارة الدفاع الأمريكية من خلال تقرير لها سنة 2004 ،حيث تم وضع ثلاثة سيناريوهات لهجمات محتملة من قبل الصين؛

1 _ الصين قد تهاجم أجزاء من اليابان بهدف منع وصول مساعدات من القوات الأمريكية الموجودة في اليابان في حال وقوع اشتباك بين الصين وتايوان؛

2 _ الصين قد تقوم بعمل عسكري للاستيلاء على جزر سينكاكوsenkaku _

_الصين قد تتحرك لتأمين مصالحها في بحر الصين الشرقي ،[1]وهناك نظرة مغايرة لتلك التشاؤمية حيث وضعت سيناريوهات تفاؤلية وتمثلت في:

_السيناريو الأول: لاشك أن عناد الصين في بحر الصين الجنوبي أصبح يشكل تحديا لسيادة الولايات المتحدة في المحيط الهادي الآسيوي حتى قبل أن تعلن واشنطن سياستها الرسمية الهادفة إلى إعادة موازنة قواها في المحيط الهادئ ، اتخذت الولايات المتحدة خطوات كي تقوي موقفها العسكري ناشرة المزيد من غواصات الهجوم النووية في المنطقة ، لكن هذه التطورات لا تنبئ بصراع مسلح بين الصين وأمريكا ، فقد توخت بحرية جيش التحرير الشعبي الحذر في تدخلها في نزاعات بحر الصين الجنوبي ،كذلك حرصت الولايات المتحدة أن لا يقحمها حلفاؤها الاقليميون في هذه النزاعات لذلك يبدو الصراع المسلح بين الصين والولايات المتحدة مستبعدا[2].

_السيناريو الثاني: يتوصل كلا البلدين إلى تسوية مؤقتة تتيح لهما التعاون للحفاظ على الأمن في بحر الصين الجنوبي، فقد شددت إدارة أوباما مؤخرا على أن سياسة إعادة التوازن في آسيا لا ترم إلى احتواء الصين

_السيناريو الثالث: يعتبر السيناريو الثالث أكثر احتمالا من السيناريوهات السابقة ،حيث تحافظ الصين والولايات المتحدة على علاقة تعاون واحتكاك في هذا السيناريو يعمل البلدان بشكل منفصل ليضمنا مصالحهما من خلال مؤسسات متعددة الأطراف،[3]ومنه يمكن القول أن أمريكا اليوم تحتاج إلى الصين بقدر ما تحتاج إليها الصين ، فقد تكون تكاليف الصراع والفوضى

([1])-عبد المالك حطاب، **المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة**، مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد3(2019)ص ص 746_761.

([2])-إيست آسيا فوروم،**"لماذا نستبعد حربا صينية أمريكية في بحر الصين الجنوبي؟ "**، منشور بتاريخ 30 ماي 2015، أطلع عليه بتاريخ 31أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.aljarida.com/articles/146221337563408800.

([3])- نفس المرجع.

بينهما باهضة وقاسية على بكين وواشنطن على حد سواء، واستعادة الصين لتايوان يجعلها قوة سياسية واقتصادية، ويزيد من قوتها العسكرية.

المطلب الثاني: الطرح التعاوني في إدارة الموارد المشتركة: دراسة حالة بحر قزوين

يعتبر التعاون ضرورة حتمية في ادارة الموارد المشتركة ، حيث يؤدي إلى حماية الثروة من الاستغلال وزيادة الأرباح وتأمين احتياجات المنطقة، ومن الأمثلة التي تبين أهمية التعاون في ادارة الموارد المشتركة دول منطقة بحر قزوين

الفرع الأول:الموقع الجغرافي لبحر قزوين :

يقع حوض بحر قزوين في منطقة غرب آسيا ، ويمتد على مساحة تبلغ 371 ألف كيلومتر مربع ، وهو أكبر بحر مغلق في العالم ، ويبلغ طول البحر 1200 كيلومتر ، وعرضه 300 كيلومتر، ويبلغ أقصى عمق له 1023مترا، وتتقاسم شواطئه خمس دول، هي : تركمانستان من الشرق 1700 ك لم ، وروسيا من الشمال الغربي 1100 ك لم منها:300 ك لم في منطقة استراخان و 600 ك لم لداغستان ، 200ك لم في كالموكيا ، وكازاخستان من الشمال الشرقي 2000 كلم ، وإيران من الجنوب 600كلم.

الفرع الثاني:الأهمية الاستراتيجية لبحر قزوين:

وتكمن الأهمية الاستراتيجية لبحر قزوين في وفرة موارد من الطاقة، حيث يحتوي على كميات كبيرة من احتياطات النفط والغاز الطبيعي، وتشير تقديرات موقع " ستراتفور" إلى أنه يحتوي على 48مليار برميل من النفط، واحتياطات مثبتة أو محتملة ، وأدى ذلك لانتشار العديد من مشاريع النفط والغاز الطبيعي في المنطقة، خاصة وأن جميع الدول المطلة على البحر هي من كبار منتجي الطاقة، ومع ذلك فإن الكثير من موارد النفط والغاز الطبيعي في البحر لم يتم استغلالها بسبب الخلافات بين الدول حول الأماكن التي يتم فيها ترسيم الحدود البحرية، وكيفية تقسيم موارد الطاقة[1]

الفرع الثالث:التعاون الاقتصادي في بحر قزوين: لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي في عام1991م إلى زيادة عدد الدول المطلة على بحر قزوين من دولتين هما إيران وروسيا إلى خمس دول بإضافة أذربيجان ، وتركمانستان، وكازاخستان في سباق على استغلال موارد البحر ، فكان من الضروري حماية البحر والحفاظ على مصالح الدول المطلة عليه لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة ، وفي

(1)- دون ذكر اسم صاحب المقال، **"بحر قزوين.. أهمية استراتيجية وخلاف تاريخي"** منشور بتاريخ: 13 أوت 2018، أطلع عليه بتاريخ 30أوت2020، متوفر على الرابط الالكتروني:https://www.skynewsarabia.com/business/1173168

سنة3 أكتوبر 1992 م كانت هناك دعوة إيرانية للدول المطلة على بحر قزوين من أجل تشكيل منطقة تعني بالتعاون بينهما من أجل استثمار واستغلال موارد البحر، وتنظيم شؤون الملاحة فيه، ومن هذا تم الاعلان عن إنشاء منطقة تعاون دول بحر قزوين ، وقد جاءت مبادئ المنظمة منصبة على حماية وتنظيم واستغلال وحفظ و إدارة الموارد والثروات الكائنة في البحر ، وتنظيم شؤون الملاحة في البحر.

إن إنشاء منظمة تعاون دول بحر قزوين من قبل إيران هو لمقابلة المشروع التركي الذي أعلن عنه في بيان إسطنبول عام 1992، وهو البيان الذي أعلن عن إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود ، وقد ضم بيان اسطنبول كلا من تركيا ، وارمينيا وأذربيجان، وبلغاريا، وجورجيا، ومولدافيا، ورومينيا، وروسيا، وأوكرانيا، وكان هدف التحرك الإيراني من إنشاء منظمة تعاون دول بحر قزوين، بالإضافة إلى روسيا لقطع الطريق على امتداد النفوذ التركي في جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية ، أي كانت هناك رغبة إيرانية روسية لتقليص ومحاصرة النفوذ التركي في هذه الجمهوريات.

فالتحرك الايراني من خلال هذه المنظمة يعكس الرغبة لدى إيران في إتاحة الفرصة لروسيا الاتحادية لتتحول إلى امتداد جغرافي و سياسي صوب الشرق الأوسط بمعناها العام الذي يضم تركيا وإيران .[1]

منذ مطلع العام ألفين تعقد الدول الخمس المحيطة ببحر قزوين، وهي روسيا، وكازاخستان، وإيران، وأذربيجان، اجتماعات رفيعة المستوى لإيجاد حلول لما تواجهه من نزاعات بحرية عمرها عقود في معاهدات وقعها رؤساء هذه الدول العام الماضي ، تم الاتفاق على تحديد المياه الاقليمية ومناطق الصيد لكل منها، هذه المعاهدة أطلق عليها اسم " معاهدة الوضع القانوني لدول بحر قزوين "، وقعها رؤساء الدول الخمس في أكتاو بكزاخستان في العام2018م، وقد شكلت نقطة انطلاق لعلاقات تعاون بين الدول الخمس في مجالات عدة من بينها النقل والتجارة والطاقة والبيئة .[2]

حيث قررت تركمانستان مع حلفائها فتح فصل جديد من العلاقات الاقتصادية ، وذلك من خلال المنتدى الاقتصادي الأول لدول بحر قزوين، وصممت هذه الدول على التعاون التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى منطقتها ، أقيم هذا المنتدى في دورته الأولى في تركمانستان، وقد جاء ليسجّل الذكرى السنوية الأولى للاتفاقية، فهو أيضا دعوة للاستثمارات الأجنبية في

(1)-ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص 119.
(2)-دون ذكراسم صاحب المقال، **"المنتدى الاقتصادي لبحر قزوين من أجل تعاون تجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية "**، دون ذكر تاريخ النشر، أطلع عليه بتاريخ.4 سبتمبر2020 ، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://tinyurl.com/y54ymteq**

المنطقة[1]، ويرى نائب رئيس غرفة التجارة العالمية لكازاخستان نور علي بوكيانوف، أنّه يمكن للمنطقة لعب دور قيادي في الاقتصاد العالمي وأضاف:

" إن منطقة قزوين هي منطقة أساسية للتصدير من أسواق الصين وجنوب شرق آسيا إلى الأسواق الأوروبية باستثناء الطرق البحرية نظرا لبعض العقوبات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، لهذه الطريق البديلة امكانية كبيرة، تعني حجم تبادل تجاري كبيرة أي أعمالا جيدة".

عقد الجزء الأول من المنتدى الاقتصادي لبحر قزوين في مرفأ تركما نباشي، هذا المرفأ الدولي الحديث الذي افتتح في ماي من العام 2018 عزز العلاقات الاقتصادية لتركمانستان مع دول بحر قزوين وأوروبا، حت اليوم قدم المرفأ خدماته لأربعين ألف مسافر وستة ملايين شحن بين استيراد وتصدير وعبور. [2]

الفرع الرابع:التعاون الروسي–الإيراني في منطقة بحر قزوين

يشكل التعاون الاقتصادي مجالا واسعا في العلاقات الروسية– الايرانية، ويعد أكثر فاعلية عن غيره من المجالات، وتعد إيران شريكا اقتصاديا دافعا لروسيا، ويملك امكانات واسعة وسوقا داخليا متطورا، وصاحب قوة شرائية مرموقة، وبحسب حصيلة العام 2010م بلغ التداول التجاري بين الدولتين 3،65مليار دولار، وتشكل الصادرات الروسية 3،4مليار دولار منها [3]، وأبواب التصدير الروسي الأساسية إلى إيران هي المعادن ، والمصنوعات المعدنية، والمعادن الثمينة، والأحجار الكريمة، والماكنات، والسفن، ووسائل النقل، وغيرها أما الاستيراد من إيران فيتكون أساسا من السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية ، وهناك هيئة حكومية دائمة مشتركة تسمى اللجنة الروسية _الايرانية للتعاون التجاري والاقتصادي، وتعمل هذه اللجنة على مواصلة الاتصالات التجارية والاقتصادية وتنظيم وعقد الاتفاقيات الثنائية في هذا المجال، ثم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات خلال السنوات الأخيرة للتعاون التجاري بين الدولتين[4]، ويمتد التعاون بين الدولتين في مجالات الطاقة ، إذ تشابه الدولتان في مجال امتلاكهما لاحتياطيات كبيرة من النفط والغاز كونهما من الدول المتقدمة في حجم تصديرهما ، ومن هنا تبرز أهمية هذا التعاون والتنسيق بينهما ، ويتضمن هذا التنسيق والتعاون في:

([1])-نفس المرجع.
([2])-نفس المرجع.
([3])-حارث قحطان عبد الله و مثنى فائق مرعي، " **أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الايرانية** "، مجلة آدابالفراهيدي،العدد19(2014)، ص ص 273_314.
([4])- نفس المرجع.

أـ الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط ، وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج وبخاصة أن روسيا تشارك في اجتماعات منظمة أوبك كمراقب.

بـ الاستثمارات المشتركة والتعاون المشترك لتطوير صناعة النفط الايرانية في ظل اتفاق عقد في سنة 2008م، بينما بين شركة "غاز بروم" الروسية ووزارة النفط الايرانية لتطوير التعاون المشترك في مجالي النفط والغاز، ويتوسع التعاون الاقتصادي المشترك ليمتد إلى أماكن أخرى من منطقة بحر قزوين، ويركز على التنسيق في مجالات عدة منها:

ـ العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ذات التكنولوجيا المتقدمة ، والاستفادة منها في مجالات استخراج النفط والغاز[1]ـ ضمان المزيد من الاستثمارات في تطوير واستغلال حقول النفط ، ومكامن الغاز في بحر قزوين في ظل السيطرة الروسية على مياه هذا البحر.

ـ التعاون في مجال تهيئة وتحسين الارصفة والموانئ البحرية، ومد سكك الحديد، وزيادة عدد سفن النقل من أجل تطوير التجارة بين روسيا وإيران وباقي دول المنطقة.

ـ العمل على ايجاد تنسيق مشترك مع دول المنطقة لتطوير الممرات الملاحية ، وضمانها لاستمرار النقل التجاري بين الدول القزوينية. [2]

ومنه فمنطقة بحر قزوين تلعب دور قيادي في الاقتصاد العالمي ، فهي أهم منطقة للتصدير من أسواق الصين وجنوب شرق آسيا إلى الاسواق الاوروبية.

المطلب الثالث: الطرح التنافسي في إدارة الموارد المشتركة: دراسة حالة شرق المتوسط

تتنافس الدول على الموارد الطبيعية المشتركة مما يؤدي إلى زيادة حدة الصراع وزعزعة الاستقرار في المناطق الغنية بموارد الطاقة

الفرع الأول:أهمية منطقةشرق المتوسط :

يعد شرق البحر الابيض المتوسط أحد أكثر المناطق استراتيجية في العالم ، فهو الذي يؤمن التنقل من المحيط الهندي عبر قناة السويس ويربط الهند، والصين، وكوريا الجنوبية، وبقية دول الشرق الأقصى بالأسواق الأوروبية ، والمحيط الأطلسي، ويتبوأ شرق البحر الأبيض المتوسط في الوقت الراهن موقعا مهما في نقل البترول والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط إلى أسواق الاتحاد

(1)-نفس المرجع.
(2)- نفس المرجع، ص299.

الأوروبي يتصل شرق البحر الأبيض المتوسط ببلاد الرافدين و الشرق الأدنى، عبر تركيا وسوريا، ويصل حتى شبه جزيرة العرب، وشرق إفريقيا، والهند عبر قناة السويس[1]، ومن ثم فإن السيطرة على شرق البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للقوى العالمية تؤمن الاستحواذ على بلدان الشرق الأوسط والاستفادة من مواردها الاقتصادية ، لهذا السبب تسعى القوى العالمية لتحقيق هدف أساسي يتمثل في السيطرة على هذا الحوض ، وهذا الذي جعل هذا الحوض يبقى مسرحا لصراعات لا تنتهي من أجل الحكم.[2]

الفرع الثاني: التنافس الاقليمي في منطقة شرق المتوسط :

عقب الاعلان عن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر، وقبرص، واليونان أوكل أمر البحث والتنقيب عن كشوفات الغاز في المياه الاقتصادية المصرية إلى تحالف شركة إيني الإيطالية التي أعلنت في وقت لاحق عن اكتشاف حقل" ظهر" بمنطقة امتياز شروق البحرية كأكبر كشف في تاريخ البحر المتوسط ، بل والعالم وفق تقديرات الخبراء، إذ يبلغ حجم احتياطاته ثلاثين تريليون قدم مكعب، ويحتل مساحة 100كيلو متر مربع، وقد بدأ الانتاج الفعلي للحقل أواخر2017م.[3]

تسعى مصر للتوسيع في كشوفاتها من الغاز لتواكب رؤيتها للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة بمنطقة الشرق الأوسط ، حيث تعد شركة إيني الإيطالية المشغل الرئيسي لحقل ظهر ، حيث تمتلك 60 بالمئة منه ، بينما تذهب 30بالمئة لشركة روزنفيت الروسية ، و10 بالمئة لشركة بريتيش بيتروليوم البريطانية، من ناحية أخرى تعمل إسرائيل على تعظيم منافعها من حقول المتوسط في ظل عدم التوصل إلى فكرة حل الدولتين، بل تطمح حاليا لتصبح أكبر مصدر للغاز في المنطقة، وذلك من خلال عقود أبرمتها مع شركات من القطاع الخاص ،[4]وتزاحم إسرائيل دولة لبنان فيما يعرف بـ " البلوك 9" الغني باحتياطات الغاز ، حيث تصاعدت الحرب الكلامية بين البلدين، وتوعد حزب الله إسرائيل في حال إذا شرعت في عمليات التنقيب بالمناطق المتنازع عليها ومن جانبه وصف وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان خطوة الحكومة اللبنانية بمنح تحالف شركات عالمي ة امتياز التنقيب عن النفط والغاز في مياهها الاقتصادية بـ الاستفزازية للغاية، في هذا السياق تشير التحليلات شكوكا كبيرة تدور حول الدول الإسرائيلية التي قد تشعل

([1])- دون ذكر اسم صاحب المقال، **"صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط: الدور الروسي**، منشور بتاريخ 1 جوان 2018، أطلع عليه بتاريخ 2 سبتمبر 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: متوفر على الرابط الالكتروني: https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries.

([2])-**"استراتيجية روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط "**، منشور بتاريخ: 18جانفي 2018، أطلع عليه بتاريخ2 سبتمبر 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.setav.org/ar/

([3])- محمود جمال عبد العال، "صراع الثروة والنفوذ: **غاز المتوسط والتنافس الاقليمي "**، نشر بتاريخ: 1ماي 2015، أطلع عليه بتاريخ 2سبتمبر2020، متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.acrseg.org/40720

([4])-نفس المرجع.

حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية للسطو على المزيد من الحقول في أرض فلسطين التاريخية ، ولبنان ، أو حتى في سوريا مستقبلا، خاصة في ظل ما تحويه المياه الاقتصادية السورية من ثروات للغاز، وما يتلازم مع ذلك من حالة الضعف والانهيار الذي تعاني منه الدولة ، وهوما برز في حالات الاختراق المتعددة التي تعرضت لها الأجواء السورية من قبل القوات الجوية الاسرائيلية .

كانت الركيزة الأساسية لاحتياطيات الغاز الجديدة الرئيسية شرق المتوسط والمنافسة اللاحقة للسيطرة على استغلالها وتوزيعها هي اكتشاف عام 2009م، على مدار العقد الماضي تزايدت المنافسة للسيطرة على الوصول إلى حوالي 122تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي واستغلاله، أي ما يعادل تقريبا 21 مليار برميل من النفط، ورغم وفرة الغاز الطبيعي عالميا لا يزال الطلب مرتفعا ،إذ يمثل الغاز أكثر من 20% من إجمالي استهلاك الطاقة الدولية نمو الطلب السنوي عليه بأكثر من 1،5في السنوات المقبلة[1]،تمثل احتياطات الغاز في منطقة شرق المتوسط جزءا مهما من الامتداد العالمي ، ولم تكن الدول التي تسيطر على هذه المنطقة من المشاركين الرئيسيين في أسواق الطاقة العالمية ،بما في ذلك تركيا ،و اليونان، وقبرص اليونانية، وإسرائيل، ولبنان وتعد كل من مصر وليبيا و الأردن لاعبين محتملين .[2]

الفرع الثالث:التنافس الدولي في منطقة شرق المتوسط :

لم يعد غاز شرق المتوسط عامل إغراء وتنافسي بين الدول الواقعة على حدوده فحسب ، ولكنه انتقل إلى الشركات والتحالفات العالمية في مجال كشوفات الغاز والنفط نظرا لما قد تحمله منطقة المتوسط في الأمد القريب كأكبر مصدر لاحتياطات الغاز في العالم ،وتلعب شركات القطاع الخاص دورا في إدارة العلاقات السياسية ما بين الدول ، في هذا الصدد تدور العلاقات الاسرائيلية المصرية وفق مبدأ المصالح المتبادلة، حيث أعلنت شركة ديليك الاسرائيلية عن صفقة عقدتها مع شركة دولفينوس المصرية، وأشارت التقارير أنه بموجب هذا الاتفاق سيتم تسوية القضايا محل التحكيم الدولي بين الجانبين المصري والاسرائيلي إذا قضت محكمة سويسرية بتغريم مصر 02 مليار دولار لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية، وذلك تعويضا عن الأضرار التي لحقت بالجانب الاسرائيلي نتيجة الهجمات المتكررة على خط الأنابيب الواصل بين مصر وإسرائيل عبر سيناء، يتفق ذلك مع سعي إسرائيل لتحسين الصورة الذهنية ودعم مواقفها السياسية من خلال إبرام العقود التجارية .[3]

([1])- دون ذكر إسم صاحب المقال، "شرق المتوسط.. دول الخليج تعمق الصراع على غاز لا ناقة لها فيه ولاجمل" نشر بتاريخ 03 مارس2020، أطلع عليه بتاريخ 4سبتمبر 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: **https://tinyurl.com/y66ec88q**

([2])- نفس المرجع.

([3])-دون ذكر صاحب المقال، **"صراع الثروة والنفوذ: غاز المتوسط والتنافس الاقليمي "**، نشر بتاريخ: 2ماي 2018، أطلع عليه بتاريخ 4سبتمبر 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:https://natourcenters.com

من جانب آخر شهدت العلاقات الإيطالية التركية توترا كبيرا نتيجة منع الحكومة التركية لشركة إيني الإيطالية من التنقيب عن كشوفات الغاز في جنوب غربي قبرص ، وفق الاتفاقيات وعقود الشراكة المبرمة بين الجانبين ، وفي هذا السياق أرسلت روما قوة عسكرية إلى شرق المتوسط، ودعا وزير الخارجية الإيطالي نظيره التركي إلى مراعاة المصالح المشتركة بين الجانبين تمهيدا لتعاون محتمل مستقبلا، بالتالي برز غاز المتوسط كعامل محفز للصراع الإقليمي بالمنطقة ،بدلا من أن يكون مفتاحا لحل مشاكل المنطقة [1] يتصاعد التوتر في منطقة شرق المتوسط في السنوات الأخيرة بشكل متزايد، وذلك على خلفية التنافس الجاري على ثروات المنطقة من النفط والغاز، وعلى الدور الجيوبوليتيكي المتصور لدى اللاعبين الأساسيين ، وذلك بموازاة التحولات الحاصلة في موازين القوى الإقليمية، وتشكل قبرص على ما يبدو نقطة صدام الأجندات المتناقضة لهذه القوى المتصارعة،[2] يعد التنافس الأمريكي_ الروسي أحد مستويات الصراع المحتمل في المنطقة ، حيث تعمد موسكو مؤخرا إلى زيادة نفوذها في المنطقة الممتدة من شمال شرق البحر الاسود إلى جنوب شرق البحر المتوسط ، و تشير الإجراءات التركية إلى أن السلطات في أنقرة عازمة على تحدي جهود قبرص في إيجاد حالة أمر واقع في ما يتعلق باستغلال ثروات الجزيرة على حساب تركيا والقسم القبرصي الشمالي عندما كانت تركيا على خلاف مع روسيا في سوريا ، حاولت قبرص واليونان استغلال ذلك لجذب موسكو إلى ساحتهما في الصراع ضد تركيا .[3]

في ظل اعتزام دول منطقة الشرق المتوسط والدول المرتبط أمنها بهذه المنطقة فهناك سيناريوهات محتملة على خلفية التدخل التركي غير الشرعي في التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط ، والتي تتعدد انعكاساتها بين الآليات السياسية والاقتصادية وفيما يلي سيناريوهين لذلك:

01- سيناريو التوافق:

يعتمد هذا السيناريو على إمكانية التوافق بين دول المنطقة حول ترسيم الحدود البحرية وفق قواعد القانون الدولي خاصة بعدما واجهت تركيا مجموعة من الضغوط الإقليمية والدولية، ويمكن أن يتم ذلك وفق المنتدى الذي أنشأته القاهرة "منتدى غاز شرق المتوسط"، إلا أن هذا السيناريو يواجه العديد من التحديات في ظل السياسة التركية الهادفة إلى تجاوز القانون الدولي

(1)-نفس المرجع.

(2)-علي حسين باكير، " **هل يتحول شرق المتوسط إلى ساحة صراع جديدة** "، نشر بتاريخ: 10ديسمبر2018، أطلع عليه بتاريخ 4سبتمبر 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.turkpress.co/node/55662

(3)-نفس المرجع.

،واتفاقيات ترسيم الحدود المبرمة ويمكن أن يتحقق هذا السيناريو بسبب إدراك هذه الدول لمآلات التصعيد التي قد تتسبب في تهديد الأمن والسلم الإقليمي والدولي.[1]

02-سيناريو التصعيد والمواجهة العسكرية:

يفترض هذا السيناريو استمرار السياسة التركية في التنقيب غير المشروع عن الغاز في المناطق الخاصة بدول المنطقة، واستمرارها في انتهاج السياسات التصعيدية لها، وخلف تحالفاتها الخاصة، الأمر الذي قد يتطور إلى إمكانية فرض عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية، وقد يتراوح التصعيد بين العقوبات الاقتصادية ، والسياسية، والمناوشات العسكرية المباشرة بين أكثر من دولة في هذه المنطقة،[2] يمكننا القول أن التنافس القائم بين الدول على الموارد الطبيعية المشتركة أدى إلى زيادة حدة الصراع في المناطق الغنية بالطاقة خاصة شرق المتوسط في الفترة الحالية ، الذي يشهد تنافس كبير من طرف تركيا التي تحاول أن تكون الوريث الوحيد لهذا المصدر الطاقوي في ليبيا معتمدة في ذلك على حجة الخلفيات التاريخية

تتوزع الثروات الطبيعية بطريقة غير منتظمة، وتعتبر دول العالم الثالث من أغنى المناطق بالثروات الطبيعية، لكنها لاتحسن إستغلالهاوإستثمارها.

– أدت استراتيجية خطوط الأنابيب المشتركة إلى خلق تعاون مشترك بين الدول المنتجة للنفط وفتحت اسواق داخلية وخارجية، وشجعت على إقامة صناعات بيتروكيماوية؛

– إن استراتيجية زعزعة الاستقرار أدت إلى إستنزاف الموارد المشتركة؛

– لمواجهة الخلافات القائمة بين الدول على كيفية استغلال الموارد المشتركة، وضعت قوانين واتفاقيات ؛

– استطاعت الصين أن تهيمن على بحر الصين الجنوبي بقوتها العسكرية والسياسية؛

– وفرة الموارد المشتركة شجعت على التعاون الاقليمي بين دول المنطقة؛

– إن التنافس على ثروات شرق المتوسط خاصة بعد اكتشاف الكميات الهائلة من البترول والغاز في المنطقة؛

–التنافس على الموارد زاد من حدة الصراع خاصة من طرف تركيا حاليا التي ترغب في إستعادة المناطق التابعة لها في الاسغلال.

([1])- مصطفى صلاح، "تصاعد التهديد.. مستقبل الصراع على غاز شرق المتوسط"، منشور بتاريخ 27 يونيو 2020، أطلع عليه بتاريخ 3سبتمبر 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.acrseg.org/41660.

([2])- نفس المرجع.

خاتمـــة

خاتمة:

يعد العامل الاقتصادي من العوامل المهمةفي تحديد قوة وقدرة الدولة السياسية والعسكرية من خلال استخدامها، واستثمارها للموارد والوسائل الاقتصادية؛ في سعيها لتحقيق أهدافها في مختلف المجالات، وأن الجغرافي السياسي عندما يقدر قيمة أية دولة من الناحية الاقتصادية ينبغي أن يعرف إن كانت هذه الدولة تستطيع كفاية نفسها بنفسها، بكل ما تتطلب من ضروريات الحياة، لذلك فإن الجغرافي السياسي لا يهتم بمعرفة قيمة دول العالم جميعا من الناحية الاقتصادية وإنما يهتم بمعرفة قيمة الدول الكبرى فقط، وهي الدول التي تسيطر على العالم بطريق مباشر وغير مباشر ،ذلك لأن الكيان الاقتصادي للدول الكبرى يؤثر في الحالة الاقتصادية للدلالة الأخرى أما الدول التي تكون قدرتها الاقتصادية ضعيفة فإن هذا الأمر يحد من هوايتها إذ لا يتمتع بحرية كبيرة واستقلالية في قراراتها الخارجية بسبب حاجتها للأطراف الأخرى الاقتصادية.

_من الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي الجديد هي تقييم العمل الدولي للاتجاه والانفراد بالقمة القطبية

_ ظهور أنماط جديدة من تقييم العمل الدولي إتجاه المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل في مابين مختلف دول العالم

_ ثروة المعلومات والتكنولوجيا ومانتج عنها من تحقيق ظاهرة عالمية الاقتصاد أو مايعرف بالعولمة وتعاظم دور الشركات الدولية الناشطة التي أصبحت تعرف بالشركات المتعددة الجنسيات.

_ تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة ،فضلا عن تنامي دور المؤسسات العالمية في إدارة الشؤون النقدية والمالية والتجارية للاقتصاد العالمي.

_ اتساع دائرة المشروطية المرتبطة بالتمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية، فعلى الدول الأعضاء في منظمة أوبك أن تتفاعل في إدارة النظام النقدي الدولي، وهذا إن تمكنت من تجميع قوة نقدية، بدأ هذا التفاعل خاصة مع تزايد الدور الفعال لهذه الدول في صندوق النقد الدولي.

_ على الدول النامية التي وصلت إلى مرحلة الإنطلاق ، والتي وصلت اقتصادياتها إلى درجة قريبة من مركز التطور أكبر من باقي دول العالم الثالث، وعليها أيضا أن تلعب دورا كبيرا في الإدارة العالمية وأن دولا مثل البرازيل، والمكسيك، وكوريا الجنوبية وتايوان التي لها تجارة ذات أهمية عالية الحدود للدول المتقدمة، والتي لها كميات ضخمة من الاستثمارات الأجنبية ستكون في وضع يمكنها من طلب إستلام مركزا هاما في الإدارة الجديدة، وسيكون صوت هذه الدول مسموعا في أبعد الحدود في المفاوضات التجارية

والمناقشات الدولية الخاصة بتنظيم التعاون الدولي، والدول النامية حديثا سوف تطور علاقات تعاونية أو قد تنظم إلى منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية.

_ إن التغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة جعلت الصراع العالمي مرتكز على أسباب الارتقاء والإبتكار العلمي والتكنولوجي

_ تتنافس اليوم كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية على إدارة النظام الاقتصادي ،حيث اعتمدتأمريكا إستراتيجية إحاطة الصين بالأعداء، وتحاول جرها إلى صراعات في مختلف دول العالم، لكن الصين تنمي نفسها عن طريق السلام بدل الاستعمار

_أصبحت للفواعل من غير الدولة مكانة هامة في التفاعلات الدولية، حيث للشركات والمنظمات كلمتها على مستوى العلاقات الدوليةلأنها تلعب بأوراق رابحة.

_ثروة المعلومات وما نتج عنها من تحقيق ظاهرة عالمية الاقتصاد، أو مايعرف بالعولمة التي ساهمت في تطور الصناعة وزيادة الإنتاج، والتعاون بين المؤسسات _

_إن إنعدام الأمن يؤدي إلى عدم الإستخدام الصحيح للموارد، كما أن الأمن الإقتصادي لا يتحقق إلا بالتنمية الإقتصادية.

_ إن التنافس الإقتصادي بين دول متقدمة صناعيا ودول متخلفة تنافس ليس في مصلحة الطرف الأخير، والهدف منه هو فتح أسواق بيع منتجات الدول المتقدمة، وتصريفها وترويجها.

_إن للولايات المتحدة الأمريكية السيطرة الواضحة على العالم للانتشار الواسع لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات والتمويل المستمر لرأس المال، تلك الظروف تستبعد التعاون الدولي وتضع بدلا عنه التعاون الإقليمي.

_ان إنتشار مظاهر التخلف في دول العالم الثالث من فقر، وبؤس وجوع في قارة إفريقيا وبعض دول آسيا وأمريكا دلالة على عدم وجود تعاون دولي، لأن الاقتصاد يسير على قاعدة المصالح المتبادلة، والخضوع لقوة الدول المسيطرة على قوة الاقتصاد العالمي.

_تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية ومدى فعاليتها معيارا هاما تقاس به قوة الدول، وهي أداة من أدوات السياسة الخارجية، تكون على شكل مساعدات أو عقوبات أو حظر إقتصادي هدفها إجبار أحد الأطراف للخضوع إلى مطالب سياسية.

_إن الإستراتيجيات المتبعة في زعزعة إستقرار الدول لإدارة الموارد المشتركة والمتمثلة في التحالفات، ودعم التمرد والحملات الإعلامية المناوئة، وتأليب الرأي العالم أدت إلى حدة الصراع والتنافس على الموارد من قبل الدول الكبرى.

_إستطاعت الصين الهيمنة على بحر الصين الجنوبي، وبقوتها الاقتصادية والعسكرية المتمثلة في بناء الجزر واستصلاح الأراضي على

نطاق واسع على نحو متسارع، إضافة إلى وجود العديد من الغواصات النووية الصينية المجهزة بإطلاق الصواريخ الباليستية في أي وقت، مما يؤدي لصدام مباشر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا الكتب:

1. بول ويلكينسن، **العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا**، تر: لبنى عماد تركي،مصر: القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2013.

2. أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**،عمان: الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

3. مخلد عبيرالمبيضين، **أصول العلاقات الدولية في الاسلام**،عمان: الأردن،الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

4. عبد السلام جمعة زاقود، **العلاقات الدولية فب ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: الأردن،زهران، للنشر والتوزيع،ط 1، 2013.

5. هايل عبد المولي طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، عمان: الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، 2018.

6. يوسف حتي(ناصيف ،**النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: لبنان، دار الكتاب العربي،ط1، 1985.

7. أمال محمد عبد الرحمن عوض، **النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية** : دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016.

8. فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،عمان: الأردن، ط1،مؤسسة الوراق للنشر، ط2001،1.

9. علي حاتم القريشي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،العراق: النجف، ط1، دارالضياء للطباعة،2014.

10. طاهرحسو الزيباري، **النظرية السوسيولوجية المعاصرة**، عمان: الأردن، دار البيروتي للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

11. محمد خالد جميل، **أساسيات الاقتصاد الدولي**،عمان: الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2014.

12. مصطفى يوسف كافي، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، عمان: الأردن، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2017.

13. جلال أحمد، **الأبعاد الاقتصلدية للمشاكل البيئية وأثرالتنمية المستدامة**،المملكة العربية السعودية: مكة المكرمة، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع،ط1، 2017 .

14. الطاهر قانة، **علم الاقتصاد لطلبة العلوم الاقتصادية**،عمان: الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، 2019.

15. محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، عمان: الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2017.

16. رواء زكي يونس الطويل، **الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية**ط1، 2011.

17. جمال جويدان الجمل ، **قانون التجارة الدولية**، عمان: الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، ط2017،1.

18. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي** ، عمان: الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

19. مبروك رايس، **انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي**، عمان: الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016.

20. أسامة عبد السلام السيد، **الإقتصاد الرقمي**، عمان: الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع ، ط1، 2019.

21. فارس محمد العمارات، **الأمن الإنساني في ظل العولمة** ،عمان: الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، 2020.

22. علي سيد إسماعيل، **الأمن القومي العربي: واقعة وآفاقه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة** ، مصر، الاسكندرية دار التعليم الجامعي، ط1، 2019.

23. محفوظ رسول، **أمن الطاقة في العلاقات الروسية_الأوروبية**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2018.

24. أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**،عمان: الأردن، دار الزهران للنشر والتوزيع ،ط 1، 2011.

25. جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولتية "ألجزء الثاني"** ، تر: قاسم المقداد سورية، دار نينوى للنشر، ط1، 2015.

26. عبد العزيز الخليلي، **النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبي** ، رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، كلية الدراسات العليا&2018.

27. رافدة الحريري، **اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة**، عمان: الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1،2013.

28. عبد الناصر جندلي ، **التنظيرفي العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية الكويتية** ، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2007.

29. بنيامين هيجنز، **التنمية الاقتصادية: المبادئ– المشاكل– السياسات** ، مصر: الجيزة، وكالة الصحافة العربية، ط 2، 2020.

30. روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، تر: دبي: الامارات، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.

31. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها** ، مصر: القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2017.

32. نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007 .

33. اسماعيل شعبان، مقدمة في اقتصاد التنمية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، د، ت، ن.

34. جون بليس وستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية** ، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث،ط 1، 2004.

35. سليم عبد الرحمن شلالده، الليبرالية الجديدة في العالم العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيزيرت، فلسطين، 2008.

36. عبد الوهاب محمد جواد الموسوعي، **الليبرالية والأزمات: دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة**، عمان، دار اليازوري العلمية، ط1، 2016.

37. أحمد محمد أبو زيد، **الإخوة الأعداء:العلاقات اليمنية الخليجية 1990–2010**، دار العربي للنشر والتوزيع،ط 1، 2018.

38. جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية**،سورية: دمشق،دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع،ط1، 2015.

39. سكوت بورتشيل وآخرون ، **نظريات العلاقات الدولية، تر: محمد صفارم** صر: القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط 1، 2014.

40. ديفان غيوم، عالم أوحد: تطور التعاون الدولي، تر: مروة نصير، بيروت: لبنان، مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2016.

41. محمد عبد الله شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، عمان: الأردن، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1 ، 2015.

42. اسماعيل محمد صادق، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان** مصر: القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

43. حكيم بن جروة وعبد الحق بن تفات، **تسويق العلاقات: مدخل لتعزيز علاقة المؤسسة بزبائنها في بيئة تنافسية،** الجزائر: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2020.

44. سمية بن عامر بوران ، **إدارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية في المنظمات المعاصرة** ، الجزائر: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2016.

45. الوليد هلالي، " الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة، دراسة حالة : الشركة الجزائرية للهاتف النقال mobilis11" رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص علوم تجارية ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2008.

46. محمد هاني محمد ، **إدارة وتنظيم وتطوير الأعمال :قياس الأداء المتوازن،** الأردن ، دار معتز للنشر والتوزيع، ط 1 ، 2014.

47. مديحة بن زكري بن علو، " **أثر العقوبات الاقتصادية الدولية في حق الشعوب في التنمية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم،2018.

48. رضا قردوح، **العقوبات الذكية: مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الانسان،** رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص القانون الدولي لحقوق الانسان، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2010.

49. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي** ،عمان: الأردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

50. جيفري بيجمان،**الدبلوماسية المعاصرة: التمثيل والاتصال في دنيا العولمة** ، تر.محمد صفوت حسن مصر: القاهرة، دار الفجر للنشروالتوزيع، ط1، 2014.

51. محمد إبراهيم خيري الوكيل، **الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي** ، الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد للنشر والتوزيع، ط1، 2014.

52. حمد فواز الدليمي وأحمد يوسف دودين، **الأزمات المالية الدولية والعالمية،** عمان: الأردن، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

53. بيتر مارشال، **الدبلوماسية الفاعلة،** تر: أحمد مختار الجمال، مصر: القاهرة، المشروع القومي للترجمة، ط1، 2005.

54. حازم الببلاوي، **النظامالاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة،** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، 2000.

55. نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية** ،عمان: الأردن ، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

56. عبد العباس فضيخ الغريري وآخرون، جغرافية الوطن العربي: دراسة لمعوقات تكامله الإقليميعمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1999.

57. شحاتة دياب مغاوري ، **نهر النيل بين التحديات والفرص،** القاهرة : المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

58. شادي سمير عويضة، **استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الاسرائيلي في المنطقة،** بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2019.

59. سمير محمود والي، استراتيجية الثروة: دراسة في الثروات الطبيعية في الوطن العربي، القاهرة: الملتقي للإنتاج الفني والثقافي ،ط1، 1994.

60. محمد علي محمود ، **الفوضى وزعزعة الاستقرار وطبيعة حروب الجيل الرابع**، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،ط1، 2019.

61. هيا عدنان عاشور، **الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية: الإدارة الأمريكية لأزمة الملف النووي الإيراني نموذجا**، القدس: الجندي للنشر والتوزيع ، ط1، ،2016.

62. محمد علي محمود، **الثورات الملونة والنسخة التجريبية لحروب الجيل الرابع في أوروبا الشرقية والوسطى**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2019.

63. شادي سمير عويضة ، **استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط** ، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2019 ..

64. جاد طه، **سياسات الهيمنة وبؤر التوتر الدولي**، الإمارات: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، ط1، 2003.

65. ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

ثانيا : قائمة المجلات:

1. سيف نصرت توفيق الهرمزي، " **فواعل النظام الدولي الجدد في القرن الحادي والعشرين**"، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 11، 18 آيار 2018، 129_165.

2. عبد الكريم البشير فضل، ، " **دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي**"، مجلة بيت المشورة، العدد 09،الدوحة: قطر،أكتوبر، 2018.

3. خولة محي الدين يوسف، **الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العالمي** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، العدد2012،2، 523_550.

4. أحمد مصنوعة، **الأمن الإقتصادي: الواقع والتحديات** ، مجلة الريادة الإقتصاديات الأعمال ، العدد 03، جوان2016،ص69_84.

5. محمد عقيل وصفي، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة** مجلة دراسات العلوم الانسانيةوالاجتماعية، العدد 1، 2015، 99_118.

6. ميثاق مناحي دشر، " **النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة** قراءة في الفكر السياسي الأمريكيالمعاصر"، مجلة أهل البيت، العدد 20، 386_433.

7. نعم خميس مخلف، " **الواقعية الجديدة والعلاقات الدولية : الافتراضات والتصنيفات والأسس–رؤية تحليلية** "، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد 59، ، 213_236.

8. نادية محمد مصطفى، " **نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد**"، مجلة السياسة الدولية، ا"لدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام"، العدد82، أكتوبر1985، 54_82.

9. علي عفيفي وعلي غازي ، " **العلاقات الاقتصادية من التعاون إلى التكتل** " ، مجلة الفيصل، العددان 469 –470 رجب_شعبان2015 ، 2_96.

10. جمال منصر، "**بناء السلام في مرحلة مابعد النزاعات: المضامين والنطاقات**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 13،جوان 2015، 379_388.

11. عبد المالك خطاب، "الوضع القانوني لبحر قزوين،" مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 9، جوان 2014 ، 130_144.

12. عبد القادر دندن ، " **مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي**"، مجلة قضايا آسيوية، العدد 12019.

13. حارث قحطان عبد الله و مثنى فائق مرعي، " **أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الايرانية** "، مجلة آدابالفراهيدي،العدد192014، 273_314.

14. عبد المالك حطاب، **المنافسة الإستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة** ، مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد03، 2019.

ثالثا: المواقع الالكترونية

01-محمد عبد الدايم " الصراع الاقتصادي العالمي.. إلى أين ؟"، منشور بتاريخ:3 أكتوبر 2004 ، أطلع عليه بتاريخ 15 جوان 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: **https://tinyurl.com/y2rmqntf**

02- أحمد عقل، " الحروب الاقتصادية ..دموع بلا دماء"، أطلع عليه بتاريخ 22جويلية، 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://m_lusalnews.net/knowledgegate/opinion**

03-لؤي يحي الإرياني، "الدبلوماسية الاقتصادية"، نشر بتاريخ: 19 نوفمبر 2020، أطلع عليه بتاريخ، 3جويلية، 2020، متوفر على الرابط الالكتروني : **http://www.alestethmar.net/news.php?id=23649**

04- دون ذكر إسم صاحب المقال، "**العقوبات الاقتصادية: حروب من غير نار**"، منشور بتاريخ: 14 مارس 2017 ، أطلع عليه بتاريخ 16جويلية، 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://tinyurl.com/yyvt8mgt**

05- محمد مطهر وعشبي ، "ملخص الدبلوماسية الاقتصادية"، نشر بتاريخ: 10فبراير2014، أطلع عليه بتاريخ 3جويلية، 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://tinyurl.com/yylgunzr**

06- دون ذكر اسم صاحب المقال، **الدبلوماسية الاقتصادية**، دون ذكر تاريخ النشر، أطلع عليه بتاريخ 14جويلية، 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://political-encyclopedia.org/dictionary**

07- ربا الزهراني وآخرون، " **التفاوض الاقتصادي**"، نشر بتاريخ: 29 يناير 2019، أطلع عليه بتاريخ 13جويلية، 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://mafaheem.info/?p=2291**

08- محمد بن علي شيبان العامري، " **مناهج واستراتيجيات التفاوض** "، نشر بتاريخ: نوفمبر 2017، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://sst5.com/readArticle.aspx?ArtID=1017&secID=26**

09- دون ذكر صاحب المقال، "**أبرز انهيارات أسعار النفط خلال 34 عاما**"، منشور بتاريخ: 9 مارس 2020، أطلع عليه بتاريخ 28جويلية،2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://tinyurl.com/y2cw5fyd**

10-صابر شاكر، "**الأزمة المالية وأنواعها**"، دون ذكر تاريخ النشر، أطلع عليه بتاريخ 30جويلية 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://www.babelsoftco.com/articles/financial-crisis-types**

11- فاطمة بلحمر، **"أزمة مالية"**،"دون ذكر تاريخ نشر المقال، أطلع عليه بتاريخ 30جويلية،2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://m.marefa.org/**

12- إبراهيم جميل عودة ، **إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات**، نشر بتاريخ: 5 أفريل 2018 ، أطلع عليه بتاريخ 13جويلية 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://m.annabaa.org/arabic/rights**

13- د.ذ ص.م، "الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل"، نشر بتاريخ: 11جوان 2017، متوفر على الرابط الالكتروني: **https://democraticac.de/?p=47092**

14- الياس أحمد، "**المساعدات الاقتصادية الخارجية كنظام قانوني واقعي في إطار العلاقات الدولية**"، نشر بتاريخ:24 جوان 2015، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://tinyurl.com/yypj9sjb**

15- دون ذكر صاحب المقال، أهداف التنمية المستدامة، نشر بتاريخ: يناير 2015 ، أطلع عليه بتاريخ: 30 جويلية2020 ، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://academicimpact.org/ar/content**

16- دون ذكر صاحب المقال، التنمية المستدامة: مفهوم تعريف وأبعاد ومكونات، دون ذكر تاريخ أطلع عليه بتاريخ30 جويلية 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://sustainability-excellence.com**

17- ميلود موسعي ،"**التنمية المستدامة**"، نشر بتاريخ : 01 مارس 2020، اطلع عليه بتاريخ 27 جويلية 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: **https://www.maan-ctr.org/magazine/author/114/**

18-محمد دياب،" **مسألة الموارد الطبيعية من منظور الجيوبوليتيك** "، منشور بتاريخ: 19 سبتمبر 2020، أطلع عليه بتاريخ 10أوت 2020 ، متوفر على الرابط الالكتروني:**http://www.alriyadh.com/20144**

دون ذكر صاحب المقال ،"**الأزمة المائية في حوض نهر النيل .. المسيرة والمصير**"، منشور بتاريخ: 2 جوان 2013، متوفر على الرابط الالكتروني: **https://www.qiraatafrican.com/home/new**

19-دون ذكر صاحب المقال، "**أكبر عشر بحيرات في العالم** "،دون ذكر تاريخ النشر، أطلع عليه بتاريخ 16جويلية 2020 ، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://www.ibelieveinsci.com/?p=65287**

20- دون ذكر صاحب المقال، لبحيرات العظمى"أمريكا الشمالية، دون ذكر تاريخ النشر، أطلع عليه بتاريخ 16جويلية 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://tinyurl.com/y4z8utup**

21- دون ذكر صاحب المقال، ، "حقائق عن الغاز الطبيعي"، دون ذكر تاريخ النشر، أطلع عليه بتاريخ 12أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://sites.google.com/site/sypeteng/research/54**

22-يوسف عمر، "أهمية الغاز الطبيعي"، منشور بتاريخ: 4 جويلية 2017، أطلع عليه بتاريخ 12أوت 2020م، متوفر على الرابط الالكتروني: **https://tinyurl.com/y3sju5n4**

23-رزان بسام لافي ،"أكبر حقل غاز في العالم" ، منشور بتاريخ 16 مارس 2019، طلع عليه بتاريخ 02 سبتمبر 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://tinyurl.com/y25ala6q**

24- إسراء ربحي، "أهمية البترول في الاقتصاد العالمي"، منشور بتاريخ: 9 اكتوبر 2017، أطلع عليه بتاريخ 11أوت 2020، **https://tinyurl.com/y588th76**

25- دون ذكر صاحب المقال، التوزيع الجغرافي للثروات المعدنية في العالم"،منشور بتاريخ: 18 أكتوبر 2015، متوفر على الرابط:

http://geography100um.blogspot.com/2015/10/blog-post_18.html

26-دون ذكر صاحب المقال، " **الثروات المعدنية في الجزائر** "، دون ذكر تاريخ النشر،أطلع عليه بتاريخ 23أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:https://www.startimes.com/?t=26385258

27- مصطفى دالع، "**حديد ويورانيوم وذهب.. ثروات ليبية ضائعة** "، منشور بتاريخ : 8 جويلية 2020، أطلع عليه بتاريخ 23أوت، 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.aa.com.tr.ar

28- نبراس المعموري ،"**تأثير الحملات الإعلامية في تعبئة الرأي العام** " منشور بتاريخ: 8 أفريل 2020، أطلع عليه بتاريخ 3أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://alyoum8.net/news/67473

29-عبد العزيز بن عثمان بن صقر، "التمرد الحوثي وقضايا الأمن والاستقرار في المنطقة"، أطلع عليه بتاريخ14أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: **https://preview.tinyurl.com/y3xxc73n**

30- دون ذكر صاحب المقال، "**تعريف التحالف**"، منشور بتاريخ: 28 سبتمبر 2009، أطلع عليه بتاريخ 20أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://mangaworld.yoo7.com/t250-topic

31-محمد العايض، "**قطر وإيران...توجهات مشتركة لزعزعة استقرار المنطقة**"، منشور بتاريخ: 23 يونيو 2018، أطلع عليه بتاريخ 20أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: **https://tinyurl.com/yyy89zsf**

32-ممدوح زايد ، "**الأهمية الاستراتيجية للنقل عبر الأنابيب** "، منشور بتاريخ : 17 فيفري 2016، أطلع عليه بتاريخ 15أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: **https://tinyurl.com/yxonoede**

33-علي سالم، "**تنشيط السلام:"دور خطوط أنابيب الغاز والبترول في التعاون الإقليمي** " منشور بتاريخ: 15جويلية 2010، أطلع عليه بتاريخ 18أوت 2020، متوفر على: **https://tinyurl.com/y5ybz8hk**

34-نبيل عثمان الخويطر،"**شبكة أنابيب غاز تربط دول الخليج « ضرورة ملحة»** " منشور بتاريخ: 15 جوان 2016، أطلع عليه بتاريخ 17أوت، 2020، متوفر على: https://aawsat.com/home/article/665506/

35- علاء رضوان، "**دور القانون الدولي والاتفاقيات في تحديد ملكية الدول لموارد المياه**" منشور بتاريخ: 22 مارس 2020، أطلع عليه بتاريخ 12 أوت 2020، متوفر على الرابط الاكتروني: **https://tinyurl.com/y4o7pgem**

36-مأمون عارف فرحات، "**القانون الدولي للبحار**"، دون ذكر تاريخ النشر، أطلع عليه بتاريخ 20أوت2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://sites.google.com./site/mamounfarhatyahoocom/_1-9**

37- دون ذكر صاحب المقال، "**بحر جنوب الصين**"، منشور بتاريخ: 9 نوفمبر 2014 ، أطلع عليه بتاريخ 27اوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: **https://tinyurl.com/y29hj8hx**

38- كريم الماجري، "**بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم**" منشور بتاريخ: 6 جوان 2016 ، ، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/06/160606075436247.html**

39- حسام جمال، " **بحر الصين الجنوبي ودوره في زيادة قدرات بكين النووية**"، أطلع عليه بتاريخ30 أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:**https://tinyurl.com/y57ysklm**

40- إيست آسيا فوروم،"**لماذا نستبعد حربا صينية أمريكية في بحر الصين الجنوبي؟**"، منشور بتاريخ 30 ماي 2015، أطلع عليه بتاريخ 31أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.aljarida.com/articles/146221337563408800.

41- أحمد طاهر،"**قمة بحر قزوين: طهران لاتزال حجر عثرة** "، منشور بتاريخ: 19 سبتمبر 2020، أطلع عليه بتاريخ 30أوت 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: **https://tinyurl.com/yxk8nwd8**

42- محمود جمال عبد العال، "صراع الثروة والنفوذ: **غاز المتوسط والتنافس الاقليمي** "، نشر بتاريخ: 1ماي 2015، أطلع عليه بتاريخ 2سبتمبر2020، متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.acrseg.org/40720

43- علي حسين باكير، "**هل يتحول شرق المتوسط إلى ساحة صراع جديدة**"، نشر بتاريخ: 10ديسمبر2018، أطلع عليه بتاريخ 4سبتمبر 2020، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.turkpress.co/node/55662

44-مصطفى صلاح، "تصاعد التهديد.. مستقبل الصراع على غاز شرق المتوسط"، منشور بتاريخ 27 يونيو2020، أطلع عليه بتاريخ 3سبتمبر 2020، متوفر على الرابط: http://www.acrseg.org/41660

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية: البناء المفهومي والتأطير النظري.

المبحث الأول: حلقة المفاهيم في الربط بين الاقتصاد والعلاقات الدولية 10

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الدولية 10

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الدولية 12

المطلب الثالث: الموارد والتجارة الدولية 15

المبحث الثاني: الاقتصاد والسياسة في ظل تغير عناصر بناء العلاقات الدولية 19

المطلب الأول: مكانة الفواعل من غير الدولة في إدارة الاقتصاد العالمي 19

المطلب الثاني: الاقتصاد في ظل العالم الرقمي 23

المطلب الثالث: الأمن الاقتصادي كركيزة للأمن الإنساني 26

المبحث الثالث: النقاشات النظرية بشأن إرتباطات الاقتصاد بالعلاقات الدولية 29

المطلب الأول: الطرح الواقعي حول دور الاقتصاد في العلاقات الدولية 29

المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي للتنمية في العلاقات الدولية 34

المطلب الثالث: مأسسة الفعل الاقتصادي في العلاقات الدولية: الطروحات الليبرالية 38

الفصل الثاني: البعد الاقتصادي في إدارة سلوك الدولةالخارجي

المبحث الأول: الفعاليات الاقتصادية في راهن العلاقات الدولية 44

المطلب الأول: مسار التعاون الاقتصادي في العالم 44

المطلب الثاني:الاقتصاد كإطار للتنافس والصراع الدوليين 47

المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي كإطار للضغط والابتزاز في السلوك الدولي: العقوبات الاقتصادية 52

المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية كإطار لسلوك الدولة الخارجي 55

المطلب الاول : مرجعية الدبولوماسية الاقتصادية مفهوما وادارة 55

المطلب الثاني المفاوضات الاقتصادية الدولية: 60

المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية الدولية وادارة المخاطر 64

المبحث الثالث: الاقتصاد وفرصة التنمية والاستقرار 69

المطلب الأول الاقتصاد كإطار لبناء السلام واعادة الاعمار 69

المطلب الثاني المساعدات الدولية ومحاربة الفقر في العالم 73

المطلب الثالث نحو اقتصاد مستدام في مواجهة التدهور البيئي والتغير المناخي 76

الفصل الثالث: ادارة الموارد المشتركة في الواقع الدولي

المبحث الأول:جيوبوليتيكا الموارد المشتركة في العالم 82

المطلب الأول: الموارد المائية المشتركة 82

المطلب الثاني: الموارد الطاقوية المشتركة 85

المطلب الثالث: الموارد المعدنية المشتركة 88

المبحث الثاني: الموارد المشتركة في بناء سلوك الأطراف المعنية بها 91

المطلب الأول : استراتيجية زعزعة الاستقرار في التعامل مع الموارد المشتركة 91

المطلب الثاني: خطوط الأنابيب كاستراتيجية لإدارة الموارد المشتركة 93

المطلب الثالث: البعد القانوني في تقاسم واستغلال الموارد المشتركة 96

المبحث الثالث: طروحات إدارة الموارد المشتركة: دراسة نماذج 100

المطلب الأول: طرح الهيمنة في إدارة الموارد المشتركة: بحر الصين الجنوبي 100

المطلب الثاني: الطرح التعاوني في إدارة الموارد المشتركة: دراسة حالة بحر قزوين 104

المطلب الثالث: الطرح التنافسي في إدارة الموارد المشتركة: دراسة حالة شرق المتوسط 107

الخاتمة 112

قائمة المصادر والمراجع 115

الفهرس 124

ملخص:

إن الاقتصاد العالمي اليوم تتحكم فيه فواعل من غير الدولة، كالمنظمات الغير حكومية التي تعمل على تحقيق أغراض إقتصادية، والشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقوميات التي أصبح إقتصادها شبيها بالشبكة العنكبوتية الاقتصادية، إلى جانب الأشخاص الفاعلين، مما أجبر الدولة على التنازل عن بعض اداراتها وسلطاتها للفاعلين الجدد.

تقوم العلاقات الاقتصادية على التعاون الدي أدى إلى ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير، والتي تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في أوروبا وأسيا، مما يزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي.

إن التغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة جعلت الصراع العالمي مرتكز على أسباب الارتقاء والإبتكار العالمي والتكنولوجي، والزيادة والتنظيم والتسيير، والكفاءة المهنية، والقدرة على جلب رؤوس الأموال، وأصبح التنافس والسيطرة على الأسواق العالمية للحصول على حصة الأسد منها هو سبب الصراع، وبالتالي تعارض المصالح ،حيث اتخذ الصراع على الموارد طابع أزموي حاد غلب عليه إستخدام القوة كما يلاحظ في سوريا والعراق، ومايميز الصراع إستخدام القوى العظمى لمبررات استعمارية قديمة وعدم إعترافها بقواعد القانون الدولي، كإسرائيل بشأن لبنان.

Summary

Today's global economy is dominated by non-state actors such as economic NGOS and transnational multinational corporations whose economy has become like the internet.

the economic relalations are based on cooperation that has led to the emergence of giant economic blocs.

For economic, along with the actors, all this forced the state to cede some of its new departments and powers of actors of great weight, led by developed countries as observed in Europe and asia, so its impact on the global economy increases. Scientific and technological as well as increase, organization, management, professionalism and the ability to attract capital and competition for control of the global markets to get the lion's share of them became the cause of conflict and the new international economic consequent made the global conflict based on the causes of upgrading and innovation this is what, distinguishes this conflict is the use of old colonial justification by the superpower sought not to be recognized the conflict of interest such what happen in Libya and Syria and Iraq the use of force to dominate and the conflict of interests in the rules of international law as is the case with Israel regarding lebanon.

Résumé

L'économie mondiale est aujourd'hui contrôlée par des acteurs non étatiques, tels que des organisations non gouvernementales qui travaillent à des fins économiques, et des sociétés multinationales transnationales dont l'économie est devenue similaire à la toile économique, ainsi que les acteurs, ce qui a contraint l'État à céder certaines de ses administrations et pouvoirs aux nouveaux acteurs.

Les relations économiques reposent sur une coopération qui a conduit à l'émergence de blocs économiques géants de grand poids, menés par des pays développés comme on le voit en Europe et en Asie, ce qui augmente leur influence sur l'économie mondiale.

Les nouveaux changements économiques internationaux ont rendu le conflit mondial fondé sur les causes du progrès et de l'innovation mondiaux et technologiques, de l'augmentation, de l'organisation et de la gestion, du professionnalisme et de la capacité d'apporter des capitaux, et de la concurrence et du contrôle sur les marchés mondiaux pour en obtenir la part du lion est devenu la cause des conflits, et donc des conflits d'intérêts, comme cela a été le cas.

Le conflit sur les ressources est un caractère aigu et axé sur la crise, dominé par l'usage de la force, comme observé en Syrie et en Irak, et ce qui distingue le conflit est l'utilisation d'anciennes justifications coloniales par les grandes puissances et leur incapacité à reconnaître les règles du droit international, comme Israël à l'égard du Liban.